





















































































































































































































































































































































































































































































نسق ديموقراطي جديد. الرموز والتعميمات هي الوسائل التي يحاول بها الزعماء أن يوحّدوا في شخصهم الأسباب المختلفة والمتعددة للسخط. استرجع لا كلاو دراية أنطونيو غرامشي بالأحزاب اليسارية (لاسيما الحزب الشيوعي الإيطالي) والعناية التي أولاهها أتباع غرامشي ببناء سرديّة وبالرموز التي في إمكانها توحيد الطبقة العاملة بقطاعات المجتمع الأخرى. أشار لا كلاو إلى أنّ هذه الرموز والسرديّة ستكون مبادئ توجيهية ممتازة لرعيمة الشعبوي. لكنّ تغيّر المنظور بين مشروع قائم على حزب ومشروع قائم على زعيم هائل، كما سنرى لاحقاً.

يدعم الاقتداء الشعبوي بالأحزاب الجماهيرية اليسارية في الماضي مشروعاً مختلفاً جملةً وتفصيلاً. يحتلّ الزعيم مركز هذا المشروع البديل بدلاً من الأمير الجمعي عند غرامشي<sup>١</sup>. تنقسم الأهداف الإستراتيجية والمعياريّة إلى سيناريوهين. في الشعبويّة، تصبح الإستراتيجية تكتيكاً من أجل تدعيم انتصار تحالف المطالب الذي يسميه ويجسده الزعيم الذي يصبح "الوصي الرئيسي على مصالحها (الشعبويّة في السلطة) والمحدد لها". ويصبح كذلك، كما هو متوقّع تماماً، نواة لشبكة من الفساد والزبائن تُبرّر عادةً باسم سلامة الدولة (*salus rei publicae*)<sup>٢</sup>. وبالفعل، يتبيّن أنّه لا صلة للشعبويّة بمحور اليمين-اليسار التقليدي الذي يميّز الديموقراطية الاجتماعية عن الديموقراطية الليبرالية. وبإعادة صياغة عبارة إدوارد بيرنشتاين (Eduard Bernstein)، يمكننا القول إنّ التكتيكات هي كل شيء، والهدف لا شيء. فضلاً عن ذلك يبدو حزبٌ منظم كالذي كان في ذهن غرامشي كأنّه عائقٌ بالنسبة إلى الشعبويّة. يعتمد هذا الحزب على التنظيم، وهو ليس رخواً ولا مستعرضاً، وليس شاملاً شمولاً تاماً لمختلف المقتضيات التي تجعل الشعب متعارضاً مع اللاشعب. من المثير للاهتمام ملاحظة أنّه في حين يوضح المنظرون ظهور الشعبويّة باستخدام أفول الانقسامات الحزبية، يعتمد نجاح الشعبويّة على قدرة زعيمها (أو زعيماتها) على استغلال "نزعة التيار السائد" تلك وتحويلها إلى ميدان ملائم لهويته

١ أناقش الفارق بين القاعدة المشخصنة للهيمنة والقاعدة الجماعية (التي أطلق عليها غرامشي الأمير "الجديد") في كتابي:

Urbanati, *Democracy Disfigured*, chap. 3.

2 O'Donnell, "Delegative Democracy," pp. 59-60.

(أو هويتها) ما بعد الحزبية. ينبغي ألا تكون الديمقراطية الشعبوية غير سعيدة بتكتلات الأحزاب وأفول الأحزاب المنظمة<sup>١</sup>.

## حزب جزء

الزعماء الشعبويون والأحزاب الشعبوية "يمثلون بصورة عامة طرق فهم تسلطي للديموقراطية، لكنهم في نهاية المطاف ليسوا ضدها، وتتم مساواتهم خطأً بالتشكيل الدكتاتوري"<sup>٢</sup>. يكتب فينشلستاين أن الشعبوية بعد ١٩٤٥ "تحولت من أيديولوجيا وأسلوب حركة احتجاجية إلى سلطة نظام حكم": هذا ما حدث مع بيرون<sup>٣</sup>. عند هذه النقطة، باتت أوجه تشابه الفاشية مع الشعبوية وأوجه اختلافها عنها ظاهرة للعيان. فعلى غرار الفاشية، تصبح الشعبوية مؤثرة بالفعل عندما تعبر من الأيديولوجيا إلى السلطة. ولكن خلافاً للفاشية لا يتمثل هذا الانتقال في تغيير نظام الحكم أو في دكتاتورية، رغم أنه قد يتمثل في تغيير دستوري يقلص سلطة البرلمان التشريعية ويزيد سلطة السلطة التنفيذية. على غرار الفاشية، تهتم الشعبوية أساساً بإعادة بناء وحدة الجماهير. وخلافاً للفاشية لا يكون الزعيم الذي يجسد هذا الاهتمام أبداً فوق القانون بالكامل. يتجلى الحدّ غير الواضح بين الشعبوية والفاشية ليس في الفهم الكاريزمي للزعيم فحسب، بل كذلك في شكل الحزب. إذ إن هذا الشكل يمثل بالفعل جانباً مثيراً للاهتمام من جوانب الشعبوية، إذ يجعلها غريبة الأطوار مقارنةً بديموقراطية الأحزاب على نحو تكون فيه مشابهةً للفاشية وبعيدةً رغم ذلك تماماً عنها في الآن عينه. لا يزال أسلوب الشعبوية التسلطي ضمن شكل التمثيل الرمزي، وهذا التمثيل يستخدم الانتخابات ووسائل الإعلام كأدواتٍ لإبقاء القبول الشعبي حياً على الدوام. "ما يهم هو دائماً

١ على العكس من "حزب الحركة" (نموذج تنتمي إليه الأحزاب الشعبوية)، يستند الحزب الجماهيري إلى تنظيم قوي وشكل هيكلي ممأسس يحدّ سلطة الزعماء في حين يحتوي سلطتهم الشخصية:

William J. Crotty, "A Perspective for the Comparative Analysis of Political Parties," *Comparative Political Studies* 3, no. 3 (1970): 267-296; Angelo Panebianco, *Modelli di partito: Organizzazione e potere nei partiti politici* (Bologna: Il Mulino, 1982).

2 Finchelstein, *From Fascism to Populism*, p. 6.

٣ المرجع نفسه.



اتساق الإرادات بين الحاكم والمحكوم“<sup>١</sup>.

## مأزق ميشيلس وكلائية مصنوعة على الدوام

حاجج روبرت ميشيلس، في دراسته عن الأحزاب الاشتراكية المنشورة عام ١٩١١، في أنّ الديمقراطيةين الذين يعملون في النظام البرلماني كانوا مضطرين إلى التخلي عن المثل الأعلى للديموقراطية المباشرة والسعي إلى تنظيم. لكنّ التنظيم سمح فحسب بالتنسيق عبر التقسيم بين العمل والزراعة؛ من دون هذه الأمور، سيكون أيّ برنامج سياسي في دولة حديثة مستحيلاً. أوضح ميشيلس أنّه لم يكن في وسع الديمقراطيةين التملّص من هذا المأزق. التنظيم ”هو سلاح الضعفاء في صراعهم مع الأقوياء“، والديموقراطية لا تستطيع الاستغناء عنه لكنّ التنظيم هو أيضاً بوابة إلى البيروقراطية، وتركيز السلطة، وإضفاء الطابع الرأسي، أي إلى الأوليغاركية، وموت الديمقراطية<sup>٢</sup>. تضع الديمقراطية الشعبية نفسها في صميم هذا المأزق. فمن جانب، إنّها تلائم شكل الحركة أكثر من شكل الحزب، لأنّ تعبئة الشعب الدائمة تحتاج إلى أداة مرنة وطّبعة بما يكفي للتكيف مع احتياجات الزعماء التكتيكية. ومن جانب آخر، لا يمكنها تجنب أن تصبح حزباً، لأنّ الزعماء بحاجة إلى أداة مُهيكلّة بما يكفي للسيطرة ولكن ليس إلى حدّ تقييد سلطتهم<sup>٣</sup>. يوضح هذه النقطة شكل القطع المكافئ لحركة ”بوديموس“، الأكثر ديموقراطية بين الحركات الشعبية غير الحزبية كافة.

شكّلت ”بوديموس“ نفسها أساساً وفق منطق ”جذموري (rhizomatic)“، أفقي ومشبّك. فعلت ذلك لـ ”موازنة“ التنظيم بمناهضة التنظيم، وللتكيف مع مقتضيات جمهور المتلقين، ولطمأنة أتباعها إلى أنّها استمراريةً بوسائل أخرى (الانتخابات) لأنماط ومبادئ حركة ”المستنكرين“: الإدارة الذاتية، وصنع القرار على أساس الإجماع، وغياب زعيم، والانفتاح. كانت البنية المناهضة للأحزاب التي اعتمدتها ”بوديموس“ ناجعةً لممارستها الإعلامية المكثّفة، لكنّها عرّضتها دائماً لمخاطر زعيمٍ

1 Pitkin, *Concept of Representation*, p. 108.

2 Michels, *Political Parties*, p. 61.

3 Roberts, "Populism, Political Mobilization," p. 140.

انتهى به المطاف إلى إنتاج ما أنتجته الأحزاب المنظمة القديمة: حركة رأسية بقائد منفرد قوي.

تكن سخرية الأقدار في أنه بينما قدّمت الأحزاب القديمة الطراز على الأقل إلى أعضائها وهم أنها تتشارك مع الزعيم في تقرير خياراته والتأثير فيها، فإنّ حزب اللاحزب أو الحزب الحركة الذي تشكله الشعبوية لا يقدّم إلى أعضائه أيّ وسيلة تقريباً لمساءلة السلطة<sup>١</sup>. سنعود إلى أوجه قصور التمثيل المباشر هذه في الفصل التالي. أمّا هنا، فيتعين علينا استقصاء ناحية أخرى تختلف فيها الشعبوية عن الفاشية والديموقراطية: شكل الحزب. سيتبع أنموذجي في هذا القسم رؤية إلمر شاتشنايدر (Elmer Eric Schattschneider) المتبصرة ومفادها أنه "من الممكن وضع تمييز بين الديموقراطية والدكتاتورية على أفضل وجه من حيث سياسات الأحزاب"، وسأبنى هذه الرؤية للمقارنة بين الشعبوية والديموقراطية<sup>٢</sup>.

حاججت في الفصل الأول في أنّ الشعبوية - رغم أنّها مناهضة للأحزاب بالمعنى الراديكالي - جاهزة وعلى استعداد لتشكيل حزب مناهض لمؤسسة الحكم في مواجهة الأحزاب القائمة (التي تهمها بأنها بعيدة عن الشعب). يبدو الحزب الشعبوي كأنّه تحالف حركات اجتماعية ويريد أن يخلق دائرة انتخابية شاملة: الشعب "الخير" هو دائرته الانتخابية غير المنقسمة. وهذا يعني أنّ الزعيم الشعبوي (أو الزعيمة الشعبوية)، رغم أنّه قد لا يكون (أو أنّها قد لا تكون) شخصاً حزبياً بذاته (أو بذاتها) (وفي الواقع، غالباً ما ينتقد (أو تنتقد) "رجال الأحزاب")، يحتاج (أو تحتاج) إلى بنية حزب خاص به (أو بها) لإدارة حملته (أو حملتها) الانتخابية والفوز في نهاية المطاف<sup>٣</sup>. كما أنّ الشعبويين ينتقدون الأحزاب بسبب طبيعتها المتحيزة حكماً. في أعين الشعبوي،

١ يستفيد تحليلي لحركة "بوديموس" من دراسة ممتازة:

Lluís de Nadal Alsina, "From 'Horizontal' to 'Vertical': The Institutionalization of the Indignados Movement," delivered at the International Communications Association Annual Conference, Prague, May 2018.

2 Schattschneider, *Party Government*, p. 1.

٣ انظر:

Cas Mudde, "The Paradox of the Anti-party Party: Insights from the Extreme Right," *Party Politics* 2, no. 2 (1996): 265-276

(رغم أنّ الدراسة معنية بصورة رئيسية بالأحزاب الشعبوية اليمينية).



يقسم هذا التحزب الشعب إلى أجزاء، ما يشير مشكلات خطيرة على تطلع الزعيم إلى توحيد الجماهير (هذا التوحيد بطبيعة الحال شرط إنقاذ الشعب من مؤسسة الحكم). لكن سرعان ما تتعقد الأمور. فمن جانب، ليست علاقة الزعيم بالحزب مجرد علاقة الإستراتيجية بالوسيلة. ومن جانب آخر، لا تمنع دعوات الزعيم المستمرة إلى الشعب الشعبويين من حقن العداوة في المجتمع، لأن المجتمع، في نهاية المطاف، ليس نظام حكم لزعيم واحد وحزب واحد. قد يقول أحدنا إن إخفاق الشعبوية في إنجاز خطتها هو ما ينقذها (وبلدها) من أن تصبح فاشية جديدة.

وبالفعل، تجلب الشعبوية تناقضاً كان يعود إلى الديموقراطية التمثيلية منذ نشوئها في القرن الثامن عشر. يتمثل هذا التناقض في غياب الثقة بالأحزاب والارتياح بها بوصفها أمثلة على الجهل الذي ينبغي علاجه أو التحيز الذي ينبغي القضاء عليه. وبسبب افتراض أن مصلحة عامة توحد "الديموس" بأسره، "تحدث السياسة الحديثة مصادر قوية وجديدة لمناهضة التحزب، متجذرة في فكرة أن في إمكان المجتمع برمته الإفلات من التحزب، أو بعبارة أخرى: في إمكانه أن يتنور"<sup>1</sup>. لكن الشعبوية تحل مشكلة الانحياز بطريقة غير داخلية في سياسة الأحزاب وأنظمتها ولا متوافقة معها. ولا هي نسخة طبق الأصل عن أسطورة عصر التنوير عن التغلب على "الدوكسا". في الواقع الشعبوية هي الاعتراف بأن السياسة هي مجرد "دوكسا". فمشروعها داخلي في عالم السياسة، وليس في المثالية السياسية. تكشف قضية التحزب مشكلات التعددية، وقيود السلطة التي تهاجم الشعبوية.

تكتب نانسي روزنبوم عن الأحزاب كافة في ظل "شبح الكلائية": حقيقة الأمر أن الحكم التمثيلي ذاته ولد باسم القضاء على الفئات كافة والتأكد من أن "حزباً واحداً فقط يمثل الأمة أو الشعب"<sup>2</sup>. يتصف حزب شعوي بما يُنسب إلى الأحزاب

1 Russell Muirhead, *The Promise of Party in a Polarized Age* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2014), p. 26.

2 Rosenblum, *On the Side of the Angels*, p. 35;

النزعة الكلائية المناهضة للحزبية ليست حكراً على الفلاسفة الأفلاطونيين؛ إنها في الواقع "قوة سياسية حقيقية" تهدف إلى "اجتثاث التعددية". لنزعة مناهضة الحزبية جذور مركبة، بعضها أرستقراطي بلا موارد، وبعضها الآخر ديموقراطي بلا موارد، وبعضها لا هذا ولا ذاك. كانت بداية الحكم التمثيلي باسم مناهضة النزعة الحزبية.

كافة: النزوع إلى تعزيز تأييده بالرأي بهدف الحصول على أغلبية لن تكون في الحالة المثلى موضع شك وستدوم أطول مدة ممكنة (كان هذا مطمح الحزب الشيوعي الإيطالي مطلع سبعينيات القرن العشرين حينما عرض "التسوية التاريخية" كتحالف واسع بين القوى الشعبية كافة، من اليساريين إلى المسيحيين الديموقراطيين، من أجل المضي قدماً نحو تحوّل اشتراكي لمجتمع ليبرالي بوسائل ديموقراطية وبموافقة انتخابية)<sup>١</sup>. أخيراً وليس آخراً، يحوّل شكل الحزب مواليه إلى داخليين ويجيز في النتيجة حركة مناهضة لمؤسسة الحكم لتحقيق استقرار السلطة داخل مؤسسة حكم جديدة<sup>٢</sup>. وفي النهاية، ليست رسالة الكلائية هي ما يجعل حزباً شعبوياً مختلفاً عن الأحزاب الأخرى. فما يجعل الحزب الشعبوي فريداً في نوعه هو طريقة إدارته تلك الرسالة.

وكما سنرى، تخون الشعبوية المنطق التعددي لسياسة الأحزاب رغم أنها لا تعلّق الحق في تكوين تنظيمات سياسية حالما تتولى السلطة، ورغم أنها تعتمد على التعددية الاجتماعية (وتقتضها بالفعل). ففي حين أنّ الفاشية هي شعبوية تصبح دكتاتورية، يبدو أنّ الشعبوية في الديموقراطية التمثيلية قادرة على تعزيز إجماع كبير، حتى دون تشكيل في الانتخابات، ودون تدشين نظام حكم غير دستوري<sup>٣</sup>. إذاً، الكلائية مشروع دائم لكنها ليست مرسّخة في القانون. يجعلنا الطابع الثنائي الحكم للديموقراطية نعرف بفرادة الشعبوية بالصلة مع كل من الفاشية والديموقراطية. يظلّ نزوع الشعبوية نحو الكلائية ضمن ميدان الرأي. فهي تتجلى كدعاية دؤوبة تبقي الشعب معباً حول القضايا التي يختار الزعيم التشديد عليها، وتبقيه غاضباً من

١ قال إنريكو بيرلينغوير، وهو الأمين العام للحزب الشيوعي الإيطالي، بعد بضعة أسابيع من الانقلاب على حكومة سلفادور أليندي الاشتراكية المنتخبة: "لم يكن لأغلبية انتخابية أن تكون كافية بذاتها لتشكيل حكومة مندورة للبقاء ومقاومة العداء المباشر لـ ٩٤% المتبقية". انظر ترجمتي كتاب:

Enrico Berlinguer, *Governo di unità democratica e compromesso storico: Discorsi 1969-1976*, ed. Gustavo Tomsic (Rome: Sarimi, 1976), p. 110.

قدّم فيدريكو مانشيني باكراً (بنّيات سجالية) في تقريره عن إيطاليا، وذلك في مؤتمر كلية لندن ١٩٦٧ حول الشعبوية، قراءة لمشروع الحزب الشيوعي الإيطالي ذي النزعة المهيمنة؛ انظر:

Berlin, "To Define Populism," p. 160.

2 Roberts, "Populism, Political Mobilization," p. 148.

3 Finchelstein, *From Fascism to Populism*, pp. 23-24.



الرسالة التآمرية للنخب المناهضة للشعبوية. كما أنها تضع الزعيم وحزب الزعيم في حملة انتخابية يومية. لا تستقر الكلائية أبداً داخل المؤسسات، أو عبرها، ويتطلب الحزب الشعبي فقدان الاستقرار هذا بغرض تفتيت لا مبالاة الشعب وإلغاء التعبئة التي تأتي من قلة اكترائهم<sup>١</sup>. قد توسّع كلائية الرأي هذه استقرار مؤسسات الدولة واستقلالها، لكنها لا تغيّر النسق المؤسسي القائم فعلاً إلى حدّ تدشينها أنظمة حكم دكتاتورية، "مناصرة للحزب الواحد". إذاً، الشعبوية لا تستنسخ "حزب الفضيلة" الجامع والشامل، لأنها تثير إرادة الشعب العامة لا مجرد رأيه. في هذه الحالة، لا يكون كافياً أن يتحدث الحزب تماشياً مع هذه الإرادة (صاحب السيادة) "بوصفه" الشعب، فمن الضروري التأكيد من أنه الصوت الوحيد للشعب<sup>٢</sup>. وهذا ما لا تفعله الشعبوية، ما يجعلها مختلفة عن الفاشية (أو بالفعل عن أيّ نظام حكم شمولي). غير أنّ حزباً شعبوياً يختلف أيضاً عن حزب أيديولوجي منظم في ديموقراطية أحزاب. كما أنّ حزباً شعبوياً في السلطة يختلف عن حزب أغلبية في ديموقراطية أحزاب لأنه يتّسم خلافاً لحزب أغلبية برغبة محتدمة في الكلائية وبمنظمة حزب سائبة. في الديموقراطية التمثيلية، لا تأخذ الأحزاب التعددية السياسية كحالة أمر واقع فحسب؛ إنها لا ترى وجود حزبين أو أكثر مجرد حقيقة تجريبية، أو أفضلية ثانية. وبدلاً من ذلك، تخلق بيئة معيارية، وتعمل داخلها، تعددية على المستوى البنيوي لأنها تفترض (كما يفترض جميع فاعليها الحزبيين) أنّ الأغليات كافة محددة المدة، وفي النتيجة نسبية. وهي موالية لسياسة الأحزاب، و"حدود" الأحزاب هي شرط كل من التعددية والتحزب. تعيّن التعددية والتحديد كلا طابعي سياسة الأحزاب واحتواء كلائية الأحزاب في ديموقراطية الأحزاب. وهذا السبب في أنّ حزبيتها على المستوى البنيوي لا تشبه ديموقراطية شعبية<sup>٣</sup>. هذا التخصيص

١ هذا مناقض للأحزاب الشمولية التي كتبت أرندت أنّ "حاجتها إلى النشاط انتقالية"، لأن وجود الشعب بعد انتصارها يجب أن يكون تحت السيطرة، كما أنه يثبت فعلياً غياب ضرورته. وفق أرندت، تتلاءم السياسة بوصفها إدارة مع الحزب الشمولي في السلطة أفضل مما تتلاءم مع التعبئة الاجتماعية:

Arendt, *Origins of Totalitarianism*, p. 315.

2 C. B. Macpherson, *The Real World of Democracy* (Oxford: Oxford University Press, 1965), pp. 20-27.

٣ وضعت أرندت التعارض بين "الحركة" و"الحزب" في أصل الأحزاب الشمولية التي "أطلقت

المعياري مهمٌ لفهم الشعبوية بوصفها حزب حركة يهدف إلى الوصول إلى السلطة، وليس لمجرد تعبئة المعارضة. وهو مهمٌ أيضاً كوسيلةٍ لفك ترميز الجدلية الداخلية (وهي في الواقع توتر) في النظرية والممارسة الشعبويتين بين مقاربة عضوية غير ليبرالية للسياسة (كلّانية) ومقاربة تنازعية وليبرالية على نحو حاسم (التنافس على نتيجة كلّانية).

## الكلّانية والتنازعية والهيمنة

إنّ نظام الأحزاب، وليست الأحزاب في ذاتها، هو ما يحدد طبيعة ديموقراطية الأحزاب ويناضل كذلك لمصلحة الحرية السياسية والديموقراطية التمثيلية<sup>١</sup>. حزبٌ يتقبل نفسه كواحد من أطراف أخرى لا يريد التخلص منها (رغم أنّه يهدف إلى امتلاك أغلبية) ويتشارك الساحة السياسية عينها مع أحزابٍ أخرى، مسنداً هويته إلى تنافسه معها... هو حزبٌ أسقط طموح الكلّانية. لقد تخلى عن فكرة أنّه الحزب الخَيْر الوحيد الجدير بالاعتبار. يقع حزبٌ كهذا على الحافة الخارجية لظلّ الكلّانية. وهذا هو ما يمنح قيمة إيجابية للحزب.

وكما بيّن جوناثان وايت (Jonathan White) وليا يوبي (Lea Ypi)، يقع الحزب في تقاطع طريقين متعاكسين. يقوده الطريق الأول إلى توسيع الميدان واكتسابه قدر الإمكان، ويقوده الثاني إلى إيقاف التوسّع في مكان ما، لأنّه (من أجل المحافظة على الحزب) بحاجة إلى الإبقاء على الحزبية أو التحيُّز ولا يمكن أبداً أن يصبح (أو حتى أن

---

على نفسها تسمية "حركات"، بهدف التشديد أيضاً على "عمق عدم ثقّتها بالأحزاب كافة" وبالبرلمان بوصفه موطن الأحزاب:

Arendt, *Origins of Totalitarianism*, p. 251.

١ "تعتمد الديموقراطية الحديثة اعتماداً مباشراً على الأحزاب السياسية التي تعاضم أهميتها مع ازدياد تحقق المبدأ الديموقراطي في الممارسة":

Kelsen, *Essence and Value of Democracy*, p. 38.

والديموقراطية بوصفها "غير قابلة للتصور" من دون الأحزاب تُنظر إليها في:

Schattschneider, *Party Government*, p. 1037;

بالنسبة إلى نظام الأحزاب بوصفه أكثر من الواقع التجريبي للأحزاب ومختلفاً عنها، انظر أيضاً: Hofstadter, *Idea of a Party System*, chap. 1; and Rosenblum, *On the Side of the Angels*, pp. 1-21.



يرغب في أن يصبح) متماهياً مع الكل، أو مع الإرادة العامة، أو المصلحة العامة للشعب أو البلد.<sup>١</sup> تفسّر الرؤية الحزبية السياسة وفقاً لمبادئ الإرادة العامة: هي لا تحتل تلك الإرادة العامة، ولا تصبح متطابقة معها.<sup>٢</sup> رأي المواطنين السياسي، واعياً لانحيازهم، في ديموقراطية من الديموقراطيات هو احتفالٌ بكلٍّ من الالتزام بحزب (كمناضل أو مصوّت) واحتواء ذاتي. إنّه احتفالٌ بالتعنت في التمسك بمثلٍ عليا أساسية، واستعدادٌ لقبول مناصري أفكارٍ أخرى ومناقشتهم. هذه ليست لوحة مثالية لكنها لوحة تصوّر تضحية. يتحدث وايت ويوني عن الصداقة (*amicitia*) بالمعنى الكلاسيكي، وتعني شعور الجمهورية عينه (*idem sentire de republica*)، لأنّه ما من محازب على استعداد بالفعل ليصبح محازباً لوجهة نظرٍ معارضة، كما يعلم المحازبون أنّه يتعيّن عليهم تحمّل كلٍّ من شرطهم المحدود ووجود وجهة نظر معارضة.<sup>٣</sup>

هذا الأمر يعني أنّ التحزب مخصّصٌ بنيوياً لعادة ذهنية تعددية وبيئة تعددية. سيقول أحدهم إنّ هذا يجعل الروح التحزبية مستحضراً مقوياً للسياسة، ومحفّزاً على التأمل النقدي، وهما أمران لا غنى عنهما للمحاكمة السياسية ولصنع الآراء.<sup>٤</sup> للتحزب وظيفة معيارية في السياسة الديموقراطية، ما دام الوقوف بجانب طرف دون أطراف أخرى هو شرط جعل تغيير سياسي ممكناً، وشرط إغناء معارفنا. إذاً، يساعد التحزب كفاءةتنا المعرفية، بدلاً من التعقيم عليها، في أن تبقى مركّزة على الهدف، ومركّزة على ما هو منشود، وقادرة على التصحيح الذاتي. أخيراً التحزب مؤشّرٌ على الحرية السياسية وعلى التعددية، لأنّه يحيا من التنازعية، ويحدثها. إنّه شرطٌ مُعدّ لاحتواء النزوع إلى الاحتكار الذي يوجد في السلطة السياسية.<sup>٥</sup> وفي النهاية، يحقق التحزب استقرار المجتمعات الديموقراطية، لأنّه يتخلص من الحقيقة المطلقة التي يميل أيّ إيمانٍ أو ولاءٍ إلى خلقها. وتعددية وجهات النظر الحزبية هي المستحضر

1 White and Ypi, *Meaning of Partisanship*, pp. 26-27.

2 Muirhead, *Promise of Party*, pp. 72-79.

3 White and Ypi, *Meaning of Partisanship*, pp. 36-37.

٤ المرجع نفسه، ص. ٨٧-٩٥.

٥ أتوافق مع سارثوري في أنّه لا مناسبة في إطلاق صفة الانحياز على كل ما يفيد سياسة التحشيد، مثلما اقترحت أجيال من المنظرين السياسيين:

*Theory of Democracy Revisited*, p. 146.

المقوي الذي يحتوي التحزب المفرط ويتجنب في الآن عينه خطر الاحتكار، وهما دربان متعاكسان في إمكانهما جعل الأحزاب "تخرج من السباق"<sup>١</sup>. يضخ التحزب معنى النسبية البراغمية في فتوحاتنا ومعتقداتنا و يقينياتنا، لكنه يفعل ذلك دون أن يجعلنا لا مبالين أو متهمكين أو غير مكترئين. وكما كتب يوهان كاسبار بلونتشلي (Johan Caspar Bluntschli)، في ما يمكن اعتباره أول دفاع مقنع عن الأحزاب السياسية، إنها "تظهر في دولة حيث الحياة السياسية حرة. لا تعجز الأحزاب عن الظهور إلا في بلد يسود فيه عدم الاكتراث بالشؤون العامة"<sup>٢</sup>.

من المثير للاهتمام التفكير في حقيقة أن مصطلحات "حزب" و "تحزب" و "مشاركة" لا تمتلك الجذر اللاتيني الاشتقاقي عينه فحسب، لكنها تملك بطريقة ما المعنى عينه. يشير كل من مصطلحي "تحيز" و "مشاركة" إلى نمط فعل يستلزم دخول المجال العام وفي النتيجة احتلال حيز خاص ومحدد. السياسة والنزاع، السياسة والفضائل الإنجازية، السياسة والتحديد، السياسة وتوزيع السلطة، جميعها تحدد ميدان العدالة وآفاق النظام المؤسسي في ديموقراطية الأحزاب الحديثة. في الجمهوريات القديمة، كانت السياسات الحزبية حقيقة ومصدراً للقلق في آن. وغالباً ما كانت تماهى بالتحالفات الفئوية وتعتبر ضارّة، لأنه ما من نظام مؤسسي كان قادراً حقاً على ترويضها وتحيدها بالكامل، حتى في دستور مختلط. كانت السياسة فناً متكلفاً لاحتواء وتحجيم الفئات، لأن المجموعات الاجتماعية كانت منخرطة انخراطاً مباشراً في إدارة المؤسسات. لم يعرف القدماء الفارق بين الفئة والحزب، ربما لأنهم لم يستخدموا الانتخابات التي كانت ستأسس التنافس السياسي وتتطلب قواعد مكتوبة للعبة، فضلاً عن دستور ناتج عن ميثاق بين الأحزاب لكنه غير خاضع للمجموعات الاجتماعية<sup>٣</sup>.

1 Sartori, *Parties and Party Systems*, p. 65.

2 Bluntschli, "What Is a Political Party?," p. 75.

٣ انظر:

Ignazi, *Party and Democracy*, chap. 1.

يكتب بوبيو أن الدساتير الديموقراطية كافة تستند إلى ميثاق لأن من صنعها هم عينهم الأبطال (تنتخبهم الجمعيات لهذه الغاية) الذين ليسوا فاعلين أحاديي الفكر، بل إنهم ممثلون حزبيون، وتعكس أفكارهم عن المجتمع تبايناً في الرؤى والمصالح:

Norberto Bobbio, "Origine e caratteri della Costituzione," in *Dal fascismo alla democrazia*; I



لكن من الغريب أن نلاحظ أن معنيي التحزب والمشاركة شرعا في التباين عندما استطاع المجتمع (بفضل الانتخابات) - أقله نظرياً - تحمّل الحزبية كنمط من المشاركة دونما خطر كبير على استقراره. تحيا الديمقراطية الانتخابية الحديثة من التنافس الحزبي، لكنّها تسعى إلى تمثيل نفسها باعتبارها توافقية بدلاً من اعتبارها منكوبة بالصراعات، وباعتبارها معرفية ومحايدة بدلاً من اجتهدادية وحزبية. استغرق قبول الأحزاب والتحزب في هذا الإطار التنويري للعقل السياسي وقتاً. حتى في أيامنا، تعترض الديمقراطية عواطف قوية مناهضة للحزبية حينما تنزع نحو الشعبوية وحينما تعتنق طموحات معرفية<sup>١</sup>. ورغم أنه ليس في وسع أي مواطن ديمقراطي تجنب التفكير الحزبي، فإنّ المنظرين يقدمون افتراضاً معيارياً مفاده أنه يتعين على السياسة الجيدة التغلب على "التحيّزات" (التي تماثل أيضاً مع التفكير الحزبي) وتعدو نمطاً من الفعل، يهتم فحسب بالحلول التقنية للمشكلات التي يفترض أنها تتطلب تنوعاً معرفياً وآراءً زاخرة بالمعلومات (يفترض أن تكون في المقابل متاحة لجميع المواطنين). تعاني الديمقراطية التمثيلية من تناذر الطموح إلى أن تكون شيئاً آخر. إنها تسعى إلى وضع يتماهى (على نحو غير مطابق للعصر) بالديموقراطية المباشرة وما دعاه جان جاك روسو "الإرادة العامة": صوتٌ يمكن أن يتحدث إلى كل مواطن مسبقاً بلغة الأفكار البسيطة والواضحة، بغير مصالح وأطراف مختلطة. وكما اقترحت في الفصل الأول، مناهضة الحزبية هي إغراء دائم في ديمقراطية الأحزاب. كما أنها بمكانة الأكسجين الذي تستنشق الشعبوية التي تتنامى بنسبة تعادل انحدار السياسة الحزبية، ومع اجتذاب أسطورة الشعب غير المجزأ لدعم كلٍّ من اليسار واليمين<sup>٢</sup>. الأحزاب مسؤولة عن هذا التمرد عليها لأنها تنغمس بمرور الزمن في "خطيئتين"

*regimi, le ideologie, le figure e le culture politiche*, ed. Michelangelo Bovero (Milano: Baldini and Castoldi, 1997), pp. 165-166.

١ قد يقول قائل إنّ التحزب تأسيسياً للاتفاق المكتوب الذي تطلق عليه تسمية "الدستور".  
أناقش هذه الأحجية وهذه المتاخمة بين حكم العارف والتكنوقراطية وبين الشعبوية في كتابي: *Urbiniati, Democracy Disfigured*.

٢ تفيد عبارة "الأغلبية الصامتة" كأداة مفيدة للمقاولين الشعبيين:  
Rovira Kaltwasser, "Explaining the Emergence of Populism," p. 199.  
وبالفعل، تتضمن طريقة تحييد الشعبوية في نظر بعض المنظرين تخفيف السياسة الحزبية وتوسيع وكالات القرار الحيادية، حيث يحتل الحكم النزيه مكان تنافس الأصوات:  
Rosanvallon, *La contre-démocratie*, pp. 15-21.

تصبحان مهلكتين: إما أنها تضفي طابعاً متطرفاً على مواليتها المتحيزين وإما أنها تقوم بتسوية تبايناتها في محاولة لاقتناص الأصوات. إذاً، مع مرور الزمن، يبدو أنه سيكون صعباً عليها تجنب "أمرين أحلاهما مر: التفسخ (تداعي الكل) والإجماعية (unanimism)، حيث يتلع الكل الأجزاء".<sup>١</sup> "الخطيئتان" شكلان متطرفان لمسار جيد للعمل. السعي إلى الالتقاء مع الأحزاب الأخرى في بعض الأحيان هو علامة على اهتمام بالمصلحة العامة، ويفيد تعزيز التحزب أحياناً في احتواء شهية زعماء الأحزاب للتحالفات والحكم. "لا تبقى الأحزاب بأمان في مسارها إلا حين يكون في مقدورها موازنة التحزب والحكم المحايد، والولاء للحزب والولاء للدولة، ومصلحة الحزب والمصلحة العامة".<sup>٢</sup>

بمعنى ما، تستفيد الشعبوية من عجز نظام الأحزاب عن ممارسة فضيلة الموازنة. إنها تمثل موجة مناهضة الحزبية كوجهة نظر لا تراح أبداً بالكامل لممارسة ومنظور وذهنية وعادة أن تكون حزباً من بين أحزاب أخرى، التي تكمن وراء ديموقراطية الأحزاب. إنها تشاطر حزب الحزب الواحد (من الناحية التقنية، الحزب الشامل) طموح تمثيل الجزء "الخير" من الشعب فحسب (الأكثرية، أو العامة، أو الخارجيين). ويبدو أن هذا الأمر يبرر زعمها أنها تستحق فترة في السلطة أطول من التي تجيزها الدورة الانتخابية. صحيح أن أنظمة الحكم الشعبوية لا تلغي الانتخابات، وأنها تقبل المجازفة بأن تُخلع، وأنها تفضل تحقيق كلاً لانيها في ميدان الرأي فحسب، بدلاً من ميدان المؤسسات، لكن عاداتها هي تعبئة جمهور المتلقين دائماً لتعزيز دعمه لها كأنها حزب حزب واحد. أكرر القول: يكمن الفارق بين حزب شعبي وشامل في منهجهما لتحقيق الهدف الذي يرغب كلاهما فيه. إذ إن الأول يستخدم المحاباة والفساد للاحتفاظ بدعم جمهور المتلقين له وتوسيع هذا الدعم في نهاية المطاف، في حين يمضي الثاني، وهو لا يقلل فساداً، مباشرة إلى القمع ويستخدم إكراه الدولة المباشر لكبح الحرية السياسية وتقويض التعددية الحزبية. هذا السبب في أن مسألة الأحزاب هي موضع آخر نرى فيه الحدود غير الواضحة بين الشعبوية والفاشية، وبين

1 Sartori, *Parties and Party Systems*, p. 65.

٢ المرجع نفسه.



الشعبوية وديموقراطية الأحزاب.

لقد أوضح لاكلاو أنّ الانتقال إلى تجميع المجموعات حول شخص الزعيم الشعبي لا يتزامن مع صنع عمومية الشعب، أو حتى السعي إليها. يبقى شيء ما خارجياً عن مشروع الهيمنة في أن يصبح الحزب هو الشعب الحقيقي. وكما يصرح لاكلاو: "هذا التجميع يفترض مسبقاً عدم تناظر أساسياً بين الجماعة بوصفها كلاً (البوبولوس) والمستضعفين (العامة)... وفي تلوث شمولية البوبولوس بانحياز العامة تكمن خصوصية 'الشعب' بوصفه فاعلاً تاريخياً"<sup>١</sup>.

يحاول الاشتراكيون وكذلك الليبراليون صنع "تجمعات المطالب الاجتماعية" الخاصة بهم لكنهم يتظاهرون بأنّ مشاريعهم تتطابق مع عمومية الشعب أو تحيل عليها. يتظاهرون بجعل المساواة والحرية باراديغمي سياسة خلاصية وجامعة. ويتحدثون باسم جميع المواطنين والمصلحة العامة. لكننا لا نستطيع أبداً، وفقاً للاكلاو، التغلب في السياسة على ميدان الأيديولوجيا. وعلى هذا، حتى حينما تدّعي الأحزاب أنّها تتحدث باسم مثل عليا خلاصية، هي تستخدم في الواقع تلك الأفكار لتجميع بعض المطالب وإسقاط مطالب أخرى. إنّها تفعل خفية ما تفعله الشعبوية علانية. الشعبوية سياسة في أفضل أحوالها، وتمثّل في الاعتراف بأنّ السياسات كافة متحيّزة وكأنيّة في آن معاً. يزعم الليبراليون والاشتراكيون والشعبيون العمومية من داخل منظور متحيّز. لكنّ الشعبيين وحدهم يدركونها إدراكاً تاماً، ويتابعونها بوعي عندما يميّزون بين مؤسسة الحكم والشعب خارجها؛ الشعبيون وحدهم يفهمون ويمارسون "الانحياز الشامل" أو يجعلون الشعب في جزءٍ تأسيسي يرفض التحدث باسم الكل عندما يجعل نفسه "جزءاً هو الكل"<sup>٢</sup>.

يجعل لاكلاو حالة حاجتنا إلى فهم السياسة ظاهرة لها علاقة بالأجزاء أو الانحياز، وليس بالكل أو العمومية (التي تظلّ دائماً اعتباراً). لم يكن الشعبيون ليختلفوا مع شومبيتر الذي عرض حجةً لعلها الأقوى ضد ميتافيزيقيا الإرادة العامة، وضد أيديولوجيا الديموقراطية، باسم الزعامة التسلطية القيصرية والاستفتائية التي تتوجها

1 Laclau, *On Populist Reason*, p. 224.

٢ المرجع نفسه، ص. ٢٢٥.

الانتخابات. كذلك، سيكونون متفقين تماماً مع مفهوم شومبيتر عن الصراع السياسي بوصفه تنازعا بين الزعماء المتعارضين (وبين الأحزاب بوصفها أدواتهم) للسيطرة على الدولة. يشترك كل من الديمقراطيّين والشعوبيّين الأدنوبيّين في نزعة الأغلبية، لأنّ كلا الطرفين يجعل الديمقراطية أساساً قضية انتصار الأغلبية. ستكون النزعة الإجرائية هي الهيكل العظمي، وستكون الشعبوية هي النسيج العضلي<sup>١</sup>.

لكن إذا كانت الكلاّنية (مجرد) إستراتيجية للفوز في منافسة، فكيف يمكننا القول إنّ الشعبوية تنتمي إلى تقليد أسطورة الحزب الواحد ومعارضة نظام الأحزاب؟ كيف يمكن أن تكون ثمرة مفهوم للحكم الشعبي يقوم على فكرة هيئة مشتركة إجماعية - الشعب أو الإرادة العامة - يرى أنّها ينبغي ألا تكون مجزأة إلى مصالح منظمة وانقسامات حزبية؟ كيف يمكن نسب دافع كلاً من الشعبوية، نظراً إلى أنّها تنمو كحركة تحزبية راديكالية، لدرجة أنّ بعض المفكرين يزعمون أنّها داخلية بالولادة بالنسبة إلى باراديغم الصديق-العدو عند شميت ويؤطرونها بصفتها نزاعية أساساً؟ هذه الأفكار - عن الشعبوية بوصفها نزاعية راديكالية أو تعبيراً عن مفهوم راديكالي عن الديمقراطية - هي الموضوعة الجوهرية في دفاع شانتال موف عن الشعبوية. كما أنّها جوهر نوع يساري من الشعبوية، كما في حالي "بوديموس" وجان لوك ميلانشون (المرشح الرئاسي الفرنسي عام ٢٠١٧).

تري موف أنّ الثنائية بين مؤسسة الحكم والشعب أمرٌ يعيد إحياء السياسة من داخل المجتمعات الديمقراطية. وتقتراح أنّ الأحزاب التقليدية، من اليمين إلى اليسار، مالت تدريجياً إلى التودد إلى الوسط فتقلّص بذلك تنوعها<sup>٢</sup>. تتسق قراءتها مع قراءة بيتر ماير، ومع قراءة آخرين انتقدوا إضفاء طابع احتكاري على سياسة الأحزاب. وفق هذه القراءات، ستضع الشعبوية في واقع الأمر حدّاً للمعاناة الطويلة للديموقراطية الأحزاب.

١ في الواقع، لا تتصل مرارة المنظرين الشعبويين بالليبرالية التي هي في نهاية المطاف نظرية نزاع، بل تتصل بما هو "أخلاقي" بوصفه تصوراً تداولياً معيارياً للديموقراطية؛ قد نقول إنّ "النموذج النزاعي" للديموقراطية (الذي تستخدمه شانتال موف كأساس لنظرية الديمقراطية الشعبوية) يأتي من تطوير من داخل الديمقراطية لدى شومبيتر؛ انظر:

Chantal Mouffe, *Democratic Paradox* (London: Verso, 2000).

٢ حول مفهوم موف للديموقراطية النزاعية، والتقييم الإيجابي لوجود وبقاء آفاق متنوعة وتنازعية في الحلبة السياسية، انظر ص. ٨٠-١٧٠ من كتابها المذكور في الهامش السابق.



فالأخيرة شرعت في التآكل قبل ظهور الشعبوية بكثير، في اللحظة التي توقّف فيها (في تحليل أوتو كيركهaimer Otto Kirchheimer) التنافس الانتخابي عن تصور التناوب كهدف، لمصلحة هدف إحراز اندماج اجتماعي لكافة الأحزاب، ما جعل الأحزاب غير مهتمة بالبرامج وجعلها تهتم بتوسيع دوائرها الانتخابية والتضحية بمناضليها الأساسيين. حقيقة الأمر أنّ نوع الحزب الذي عرفه كيركهaimer بوصفه حزباً جامعاً هو حزبٌ يمتاز به نظام الأحزاب الحديث، سواءً تجلّى كحزبٍ فاشي أم جماهيري أم شعبي حالياً<sup>١</sup>. الأحزاب الاحتكارية هي أحزابٌ بعضوية حزبية ضئيلة وجمهور ناخبين ضخم متغير سريع الزوال ولقن على التفكير في أنّ سياسة الأحزاب ضارة. يبدو أنّ منطق الانتخابات يحتوي داخله نزوع تدمير الأحزاب، لأنّ الانتصار الانتخابي يحثّ المتنافسين كافة على توسيع نطاق قبولهم بدلاً من الحفاظ على خصوصيتهم. إذا تُركت الديمقراطية الانتخابية من غير ضوابط، فسيتهي بها المطاف تماماً كسوق حرة إلى تشجيع مكافئ سياسي للاحتكار، و"إضفاء طابع احتكاري" يمثل نهاية سياسة الأحزاب<sup>٢</sup>. تعتقد موف بحصافة أنّه لا يمكن إحياء الإجراءات الديمقراطية إلا إذا استخدمناها كما يُفترض بها أن تستخدم، أي كقواعد تسمح للمجموعات السياسية بالتصادم والتصرف إستراتيجياً، بهدف التوصل إلى تسويات بين وجهات نظرها غير القابلة للاختزال وفوزها في نهاية المطاف بلعبة الأصوات. منطق سياسة الأحزاب الذي لم تعد الأحزاب المتكثّلة على نحوٍ احتكاري ترغب في قبوله هو منطق "نحن" مقابل "هم"<sup>٣</sup>.

تقبل موف تأويل شومبيتر للديموقراطية الذي يعتبرها منهجاً لتنظيم التنافس. لكنّها لا تعتقد فكرة أنّ الإجراءات شرطٌ معياري للديموقراطية (المقدمة المنطقية للحرية السياسية المتساوية)، فهي تعتبرها عوضاً عن ذلك أدوات للإبقاء على التنازعية حية. قد يقول أحدهم إنّ الشعبوية، في استدلال موف، تؤدي دوراً معيارياً: إنّها تفيد كمستحضر مقوٍ يعيد إحياء الممارسة المعتادة لمعارضة الأغلبية التي تغدو أقلّ

1 Kirchheimer, "Western European Party Systems."

٢ حول منطق التجمع الاحتكاري، انظر:

Richard S. Katz and Peter Mair, "Changing Models of Party Organization and Party Democracy: The Emergence of the Cartel Party," *Party Politics* 1, no. 1 (1995): 2-28.

3 Mouffe, "End of Politics," pp. 50-56.

قليلاً من تداولٍ توافقي التوجه للأفكار عينها بتباينات معلنة محدودة. الاختيار بين مرشحين يتسابقان كيميائي وكيساري يماثل فعلياً الاختيار بين كوكاكولا وبيبيسي، كما تكتب موف<sup>١</sup>. لكن في قراءة موف، تماماً كما في قراءة شومبيتر، تبدو التنازعية – وليس الديموقراطية – هي الخير. إن حجة أن النزاعات بين “نحن” و”هم” هي حجة تأسيسية في السياسة، “بغض النظر عن كيفية معالجتها، وهي حجة ناقصة ويغيب عنها كامل معنى الهندسة السياسية. المهم في الأمر كيفية توجيه النزاع، وبالفعل المعالجة هي التي تصنع الفارق”<sup>٢</sup>.

إن تأويل موف للأفكار السياسية المتشعبة كأدوات للخصوم الديموقراطيين يعارض بها كل طرف الآخر، أو كانقسام بين “نحن” و”هم”، يجعل قواعد اللعبة وظيفية محضاً. لكن نظراً إلى افتراضها أن الإجراءات تشبه أشكالا فارغة، من الواضح أن هذا الانقسام يعتمد على مبادئ إجرائية خارجية تساعدنا في تحديد “نحن” و”هم”. وعلى نحو أكثر تحديداً، “نحن” و”هم” ليسا نتاج قواعد اللعبة، بل إن قواعد اللعبة تكشفهما فحسب، رغم أن موف، على غرار لاكلاو، تصرّ على أن التنازعية تستلزم مفهوماً عن الهيمنة بوصفه تعبيراً محفوظاً بالمخاطر. إن لم يكن هنالك شيء قبل الثنائية، فهذا يعني أنها قائمة أساساً على مهارة الزعيم ومثقفية الخطابية. إنها أداة من صنع الإنسان تعتمد أساساً على الإرادية وتحصل على شرعية رسمية من الانتخابات. ورغم أن لاكلاو وموف يستندان إلى مفهوم غرامشي عن الهيمنة، فإن غرامشي لم يكن ليتفق معهما على أن الانتصار يفرض قيمة مشروع هيمنة ما. في الواقع، كانت نسبويتهما التي ترقى إلى سياسة لا مبدئية (رغم عاطفيتها) الهدف الرئيسي لنقد غرامشي الموجه إلى الفاشية. فضلاً عن ذلك، كما يكتب ماريو ترونتي (Mario Tronti) عندما يعلّق على كتاب لاكلاو عن الشعبوية، لم يستعص غرامشي في نهاية المطاف عن الطبقة شعبية وطنية، لكنه كيفها بالأحرى مع نمط من أنماط النزاع السياسي أصبح قائماً بنيوياً على القبول. لم تكن الشعبية الوطنية عند غرامشي شعبية، ولم تتجاوز الانقسام بين اليسار

١ سطر موف موجود في:

Errejón and Mouffe, *Podemos*, p. 64. 101. Sartori, *Parties and Party Systems*, p. 49.

2 Sartori, *Parties and Party Systems*, p. 49.



واليمين، لأنها كانت لا تزال قائمة على أساس طبقي (شعبه "حظي بمعنى في حزب، ومن أجل الحزب الذي وصف نفسه بأنه الطبقة العاملة")<sup>١</sup>. وعلى خطى ترونتي، أقترح أن الشعبوية تنمو عندما تأفل الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية أو اليسارية التقليدية. الشعبوية هي علامة أفولها، علامة الساحة التي تركها خالية موت اليسار القائم على أساس طبقي.

وفقاً لغرامشي، مثل بينيتو موسوليني النسخة الشعبوية لانحطاط الأمير الجمعي (الحزب) إلى عقائدية مستبدة. لم يكن مشروع موسوليني مشروع هيمنة بل مشروعاً استبدادياً<sup>٢</sup>. كانت الحركة الفاشية مخلوق موسوليني الشخصي؛ لقد اختلق أيديولوجياً شُيّدت بالكامل لمشروعه في السلطة وكانت أداة فعالة فيه، بقرار مسبق (*ex arbitrium*) إذاً، ومن دون أي فلسفة أو معايير أو مثل عليا تسوّغها. لم يكن لها في الواقع هدف سوى السلطة. تمثل مشروع موسوليني الشعبوي في ربط مطالب الشعب شتى وأساليب السخط معاً بحكم ليبرالي. نجح في استقطاب الآراء وتعبئة أعداد هائلة من الناس في مواجهة المؤسسات والمعايير المعتمدة باسم تمثيل أكثر صحةً للشعب صاحب السيادة، وهذا يعني تمثيله الخاص به بوصفه تجسيدا لذلك الشعب. لم يخفق غرامشي في ملاحظة إعجاب موسوليني بغوستاف لوبون (Gustave Le Bon)<sup>٣</sup>.

١ ربما يكون مثيراً للاهتمام أن نرى كيف يربط ترونتي بين نمو الشعبوية وأفول الأحزاب اليسارية في إيطاليا:

عندما يتم التخلي عن تحديد الخصائص - مثلما حدث قبل بضع سنوات من حل الحزب الشيوعي الإيطالي، فعلياً في المدة التي تلت موت إنريكو بيرلينغوير - لم ينقرض الشيوعيون فحسب، بل انقرض التصور الواقعي للشعب أيضاً. يجب علينا إدراك أننا حين نتحدث اليوم عن "شريحة شعبية"، فإننا نتعامل مع مفهوم سوسيولوجي، عن شرط وموقف للوجود الاجتماعي، وليست مصادفة أنه يستحيل الإمساك بهذا المفهوم وتمثيله سياسياً. بالفعل، يمكن الإمساك به وتمثيله تحديداً عن طريق المواقف المناهضة للسياسة. ضمن هذا الرابط نستطيع تحديد موقع الشعبوية (Tronti, "We Have Populism Because There Is No People").

- 2 Benedetto Fontana, "The Concept of Caesarism in Gramsci," in *Dictatorship in History and Theory: Bonapartism, Caesarism, and Totalitarianism*, ed. Peter Baehr and Melvin Richter (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), pp. 181, 191-192.
- 3 Antonio Gramsci, *Quaderni del carcere*, ed. Valentino Gerratana (Turin: Einaudi, 1975), pp. 1145-1146.

بصدد الخلفية الفكرية لأيديولوجيا موسوليني الفاشية، انظر على الأقل:

وعلى هذا الأساس، أستنتج أن الجانب الإشكالي في مفهوم الديمقراطية بوصفها محض تنازعية هو الدور الوحيد الذي يؤديه القبول في إثبات صلاحية الهيمنة. وذلك أن القبول قد يتضمن (أو على الأقل لا يستبعد قبلياً) فرض المبادئ الفائزة على مجموعات لا توافق عليها<sup>1</sup>. دعونا ننظر على سبيل المثال في الاحتمال التالي. يمكن أن يكون (وغالباً ما يكون) هنالك أفراد ومجموعات لا يوافقون على أن الخيار الثنائي هو الوحيد في السياسة. قد يكون هؤلاء الأشخاص والمجموعات على استعداد لمعارضة حزب سياسي في بعض الحالات وتأييده في حالات أخرى. وقد تكون الأيديولوجيا أو المصالح الطبقية دافعهم، وليس السلوك الإستراتيجي وحده. ولكن في رأي موف، يمكن اعتبار هؤلاء الأفراد والمجموعات "هم" دائماً لأنهم لا يتفقون مع "نحن" على كل قضية، ولذلك قد لا يلتحمون بالكامل مع بديل شعوي لمؤسسة الحكم. يصبح هذا التضمين حتى أكثر إشكالية حين نرى أن التنازعية، من وجهة نظر موف، لا تتطلب فئات متنازعة لتمتلك فرصة حقيقية في أن تصبح "نحن" الحاكمة، إذ تتطلب ببساطة أن تكون قادرة على التعبير عن سخطها كي تبقى التنازعية نفسها حيّة. في رأيها، على ما يبدو، يجب أن تكون الأقليات دائمة. ويجب أن يكون ممكناً دائماً ألا تصبح أغلبية أبداً. هذا يتعارض مع الفكرة الإجرائية للديموقراطية، الفكرة التي تفيد بأن امتلاك الأقليات السياسية فرصة حقيقية في الظفر بالسلطة جزءاً حاسماً من الديمقراطية، بحيث يتغير الحزب الذي يتولى السلطة. المعارضة لا توجد فحسب لغرض تيسير التنازعية؛ إنها توجد مع الوعد بأنها ربما تصبح يوماً ما أغلبية. هذا هو الشرط المعياري الحاسم للإجرائية الديمقراطية، ما يديم ليس الأحزاب والتنازعية فحسب، بل نظام الأحزاب أو ديموقراطية الأحزاب. وبالفعل إنه جوهر الديمقراطية ذاتها. لا تمثل الديمقراطية في وجود التنازعية فحسب، ففي الواقع، سيكون من المناسب

Charles S. Maier, *Recasting Bourgeois Europe: Stabilization in France, Germany, and Italy after World War I*, 2nd ed. (Princeton NJ: Princeton University Press, 1988); and A. James Gregor, *Mussolini's Intellectuals: Fascist Social and Political Thought* (Princeton NJ: Princeton University Press, 2004).

1 Mudde and Rovira Kaltwasser speak of "sacralization of consensus" in "Populism and (Liberal) Democracy," p. 14.



أكثر الحديث عن "انشقاق" بدلاً من "تنازعية"، ما دامت الانقسامات الحزبية ليست أبداً مطلقة، ولا تقطع جسم المواطنين إلى جزأين كاملين، مثل "اليمين" و"اليسار". حتى لو بدا أنّ موف أقل انجذاباً إلى المقدمات المنطقية المناهضة للبرالية (بوصفها عضوية) من لاكلو، فإنّ تكيفها للتنازعية عند شमित داخل لعبة السياسة الانتخابية يجعل الديمقراطية تبدو كأنّها مصارعة، بدلاً من أن تبدو سيرورة في إمكان المعارضة أن تصل عن طريقها إلى السلطة. تمثل التنازعية أحد جزأي الحركة الديمقراطية، لكن لا بدّ أن يكون التغيير في الحكم هو الجزء الآخر. وهذا يعني أنّ التنازعية هي وسيلة - إنها من أجل شيء ما - وليست بذاتها منفعة أو غاية<sup>1</sup>.

نظام الأحزاب هو القضية التي تطعن فيها الشعبوية، والقضية التي تجعل السياسة الشعبوية المعارضة غير آمنة كفايةً للديموقراطية، حتى لو لم تكن بذاتها مناهضة للديموقراطية.

## فوق - حزب في رؤية الحزب الأحادي للسياسة

الرؤية الشعبوية للسياسة، التي تزعم أنّها توحد القسم الأكبر من السكان وتمثله، وتهدف إلى إحراز أغلبية قوية وطويلة الأمد، تضمّ في آن مفهوماً كلّانياً عضوياً ومفهوماً تنازعيّاً، رغم أنّهما يبدوان مختلفين جذرياً أحدهما عن الآخر. ثمة مرحلتان في سعي الإستراتيجية الشعبوية إلى القبول. أولاً تدمّر التجميعات القائمة وتفككها (مثلاً، تحطّم التحالفات السياسية السابقة) مستخدمةً خطاب المناهضات المعارض (لاسيما النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم). وتالياً تغيير اتجاه رأي الشعب عبر تجميع المطالب بشعبٍ جديد. لقد وصف لاكلو هذه المرحلة:

إذاً، لدينا هنا تشكيل حدّ داخلي، وتقسيم اللطيف السياسي المحلي عبر ظهور سلسلة مكافئة من المطالب غير الملباة. تتحوّل الطلبات إلى

1 Saffon and Urbinati, "Procedural Democracy." 107. Laclau, *On Populist Reason*, p. 74.

مطالب. سندعو مطلباً يبقى منعزلاً مطلباً ديموقراطياً، بُني أم لم يُلب. سندعو تعدد مطالب يؤسس، عبر تعبيره المكافئ، ذاتية اجتماعية أوسع، ومطالب شعبية.<sup>١</sup>

لتكوين تكافؤ عن طريق توحيد مطالب متباينة، ينبغي تصميم وحدة مشتركة تحاكي كياناً شعبياً أسطورياً. وسواءً اتبع الزعماء الشعبويون بوعي وصفات لا كلاو أو لا، فإن ذلك يبدو إستراتيجية شعبية واقعية مقنعة. وعلى هذا، يبدو مبرراً أن ندرج الأيديولوجيا الشعبوية ضمن تقليد واسع من مناهضة الحزبوية. كما يبدو مبرراً أن نلجأ إلى استعارة الحدود غير الواضحة (مع الفاشية)، متذكرين أن الفاشية هي المغامرة الأكثر نجاحاً في وضع مشروع هيمنة "حزب الحزب الواحد" في السلطة.

كانت مناهضة الحزبوية واحدة من أكثر سمات الحركة الفاشية خصوصيةً. وكان هذا صحيحاً منذ اللحظة التي ظهرت فيها إلى الوجود في أعقاب الحرب العالمية الأولى. هاجم موسوليني الأحزاب الضعيفة والمشاكسة في البرلمانية الليبرالية واتهمها بالتكاثر الاصطناعي وفقاً لقضايا غير ذات صلة لمجرد أنها تمكنت من توسيع النخبة الأوليغارشية داخل المؤسسات. كذلك اتهم موسوليني الليبرالية بخيانة المطالبة الديموقراطية بالمضي قدماً نحو حكم شعبي. وحاجج في أنها شرذمت "إجماع" الجماهير بغية اختيار النخب التي في إمكانها خدمة مصالح الأقلية المتنفذة أفضل<sup>٢</sup>. وأخيراً انتقد موسوليني منهج سياسة الأحزاب الذي تمثل في نقاش وانتقاد وفسطائية بلا نهاية. كانت هذه الإستراتيجيات هي التي دعمت الآخرين من أجل إحداث بلبلة في الأمة وتحطيم وحدة الجماهير. وهكذا إن الفاشية، كما زعم مبدعها في فجر مسيرته السياسية، لا بد أن تكون

1 Laclau, *On Populist Reason*, p. 74.

٢ باتت هذه الحجج شعبية بفضل غايتانو موسكا الذي لم يكن فاشياً وصنف نظرية الحكومات في سجل الأوليغارشية، مع حكومة تمثيلية كإستراتيجية حديثة لأقلية اختارها الرعايا، تحديداً استخدام وسائل الإقناع لجعل الاقتراع مجرد تحويل رسمي لخيار اختاره المرشح و"أصدقائه" أو النخب.

Gaetano Mosca, *The Ruling Class: Elementi di scienza politica*, ed. and rev. Arthur Livingston, trans. Hannah D. Kahn (New York: McGraw-Hill, 1939), p. 154.



حركة، وليس حزباً. ولكن بعد انتصار موسوليني الانتخابي الأول، عندما فازت الحركة بمقاعد في البرلمان، تغير موقفه. فلحشد القوى ضد نظام الأحزاب، كانت الفاشية تحتاج إلى تجاوز وضعها كحركة لتصبح "تنظيماً". وكانت بحاجة فعلاً أن تصبح أداة قادرة على إدارة الانتخابات كي "تضع حداً لنظام الحكم البرلماني الديمقراطي" وتستولي على الحكم. وعلى هذا النحو، كانت الحركة المناهضة للأحزاب مضطرة أن تصبح (وأصبحت بالفعل) حزباً. كانت بحاجة إلى هيكل تنظيمي، وإلى تشكيل الدولة (حالما تولت السلطة) كي يكون في وسعها دمج كل نواحي سياسة الجماهير في صوت منظم واحد وآلة واحدة. أصبح حزب الحزب الواحد حزباً على نحو متزايد عندما حكم الدولة من منظور حزب، ومن منظور الأيديولوجيا الفاشية وزعيمها<sup>١</sup>. لقد أصبح الحزب الفاشي فئة في اللحظة التي ادعى فيها أنه حزب الكل، ففي هذه اللحظة، لم يكن هنالك متسع لأحزاب أخرى، لأن الكل قد أخذ بالفعل.

كتب جوزيبي بوتاي (Giuseppe Bottai)، وهو أحد ألمع المثقفين الفاشيين، في ١٩٤٣ أنه يتعين على مناهضة الأحزاب أن تكون قادرة على أن تصبح فوق-حزب (hyperparty)، لأنه من أجل مقاومة إغراء أن تصبح شبيهة بحزب تقليدي، وتُشرع الأبواب في النتيجة أمام تعددية حزبية، لا بد أن يصبح حزب مناهضة الأحزاب حزباً شاملاً كي يكون في وسعه الالتحام بالكامل بالمطالب المتعددة التي تنبثق من المجتمع. استنتج بوتاي أن تعددية المطالب الاجتماعية ضرورية، لكن تجميعها السياسي ينبغي أن يكون واحداً<sup>٢</sup>. إن حزباً يريد أن يكون التعبير السياسي الوحيد عن التعددية الاجتماعية لا بد أن يصبح هو والدولة شيئاً واحداً. وفي اللحظة التي يحدث فيها هذا الأمر، تصبح مناهضة الأحزاب فوق-حزب بالفعل، ولا تعود حزباً على الإطلاق (مجدداً يفترض وجود حزب تعدد الأجزاء)<sup>٣</sup>. وهكذا، لاحظت

1 Paolo Pombeni, *Demagogia e tirannide: Uno studio sulla forma-partito del fascismo* (Bologna: Il Mulino, 1984), pp. 7-43.

2 Giuseppe Bottai, "Vent'anni di 'critica fascista,'" *Primato*, May 15, 1943, in "Primato," 1940-1943, ed. Luisa Mangoni (Bari: De Donato, 1977), pp. 425-439.

٣ حول هوية الحزب والفاشية والدولة - الذي وضعه الكتاب الفاشيون عام ١٩٩٢ - انظر: Pombeni, *Demagogia e tirannide*, particularly p. 41.

حنة أرندت (Hannah Arendt) أنّ الحركة الفاشية بدت أكثر صراحةً من الأحزاب المنظمة، وفي النتيجة، بدت محقّةً في تنسيق حملة ضد آلة الحزب: "لكنّ ذلك كان في المظهر فحسب، لأنّ الهدف الحقيقي لكلّ حزب فوق الأحزاب، كان الترويج لمصلحة معينة واحدة إلى أن يلتهم الأحزاب الأخرى كلّها، وأن يجعل مجموعة معينة سيّدة لآلة الدولة"<sup>١</sup>.

ما إن أصبحت الفاشية نظام حكم، أمكن فهم التعددية الاجتماعية بوصفها احتياجاً إلى إيجاد تركيبتها السياسية في الحزب بوصفه واحداً. كان الفوق-حزب تسجيلاً مهيمناً لمطالب المجتمع العديدة، كما أنّه سهّل نقلها إلى الدولة<sup>٢</sup>. كان الفوق-حزب الوكيل الموحد و"المنظم" بين الجماهير والدولة. كان صوت مجتمع بغير أحزاب (رغم أنّ هذا المجتمع كانت لا تزال لديه مطالب في مجاله الاجتماعي). في هذا المنطق المناهض للحزبية، يأخذ الجزء (أو الحزب) زمام المبادرة في تشجيع "التعبير عن الاحتياجات"، حتى حين يواجه التعددية الكلاّنية للمقتضيات الاجتماعية، بطريقة تتعارض تماماً مع تعددية الأحزاب. يبدو ذلك تناقضاً لفظياً، لكنه ليس كذلك، لأنّ فكرة السياسة بوصفها تجسّداً وهويةً (السياسة الفاشية على وجه الخصوص) هي أنّه من الضروري وجود حزب يوحد المطالب العديدة ضمن المجتمع ويمثّلها للحيلولة دون تكرّر تعددية الأحزاب. وهذا ما تفعله الأحزاب الجماهيرية في الديموقراطية، لكن دون تبني أنموذج الفوق-حزب، فهي تقبل عوضاً عن ذلك التنافس على الهيمنة، ولا تدّعي أنّها الكل، رغم أنّها حين تحكم تدّعي فعل ذلك من أجل خير الكل، فإنّ وجودها عينه مستمدّ من حقيقة أنّها لا تماهي نفسها تماماً بالجمهور العام، حتى حين تتصرف (لحسن الحظ) من أجل

1 Arendt, *Origins of Totalitarianism*, p. 256.

٢ في الأنظمة الشعبوية أيضاً، التعددية الاجتماعية أكثر أهمية من التعددية الحزبية، رغم أنّه لا ينتج عنها أيّ عنف أو قمع. في وصف النظام التواصلي الجديد (Nuevo Orden Comunicacional) الذي أطلقه شافيز عام ٢٠٠٥ (وأصبح قانوناً في ٢٠٠٦)، تعلّق مارغريتا لوبيز مايا وألكسندرا بانتزارييلي: "تقلص أهمية الأحزاب بالمقارنة مع المنظمات الاجتماعية التي تروج لها الرئاسة والتي استُخدمت لإدارة الخدمات العامة والدفاع عن الرئيس و/أو تحشيد القواعد الشافيزية في الأوقات الانتخابية":

"Populism, Rentierism," p. 262.



الجمهور العام<sup>١</sup>. إن عبارة "تتصرف من أجل" (وليس تحل محل) هي على وجه التحديد معنى حرف الجر "ل" في المجاز المرسل الجزء للكل، كما سبق لي أن قلت في هذا الكتاب. يتلشى هذا المعنى في منطق الشعبوية المناهض للحزبوية، إذ إنها بهذا المعنى وظيفية.

إنّ الفوق-حزبوية (hyperpartyism) لا تخصّ الأحزاب الشاملة في أنظمة الحكم الفاشية فحسب، ولا تأتي مع النكهة الكريهة عينها عندما تعمل ضمن ديموقراطيات الأحزاب. ما يجعل حزباً جماهيرياً حزباً تدفعه دعوة فوق-حزب، من دون اللجوء إلى قمع تعددية الأحزاب، هو محاولته تحييد التعددية بخلق إجماع حماسي. إنّه يسعى، كما قلت، إلى ملاحقة كَلَانِيَّة داخل جمهور المتلقين فحسب. وهذا أيضاً ما يجعل حزباً شعبوياً مشابهاً لحزب جماهيري ومختلفاً عن حزب فاشي. الحزب الفاشي لا يقمع التعددية السياسية فحسب، لكنّه لا يأبه بمجتمع لا مبال، في حين يخشى الحزب الشعبوي والحزب الجماهيري اللامبالاة ويسعى إلى الحصول على تأييد حماسي.

فضلاً عن ذلك يغذي نظام حكم شعبوي طموح حكم مجتمع يتابع فيه حزب الزعيم وحده بنجاح سياسة هيمنة، في حين تُهمّش الأحزاب الأخرى حتى تكاد تصبح عديمة الوجود، وتُغرقها الدعاية المستشرية للزعيم الحاكم. لكنّ التهميش ليس مثل القمع. كان هدف شافيز تطوير نمط آخر من التنظيم السياسي لا يشبه الأحزاب السياسية؛ استهل خطّة لـ "حشد دعم قواعده الشعبية" عبر الحركات الاجتماعية والطلاب والمنظمات المجتمعية وما شابه. لكن في مرحلة معيّنة، وبسبب مقتضيات داخلية بالنسبة إلى الحكومة، أطلقت الجمعية الوطنية "عملاً برلمانياً في الشوارع"، وأدرك الشافيزيون أنّهم بحاجة إلى قليل من التعددية السياسية، وكذلك "إلى نمط بديل من التداول، نظراً إلى غياب المعارضة في البرلمان"<sup>٢</sup>. وبالتأكيد، ليست الحكومات الشعبوية كافة متماثلة، أو تتبع تقليد أميركا اللاتينية، إذ توجد باستمرار حركات اجتماعية سياسية تنطلق من القاعدة.

1 Harvey C. Mansfield, "Whether Party Government Is Inevitable," *Political Science Quarterly* 80, no. 4 (1965): 532.

2 López Maya, "Popular Power," p. 382.

فحالة هنغاريا على سبيل المثال مختلفة. حيث أشار فيكتور أوربان أكثر من مرة إلى أن مهمة الحكم هي حلّ المشكلات لا مناقشتها: "حين تسقط شجرة على درب... ما نحتاجه ليس نظريات، بل بالأحرى ثلاثين شاباً قوياً يشرعون في العمل لتنفيذ ما نعلم جميعاً أنه يجب فعله"<sup>١</sup>.

إذا أخرجنا النمط الدكتاتوري للسلطة الفاشية من مقارنتنا لبرهة، ففي وسعنا استخدام منطق مناهضة الأحزاب/ الفوق-حزب، المنطق الذي استخدمته الحركة الفاشية، لاستكشاف سلوك أنظمة الحكم الشعبوية المعاصرة.

تشدد تحليلات التجارب الوافرة للشعبوية في أميركا اللاتينية، الراديكالية منها والمحافظة في آن، على مهاجمة الأحزاب باسم "ديموقراطية الأغلبية الوطنية". تضمّ هذه "الأغلبية الوطنية" نظام المنظمات الاجتماعية المستشري، وهي منظمات مصممة للاندماج بالقوة الريادية للحزب الشعبي وزعيمه.<sup>٢</sup> في وثيقة لمنظمة التحالف البوليفاري (Alianza Bolivariana) في فنزويلا، نقرأ أن "المجتمع" ينبغي أن يشارك في "ديموقراطية الشعب المباشرة بدلاً من الديموقراطية البرجوازية المفوّضة التي تمثّلها الطبقة السياسية وتستغلّها الأحزاب السياسية المختلفة. سيشارك الشعب من الأسفل بطريقة طبيعية تماماً"<sup>٣</sup>.

إنّ خطاب السياسة، في إطار منطق صديق-عدو عند شميت، "يميل إلى محدودية فائدة مؤسسات التمثيل"، عندما يضع الأولوية للتعبئة والتجميعات الاجتماعية "كأداة سياسية بامتياز". يصح هذا حتى عندما يظهر ذلك الخطاب ضمن نظام مؤسسي هو بصورة عامة ديموقراطي. وهو يعني أنه في الواقع ليس سياسياً، لأنّ التعبير عنه لا يحدث بالتنافس السياسي بين الأحزاب، بل عبر المجموعات الاجتماعية<sup>٤</sup>. تُميّز التعددية الاجتماعية التي شدد عليها بوتاني في نظريته عن "الحزب الفاشي بوصفه فوق-حزب" نظام حكم يتمحور فعلاً حول

١ اقتبس في:

Müller, *What Is Populism?*, p. 26.

2 Cynthia McClintock, "Populism in Peru: From APRA to Ollanta Humala," in de la Torre and Arnson, *Latin American Populism*, p. 231.

٣ اقتبس في:

López Maya, "Popular Power," p. 379.

4 López Maya and Panzarelli, "Populism, Rentierism," p. 240.



رؤية أحادية الحزب للجمهور العام، حتى لو لم يصبح أبداً دكتاتورياً بالكامل ولم يحتل أبداً الكل بموجب مرسوم.

الجدلية بين الأجزاء والكل هي من صميم تأويل الديمقراطية. وهذا صحيح سواء فهمنا الديمقراطية بوصفها ساحةً سياسية لسيرورة الأغلبية/ المعارضة (نظام الأحزاب) أو بوصفها سياسةً جماهيرية تستند إلى أسطورة الإجماع، لكنّها لا تتعارض قبلياً مع التعدد في العالم الاجتماعي. هل الشعبوية وسيلة ديمقراطية (وليست فاشية) للتصدي لإنجاز وحدة الجماهير؟ وهل هي تعبيرٌ عن تأكيد "الكل" في مواجهة "أجزائه"؟

## من رهاب الأحزاب إلى عبادة وثنية لجزء

كان منتقدو ديمقراطية الأحزاب "مفتونين بالعقيدة السائدة" التي تبدأ بـ "تمييز صارم" بين "القانونين العام والخاص" وتنتهي بتشكيك في التعددية<sup>١</sup>. تبدو الدولة، بالنسبة إليهم، كأنّها "مسيرة مظفّرة نحو دولة جمعية تتخطى الأفراد، متسقة وموحدة". وقد اعتبروا أنّ ديمقراطية الأحزاب موضوعٌ مثير للقلق دائماً. تحاكي الشكوى ضد المصالح والخاصية (particularism) الإيحاء السلبي المنسوب إلى الأحزاب، أي حجة أنّها تشجع الفئات. إنّ مناهضة الحزبوية نتيجة طبيعية لهذه الرؤية عن "تفوق المصلحة الوطنية أو الجماعية". وكما استبقت في الفصل الأول، تردد الصيحة ضد سلطة الجزء أو حكم الحزب صدى أسطورة الشعب الجمعي، غير المنقسم، كما حاجج بويو<sup>٢</sup>. غني عن البيان، كما أضاف بويو، أنكم لستم بحاجة إلى أحزاب يَجِيز الدستور وجودها كي يكون لديكم أحزاب؛ إنّ ممارسة الديمقراطية نفسها هي التي توجدها. حين يتمتع الفعل السياسي بالحرية، لستم بحاجة إلى طلب "إذن"<sup>٣</sup>. يتبع تحليل كلود لوفور الخط عينه. فهو يصف "الثورة الديمقراطية" بأنّها اختفاء "مؤشر اليقين": ممثّل (أو ممثلة) يجسد بشخصه (أو

1 Bobbio, *Future of Democracy*, p. 122.

٢ المرجع نفسه.

٣ المرجع نفسه، ص. ١٢٤.

تجسد (بشخصها) سلطة مجموعة معينة إذ يستطيع (أو تستطيع) إعلانها صاحبة السيادة الحقيقية. من وجهة نظر لوفور، تعني حقيقة أن يصبح موقع السلطة في الديمقراطية شاغراً أن السلطة علائقية. وهي تعني أيضاً أن السلطة تتجلى، على صعد الحياة كافة، "بين الذات والآخر". وباختصار: تصبح الديمقراطية إعلاءً للمؤسسات والإجراءات في مواجهة حلول السلطة في فاعل مركزي أو في جزء من الشعب.

رأى لوفور أن هذه المقاومة الشاملة لعملية حل مركز التمثيل هي الموقف الديمقراطي الأشد راديكاليةً. من وجهة نظره، تتضمن عقيدة السلطة وممارستها الاستيلاء على المؤسسات والقواعد احتلال العالم العلائقي "بين الذات والآخر".<sup>١</sup> تبعث الشعبوية ظلالاً لهذه الرغبة التي عفا عليها الزمن والتي تسعى إلى تحديد العالم السياسي بأسره لبلد ما بشخص بعينه أو مجموعة بعينها من أجل تحرير السلطة من "مصالح وشهوات" خاصة. يتضمن رد الفعل على تعددية المصالح "وهم الشعب بوصفه واحداً، بدايات بحث عن هويات جوهرية، وجسم اجتماعي ملتحم برأسه، وسلطة مجسدة، ودولة خالية من الانقسام".<sup>٢</sup>

تتمثل مفارقة الشعبوية في أن رهاب الأحزاب ذاك (بروحيته المجملة المتمثلة في تجمع "صالح" غير مجزأ، ومنفصل، وغير منقسم) يعيدنا إلى عبادة وحدانية لحزب: عبادة وثنية لجزء. هذا هو التناقض في السياسة الشعبوية الذي يوثقه لا كلاو بهذه البراعة. إن محاولته هي المحاولة الوحيدة المتناسكة لابتكار نظرية عن الشعبوية تجعل هذا التناقض مرئياً.

يمكننا وصف المفارقة التي تطارد الشعبوية على هذا النحو. الحركة الشعبوية لا تتمثل في منح جزء ("الضحية البريئة") شرعيةً أو صوتاً فقط، بل إنها لا تتمثل في ادعاء أن هذا الجزء "الخير" يتحدث نيابةً عن الكل، أو أن هذا الجزء "الخير" يمكن أن يمثل بصورة أفضل المصالح العامة لأنه الجزء الذي يعاني من الظلم الأشد. الشعبوية لا تقدم زعماً بعمومية تبدأ من النفي كما يفعل كارل ماركس: "حينما

1 Claude Lefort, "The Question of Democracy," in *Democracy and Political Theory*, p. 18.

٢ المرجع نفسه، ص. ١٢-٢٠.



يزعم الماركسيون أنّ الطبقة العاملة هي الطبقة العالمية، ويزعمون أنّها أكثر من مجموعة مصالح (في الواقع، أكثر من أيّ مصلحة وطنية)<sup>١</sup>. بهذا المعنى، ليست الشعبوية جزءاً للكل، أو الجزء الذي يتحدث نيابةً عن الكل. سيظلّ تأطير كهذا يفترض وجود كل، أو أفق عالمي لقيمة (التحرر من الاغتراب، مثلاً)، بالصلة مع ما يستلزم الشعبوية للمطالبة بسلطتها. لكنّ النقد النضالي لنظام الأحزاب، وتمثيلاً متعدداً لمطالب الشعب، يضعاننا خارج ميدان العمومية هذا الذي يمثله اعتبار الجزء للكل، لأنّ الشعبوية تستغني كذلك عن معايير العمومية كافة. هذه المعايير مجرد أيديولوجيا، وهكذا تختفي تماماً فكرة السلطة بوصفها "خاضعة لإجراءات إعادة التوزيع الدوري"، بإعادة صياغة قول لوفور<sup>٢</sup>. إنّ التمثيل بوصفه تجسيدا وهوية - لا يستتبع الاستعاضة عن كلّ جزء من أجزائه - هو ما يمنعنا من وضع السياسة الشعبوية ضمن باراديجم الجزء للكل. الحجة التي أقرحها هي أنّ الرهاب الشعبوي من تعدد الأجزاء (ومن ثمّ، رهابها من السياسة البرلمانية) يفسح المجال لسيناريو أكثر تطرفاً بكثير. إذ إنّ جعل السياسة تتمثّل في جزء يعلن، بوصفه كذلك (أي بوصفه جزءاً)، أنّه في مركز سلطة الدولة، ويزعم أنّه "الجزء الخيّر" المخوّل بالحكم، ليس بالضرورة لمصلحة الجميع، وبالتأكيد ليس لمصلحة من يفهم أنّهم "مؤسسة الحكم".

لاحظ لاكلاو أنّ العالمية لا يمكن أن تكون هدفاً سياسياً، لأنّ الصراع السياسي على السلطة يتطلب بمجمله تماهياً مع محتويات "خاصوية"، وليس مع عالمية عامة<sup>٣</sup>. "إنّ العبور من تركيبة هيمنة، أو تشكيلة شعبية، إلى أخرى سيتضمن دائماً انقطاعاً جذرياً، خلقاً من عدم (creation ex nihilo)... (الذي هو) 'فعل حرية'، بناءً نقيّ".

لقد سبق لنا إيضاح أنّ جذر الشعبوية النظري ليس كل الشعب - ليس الإرادة العامة لدى روسو - لأنّ فكرة الشعب التي يتأملها تفترض مسبقاً أن تتطابق مع

1 Mansfield, "Whether Party Government Is Inevitable," p. 530.

2 Lefort, "Question of Democracy," p. 17. Laclau, "Future of Radical Democracy," p. 258.

3 Laclau, "Future of Radical Democracy," p. 258.

4 Laclau, *On Populist Reason*, p. 228.

الكل مطروحاً منه الأقلية المتنفذة. تفترض فحسب الشعب غير النخبوي. يحتاج لاكلو، عبر تخطي ماركس والتخلي عن النزعة العالمية التي لا تزال تظهر في بروليتاريا ماركس، في أنّ الإرادة هي دائماً إرادة مجموعة قطاعية. وبوصفها كذلك، "يُضطر الممثل إلى إظهار أنّ (هذه الإرادة) تتماشى مع مصلحة الجماعة ككل"<sup>١</sup>. إنّ السياسة الشعبوية هي مجال إرادوي وخطابية محض، وتشبه السياسة التي صوّرها أفلاطون في كتابه *Republic* [الجمهورية]. هناك، يصر ثراسيماخوس (Thrasymachus) على أنّ السلطة هي دائماً سلطة الجزء الفائز، وأنّ العدالة دائماً عدالة الجزء الأقوى. من وجهة نظره خطاب العمومية هو مجرد أداة بلاغية للظفر بالقبول. تلتقي الإرادوية المسرفة والنسبوية الصارمة في مفهوم السياسة القائم أساساً على استبدال طبقة بأخرى، أو فاعل تمثيلي بآخر<sup>٢</sup>.

تكشف الشعبوية النزعة الفتوية البنيوية للسلطة وتقبلها. وتظهر كيف أنّ الخطاب آلية بلاغية أيديولوجية تخفي نيات السلطة عن طريق إظهارها كأنها تجسد مصلحة الشعب الحقيقية. إنّ الأيديولوجيا شرطٌ شامل، وتزيل بقايا المعيارية كافة، مثلما كان سيفهمها فيلفيدو باريتو. والنتيجة ظاهريات السياسة بوصفها نزعة فتوية. تتمثل الشعبوية، وهي جزءٌ من هذه الظاهريات، في سلسلة من التجسيمات. تعلن مجموعة جزئية (مؤلفة من مناهضي مؤسسة الحكم) أنّها تجسيد للكل عبر زعيمها الذي يمثل حلولها فيه<sup>٣</sup>. "الكل" هو ذاته بناء خطابي، في حين أنّ المجموعة الجزئية هي المادية التي تتخذ صورة أقوال الزعيم وأفعاله. وفي نهاية المطاف، يكون الزعيم هو موقع السلطة الوحيد. تحتل "القطاعات المهمّشة" مركز الصدارة، بفضل الممثل الذي "ستتمثل مهمته في نقل إرادة أقلّ مما تتمثل في تقديم نقطة

١ المرجع نفسه، ص. ١٥٨.

٢ يقترح أراتو (Arato) أن نقرأ شعبية لاكلو بوصفها عودةً إلى لينين "في صياغته الأكثر إرادوية. فهو لا يتخلى عن المفهوم الماركسي عن الطبقة فحسب، كما يجدر به، بل كذلك عن أي بدائل سوسيولوجية مقبولة (سواء أكانت شرائح أم مجموعة أم جمعية أم كياناً اعتبارياً أم حركة، وما إلى ذلك) بوصفها مفاهيم لها محتوى محاذ لأسماء فارغة، لكن تأسيسية":

"Political Theology and Populism," p. 47.

3 Laclau, *On Populist Reason*, p. 44.



تماه<sup>١</sup>. وبعبارة موجزة: لا يعيد الزعيم (أو الزعيمة) "الإرادة" إلى المجموعات المهمّشة، فهو يعرض (أو هي) على هذه المجموعات "نقطة التماهي" الخاصة به (أو بها) التي ستصل المجموعات إلى السلطة بها. يؤكد لنا لا كلاو وجود علاقة مصالح متبادلة بين الممثل والممثل. وهو مقتنع أنّ اتجاه السلطة ليس من الأول إلى الثاني فحسب، بل كذلك من الثاني إلى الأول<sup>٢</sup>. لكن ليست هنالك ضمانات مؤسسية أو إجرائية بأن هذه التبادلية ستعمل ما إن يحتل الحلول والجزء الذي يعلن الزعيم أنّه يمثله (أو تعلن الزعيمة أنّها تمثله) ساحة "المؤسسات والإجراءات" (ساحة السياسة الخاوية عند لوفور). إذًا، لقد أعدنا بناء ظاهريات النزعة الفتوية، حيث لا يكون لدينا في النهاية صيغة الجزء للكل، بل صيغة الجزء للجزء. يحكم الجزء (الزعيم في الواقع) باسم نفسه. يستولي "الميروس" على "الكراتوس".

## الحزب والفئة

نحن الآن في موقع يسمح لنا بالعودة إلى السجال بين رايموند بولين ونوربرتو بوبيو بشأن معنى "ميركراسية" (سلطة الجزء) بالصلة مع ديموقراطية الأحزاب والتعددية السياسية. وكما رأينا في الفصل الأول، يماهي بولين مباشرة "كراتوس الميروس"، أو "سلطة الأجزاء" بسياسة الأحزاب، وينتقدها باسم شعب غير منقسم. وعلى العكس، يحتاج بوبيو في أنّ هذه "الكراتوس" هي الشرط البنيوي للحكم التمثيلي القائم على الأحزاب وليس الانتخابات فحسب<sup>٣</sup>. وكما لاحظت سابقاً، هذه هي الأسطورة عن وحدة عضوية للسيادة الشعبية التي ينبغي ألا تجزئها الأحزاب متجذرة في السياسة الشعبية. إنّها لا تقتصر على الشعبوية؛ حقيقة الأمر أنّها عين مصدر الجمهورية الدستورية الحديثة. تتضمن الديموقراطية الدستورية إجراءات تسمح بتحقيق المصلحة العامة العملية وتنظيمها. وهذا الأمر يدفع الفاعلين السياسيين والمواطنين إلى تقبل أنّ الديموقراطية تعتمد على اعتبار

١ المرجع نفسه، ص. ١٥٩.

٢ المرجع نفسه، ص. ١٦٠-١٦٣.

3 Bobbio, *Future of Democracy*, p. 123; Polin, *La liberté de notre temps*, pp. 229-255.

”تمثل الأغلبية بالإجماع“<sup>١</sup>. إنه اعتبارٌ بمعنى أن أيّ أغلبيةٍ تحاول تحقيق برنامجها السياسي بالسبل القانونية والتسويات التي يُفترض أن تجعل رغبتها في السلطة أكثر سلاسة، ثم تحققها بموافقة العمومية التي توفرها المؤسسات (من الناحية التقنية، يمثل ”الشعب“ جميع الممثلين السياسيين الذين يوجدون في البرلمان. إنهم لا يمثلون فقط قسماً محدداً منه، أو يمثلون فحسب دوائرهم الانتخابية)<sup>٢</sup>. يكتسب هذا الاعتبار معنىً معيارياً عندما تتقبل الأحزاب لأغراض عملية أنها أكثر من حزب واحد وعندما تتقبل أن المعارضة تتمتع بالشرعية. إنه ليس إستراتيجية محضاً لتأجيج التنازعية، ولا الأفضلية الثانية في انتظار نظام سياسي أحادي الحزب، ولا بناءً خطابياً لتغطية طابع السلطة المتحيز<sup>٣</sup>.

لقد استكشف ريتشارد هوفستاتر (Richard Hofstadter) المسار المعقد الذي حدث في سياسة الولايات المتحدة، من النمط الأحادي الحزب في بدايات الجمهورية الأميركية وصولاً إلى صعود ”المعارضة الشرعية“ وتقبلها بالكامل، أي المعارضة التي توجد خارج الحكم وتطعن في أغليته على أمل الاستيلاء على السلطة لنفسها. كانت أمام الأحزاب عقبتان عليها تذليلهما قبل حدوث هذا التقبل. أولاً كان عليها اكتساب الشرعية بإثبات أنها لا تمثل تهديداً للنظام الدستوري. كما كان عليها أن تبين أنها ليست بالفعل فئات متنكرة تحاول الاستيلاء على السلطة وتقويض النظام، ولكنها ستشارك بصدق في المنافسة المفتوحة. وعليها أن تظهر أنها لا تحرّض على الفتنة، لأنها تناشد قبول الناس بشأن اعتبارات بالغة الأهمية في شؤون الحكم العامة. كان التمييز بين الأحزاب والفئات (التي كانت تعدّ متماثلة منذ الجمهوريات الإغريقية والرومانية إلى القرن الثامن عشر) إنجازاً ظهر لأول مرة عند مكيا فيلي (بتمييزه بين الأصدقاء الحزبيين والأعداء الحزبيين) ثم مرة أخرى

1 Rosanvallon, *La légitimité démocratique*, p. 28.

٢ في الصفحة ٤٠ من كتاب كيلسن (*Essence and Value of Democracy*)، نقرأ أن ”انقسام الشعب إلى أحزاب سياسية يقيم في الحقيقة الشروط المسبقة التنظيمية لإنجاز... التسويات“ داخل البرلمان. والتسوية وفق كيلسن ليست أداةً فحسب بالنسبة إلى سياسة الحزب، بل هي ممارسة تفترض الحد من الكلائية والتخلي عنها.

٣ حول هذا الأمر، انظر بخاصة المقدمة والقسم الأول من كتاب: Rosenblum, *On the Side of the Angels*.



على نحوٍ أشد وضوحاً عند ديفيد هيوم (David Hume) وإدموند بيرك (Edmund Burke). ثانياً تعيّن على الأحزاب أن تقنع السياسيين والحكّام والشعب في إمكانية وجود نمط شرعي من رؤيةٍ حزبيةٍ تنتقد سياسةً عامةً بعينها وتسعى إلى إعادة توجيه الأغلبية نحو أهدافٍ مختلفة. ظهرت هذه الفكرة عن الحزب في وقتٍ مبكرٍ يعود إلى مناقشة بولينغبروك (Bolingbroke) المتعلقة بالأحزاب (أي ضدها)<sup>١</sup>.

كانت هاتان العقبتان متصلتين. وحالما باتت الأحزاب قادرةً على إثبات أنّ في إمكانها أن تكون معارضةً "مسؤولة" - أي حالما أثبتت أنّها في معارضة أغلبيةٍ محددة، وليس النظام الدستوري يحدّ ذاته - أمكنها إقناع آخرين بفكرة إمكانية وجود منظوراتٍ مختلفة، وحتى شرعية، في تأويل الدستور عينه والمصلحة العامة عينها. في المقابل، سمح لها هذا الأمر بالترويج لفكرة أنّ المصلحة العامة ليست واحدة، وليست في السعي إلى تجسيدٍ واحد<sup>٢</sup>. وطّدت هذه الأمور الشرط اللازم لتمثيل السياسي. لم يكن غياب التجانس الاجتماعي، وتعددية مطالبه، يتطلبان أيّ تجسيدٍ موحد في الميدان السياسي، بل تنافساً مفتوحاً وجدلياً بين المطالب التمثيلية المتعددة.

رُبّطت المصلحة العامة ضمن نظام الأحزاب بالسيرورة نفسها، إذ أتاحت روحية التسوية وقواعد اللعبة التعايش بين الآراء ونقلها من المجتمع إلى مؤسسات الدولة. إنّ التواصل مع الدولة (دونما تعرّض لاستحواذها) مكوّن أساسي من مكوّنات لعبة السياسة في ثنائية الحكم الديمقراطي. وقد اعتُبر أنّ هذه السيرورة تستلزم الحرية السياسية، أي حرية تطوير الأحكام والأفكار السياسية المتعلقة بتأويلات روح الدستور العامة والطعن بها صراحةً وعلناً. وبعيد ذلك، لم يجرِ تقبّل الأحزاب فحسب، بل أثبتت فعاليتها في طيفٍ واسعٍ من الأنشطة: تحديد البرامج الانتخابية، واجتذاب المشاركة، وتعبئة الأتباع والأعضاء، واختيار المرشحين، وتوعية المرشحين المنتخبين والمحتملين بثقافة الجمهور العام القانونية والإدارية، وتوفير اللغة والكفاءة الإداريتين، وصقل ثقافة المواطنين السياسية، وما شابه. وبدلاً

1 Hofstadter, *Idea of a Party System*, in particular chap. 1. 139. Ibid., p. 4.

٢ المرجع نفسه، ص. ٤.

من أن يكون نظام الأحزاب مجرد "الخيار الثاني تفضيلاً" في ما يتعلق بالحسنة الأولى للوحدة بوصفها إجماعاً، أصبح بحثاً عن المصلحة العامة وتعبيراً سياسياً عن حرية الأفكار بصورة عامة. بالنسبة إلى كيلسن، وعلى نحو مشابه إلى شاتشنايدر، باتت الديمقراطية الحديثة غير قابلة للتخيل دونما أحزاب. أشار هذان المؤلفان في الواقع إلى أن الأحزاب السياسية "خلقت" الديمقراطية الحديثة، ولكنها لم تخلق السيادة الشعبية بالدرجة عينها<sup>١</sup>.

وكما هو متوقع بما يكفي، كانت الحجة الأكثر مرونة ضد الأحزاب (لاسيما المعارضة) هي الحجة التي أقامها المؤسسون الأميركيون. وكما لاحظ هوفستاتر، زعم هؤلاء المؤسسون أن الجمهورية الأميركية توافقت مع الحسنة الأساسية للجمهورية:

لم يفكر الفيدراليون والجمهوريون في بعضهم بعضاً بوصفهما حزبين بديلين في نظام ثنائي الحزب. فقد أمل كل منهما عوضاً عن ذلك في القضاء على النزاع الحزبي بإقناع أعضاء الطرف الآخر الأكثر "براءة" وقبولاً واجتذابهم إليه؛ أمل كل طرف في إلحاق وصمة عار الولاء للأجنبي والخيانة بزعماء الطرف الآخر المتصلبين، وإزاحته عن العمل كحزب<sup>٢</sup>.

بقراءة ذلك المقطع، نفهم سبب استخدام المؤسسين لكلمة "فئة" عندما أرادوا اتهام بعضهم بعضاً بالانتماءات الحزبية. لقد تداخل قبول "الحزب المعارض" بالتمييز بين حزب وفئة (الذي اكتمل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، عندما اتخذ "نظام الأحزاب" شكله). شارك المنظرون السياسيون والقانونيون في العمل المتعلق بالمشروع النظري المرافق لهذا المسعى المهم لوضع شروط معيارية يستطيع المرء استخدامها للتمييز بين حزب سياسي وفئة. على الصعيد السياسي،

١ "الأحزاب السياسية خلقت الديمقراطية ولا يمكن تصوّر الديمقراطية الحديثة إلا من زاوية الأحزاب":

Schattschneider, *Party Government*, p. 1.

2 Hofstadter, *Idea of a Party System*, p. 8.



عُرِّفت الأحزاب والفئات بموجب متغيرات واضحة ويمكن التحقق منها، ومعارية أو متصلة بصنع القرار ضمنها وخارجها: العلانية مقابل السرية، التنظيم بموجب الميثاق مقابل المناهج التقديرية لاتخاذ القرارات، زعم الاعتماد على المبادئ التي يمكن أن تعزز المصالح العامة مقابل التحيز الطائفي للأهداف (حيث يُكشف عن هذه الأهداف).<sup>١</sup>

يرجع منظرو التحزب المعاصرون إلى مقالة بلونتشلي: "ما هو الحزب السياسي؟" المنشورة عام ١٨٦٩ بغية تقديم وجهة نظرهم بأن تقبل الأحزاب تزامن مع تطوّر تعريف تحليلي للحزب، ومع الفصل بين الأحزاب والفئات.<sup>٢</sup> كان بلونتشلي، في وضعه الشروط الأساسية للأحزاب مقابل الفئات، يبحث عن حجة تكون قادرة على تبرير استبعاد الأحزاب المعادية في حقبة سياسة الأحزاب. وقد بين أنّ هذا ممكن عن طريق بخس قيمة المجموعات، عن طريق تصنيفها كـ "فئات". كان الحزب الطائفي (الكاثوليك المنخرطون في السياسة) والحركة القائمة على أساس طبقي (الحزب الاشتراكي) مجموعتين "غير سياسيتين". ارتأى بلونتشلي، مردداً صدى سياسات بسمارك (Bismarck)، أنّها كانت فئات. وعلى هذا، ارتأى ضرورة إقصائها عن المؤسسات التمثيلية.<sup>٣</sup> وبإنكاره شرعية هذه الأحزاب، برر قمعها على أساس أنّها فئات، أو على أساس أنّها تُمثّل تهديداً لمبدأ سيادة الدولة (الذي يعتقد بلونتشلي أنّه الشرط الأساسي لسياسة أحزاب أصيلة). وعلى هذا، الإحالة إلى الإجماع لم تتلاش مع حكم الحزب وإعادة تأهيل الأحزاب؛ لقد

١ ثمة كم كبير من الأدبيات في مجال العلوم السياسية حول هذا الموضوع، رغم أنّ النظرية السياسية أبدت اهتماماً بالأحزاب انطلاقاً من أسباب معيارية في وقت أقرب إلينا وبفضل أعمال رونزبلوم ومويرهيد؛ انظر:

Matteo Bonotti, *Partisanship and Political Liberalism in Diverse Societies* (Oxford: Oxford University Press, 2017); and Valeria Ottonelli and Enrico Biale, "Intra-party Deliberation and Reflexive Control Within," *Political Theory*, first published October 20, 2018, 1–27, <https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.11770090591718806829/>

٢ طوّر بلونتشلي "تصوراً للحزب ما يميزه بموجه من المجموعات السياسية المتنافسة هو الهدف المشترك لشركائه في السعي لمصلحة الكل (المفهوم هنا بوصفه الدولة والمجتمع و"أرض الآباء") بدلاً من مصلحة الوطن":

White and Ypi, *Meaning of Partisanship*, p. 17.

3 Gregorio, *Parte Totale*, pp. 12–13.

نُقلت من سياسة عامة إلى العهد الأساسي أو الدستور أو الدولة. كان المقصود من المعارضة الشرعية في المقام الأول الولاء الدستوري، ولا بدّ من البحث عن برهان هذا الولاء في أيديولوجيات ومواثيق الأحزاب<sup>١</sup>. وبدلاً من مجرد تقديم تسويغ لسياسة الأحزاب بوصفها نمطاً من التحزب المتمر، كان قصد بلونتشلي تحديد ما عدّ سياسياً (أي ما عدّ حزباً) وما عدّ تقويضاً للنظام الدستوري (أي ما عدّ فئة)<sup>٢</sup>. كان التمييز بين الأحزاب والفئات في الحكم البرلماني الخطوة الأولى نحو قبول سياسة الأحزاب وشرعيتها في حقبة التأسيس الجمهوري. وقد استخدم هذا التمييز لتنقية بيئة الأحزاب من تلك الجمعيات التي اعتُبرت إشكالية بالنسبة إلى استقرار النظام. يمارس حزبٌ شعبي عمل التنقية عينه إلى هذا الحدّ أو ذاك عندما يتهم الأحزاب القائمة بشرذمة الجماهير، أو الشعب، لتيسير مصالح متحيزة. فهجومه على سياسة الأحزاب مُعدّ بوصفه هجوماً على السياسة الفتوية. الغريب في الأمر أنّ السياسة الشعبوية ليست تأكيداً لنزعة عالمية مقابل سياسة متحيزة، كما رأينا؛ إنّها بالأحرى احتفالاً بتمثيل جزء واحد، الجزء الطرفي أو الهامشي، يمثل في بعض الأحيان الجزء الأكبر عدداً. السياسة الشعبوية ميركراتية (merocratic) بالمعنى الكلاسيكي؛ إنّها تطالب بمصالح جزء ما إن يُعلن أنّ الكل بناء خطابي محض، وما إن يُعلن أنّ "المؤسسات والإجراءات" (ساحة السياسة الخاوية) عاجزة عن أن تكون خاوية حقاً. وبتعبير لوفور: "كان محور حجتنا بشأن الديمقراطية أنّه من الضروري نقل تصور الخواء من مكان السلطة في نظام حكم ديموقراطي إلى عين ذات تحتل ذلك المكان"<sup>٣</sup>.

من وجهة نظر لا كلاو، لن يكون لتمدد هذا الخلاء من المؤسسات إلى الذات معنىً إلا "إذا تعاملنا بتجردٍ مع الجوانب القانونية الرسمية للديموقراطية"<sup>٤</sup>. لكنّ

١ سيكون هذا الأمر هو الحجة التي استخدمت بعد قرن من ذلك في البلدان الأوروبية لتبرير طرد الأحزاب الشيوعية والفاشية من التنافس الانتخابي، وهو ما يُعرف حالياً باسم الديمقراطية النضالية.  
٢ إنّ هذا التمييز "يقود بلونتشلي... إلى مناقضة مقدماته المنطقية الليبرالية الأصلية بدلاً من تبني المقاربة المثالية المهيمنة... الحزب هو ذات الدولة":

Ignazi, *Party and Democracy*, p. 55.

3 Lefort, "Question of Democracy," pp. 12-13.

4 Laclau, *On Populist Reason*, p. 169.



السياسة تحدث دائماً، والذات السياسية تُبنى دائماً، خارج هذا الجانب "الرسمي". في الواقع، لا يُحتمل وقوع الخواء حتى على المستوى المؤسسي، لأنّ البوليتيا - الدستور - موجود داخل جسم المدينة، وداخل العلاقات الاجتماعية وعلاقات السلطة. ومن اللافت أنّ لا كلاو يوضح، لتبرير تجسيم هذه الساحة الخاوية، معنى الدستور باسترجاع معناه الأرسطي (أو الهيجلي). يقترح أنّ الدستور "كامل أسلوب الحياة السياسي للجماعة"، أي أنّه حجة تنظم علاقات السلطة بين القوى الاجتماعية القائمة بالفعل. فضلاً عن ذلك هي ليست مجرد أحزاب، بل "مصالح ومطالبات اجتماعية". وهي تجسد تعددية اجتماعية تحتاج، كما رأينا مع بوتاي، إلى توحيد على مستوى الدولة عبر زعيم.

بدأتُ هذا الكتاب بزعم أنّ الجانب "الرسمي" للديموقراطية التمثيلية جوهري للديموقراطية (بافتراض أنّنا نعني بكلمة "ديموقراطية" فضاءً مفتوحاً يتنافس فيه المواطنون والمجموعات لاتخاذ القرارات وتغييرها، ويقاومون ويعارضون في المقابل من أجل عرض مشاريعهم الخاصة). وقد أوضحت الآن أنّ الشعبية تتعلق بتأويل الديموقراطية. إذا كان دستور الديموقراطية، كما يقترح لا كلاو على ما يبدو، "ترتيباً" ينظم علاقة السلطة في ما بين مطالبات اجتماعية سياسية متعارضة - النخبة والعامة - فمن الواضح أنّ السياسة هي على الدوام سياسة الفئات.

## خاتمة

في هذا الفصل، أتممت المحاجة بشأن مناهضي مؤسسة الحكم التي بدأتها في الفصل الأول. وقد أظهرت أنّ الإنجاز المهم حقاً لزعيم شعبي - في الواقع "المعجزة" - يتمثل في إحباطه الخطر الأفطع الذي يمكن أن يواجهه حالما يصل إلى السلطة. ذلك الخطر هو خطر أن يبدو لشعبه كأنه أقام ببساطة مؤسسة حكم جديدة. إذ ينبغي أن تنتمي مؤسسة الحكم إلى الماضي. فالزعيم الشعبي الذي يسعى إلى السلطة ينبغي أن يصبح شخصاً داخلياً دون أن يُظهر أنّه كذلك. إنه لا يستطيع الاكتفاء بأن يقود حركة احتجاجية على مؤسسة الحكم. ويتعيّن عليه أن يكون قادراً على هدم

الفارق بين الحركة والسلطة، وبين الخارج والداخل. هذا هو اللغز الذي استكشفت به بغيّة تفحص التوتر بين الشعبوية والديموقراطية التمثيلية، وإيجاز أوجه اختلافها عن الفاشية. حين نتفحص دور الزعيم في الشعبوية، نرى بُعدها عن الديموقراطية وقربها من الفاشية. ونرى أوجه الاختلاف بين الدربين الشعبوي والدكتاتوري بالنسبة إلى النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم. لقد بينت أنّ فهم التمثيل بوصفه تجسيدا هو مفتاح إدراك "معجزة" زعيم يفلت من فخ مؤسسة الحكم بالتنصل من المسؤولية السياسية. إنّ شخص الزعيم والحزب هما المكوّنان الأساسيان لديموقراطية شعبية. وهما المقدمتان المنطقيتان اللتان سأستخدمهما، في الفصل التالي، للمحاكاة في أنّ الشعبوية في السلطة هي نوعٌ من التمثيل المباشر، من الجوانب كافة.



## الفصل الرابع

# التمثيل المباشر

اكتسبَ عداءُ الحركات الجامعة لنظام الأحزاب دلالةً عمليةً عندما توقف نظام الأحزاب، بعد الحرب العالمية الأولى، عن أن يكون آليةً للعمل.<sup>١</sup>

حنة أرندت، *Origins of Totalitarianism* [أسس التوتاليتارية]

رأينا في الفصل السابق أنّ الحلول، أو التجسيد هو النمط الخاص من التمثيل الذي يميّز الحركات وأنظمة الحكم الشعبوية. يتعين علينا الآن أن نوجه انتباهنا إلى السيرورة التي يتحقق بها هذا النمط. هذا هو موضوع هذا الفصل الأخير. أتفحص نمط التمثيل الذي تفعله الحركات الشعبوية، مع أمثلة توضيحية من حالتين معاصرتين نموذجيتين للأحزاب المناهضة للأحزاب: "حركة النجوم الخمس" (Movimento Cinque Stelle) و"بوديموس"<sup>٢</sup>. لا يطمح تحليلنا إلى دراسة هاتين الحركتين ولكن إلى أن نوضح عبرهما سيرورة نزعة الزعامة المفرطة (hyperleaderism) عبر الفجوة الرقمية.

١ العبارة مقتبسة من كتاب:

Arendt, *Origins of Totalitarianism*, pp. 260–261.

٢ حول الأنماط المتعددة للحزب (من الحزب الجماهيري إلى التعددي إلى حزب الجبهة إلى حزب الحركة) وإدماج "بوديموس" في نمط حزب الحركة، انظر:

Marco Damiani, *La sinistra radicale in Europa: Italia, Spagna, Francia, Germania* (Rome: Donzelli, 2016), pp. 136–143.



ظهرت "النجوم الخمس" و"بوديموس"، على غرار الحركات المشابهة الأخرى التي ظهرت في المدة الأخيرة في أوروبا وأميركا اللاتينية، عبر "أدوات تشاركية" توفرها الشبكة العنكبوتية، "تطبيقات صنع القرار الجماهيري مباشرة عبر الإنترنت التي تسهل مشاركة الأعضاء في المناقشات والمداولات والاقتراعات الإلكترونية المختلفة"، وتتميز بتعريف مرن للعضويات يطمس "الحزب" ويوحد المواطنين بمجموعة من الإستراتيجيات يمكن تمييزها بوصفها استفتائية وشعبوية ومستندة إلى زعيم، وخطاباً "تفاعلياً"<sup>١</sup>. وبكلمات مانويل كاستيلز (Manuel Castells) الحماسية، بدت ما بعد الأحزاب تلك شبيهة بـ"مجتمع الشبكات" الذي ينعكس فيه هرم التراتبية<sup>٢</sup>.

إنّ هاتين الحركتين مختلفتان للغاية ليس في برامجهما فحسب بل كذلك في مناهجهما وإنجازاتهما. تعتمد "النجوم الخمس" على مأثور "الشخص العادي" (qualunquismo) المتجذر في الديموقراطية الإيطالية منذ ولادتها (١٩٤٥)، وهو وسطي (لكنّه يناصر مصالح أولئك الذين "تخلفوا عن الركب")، ومناهض للتطرف ومناهض للأحزاب (معاد جذرياً للأحزاب القائمة والنظام الذي يتألف منها). أمّا "بوديموس"، فتعتمد خلافاً لذلك على ضرب لينيني من ضروب الإرادوية، يستند إلى ثنائية ٩٩% بالمئة و١%، ويتضمن مفهوماً أكثر جذرية عن الشعب والسياسة<sup>٣</sup>. تقع "بوديموس" قطعاً في الطرف اليساري من الطيف الأيديولوجي ولا تترفع عن أن تصبح حزباً من كلّ الجوانب، ومناهضتها للحزبوية ما هي في الواقع إلا انتقاد لتحفظ الحزب الاشتراكي التقليدي ووسطيته. لم تزعم "النجوم الخمس" يوماً أنّها حركة يسارية؛ إنّها تريد أن تكون حركة المواطنين العاديين (gentismo) التي تتماشى مع مشاعر ومطالب الكثرة غير المتميزة (la gente)، أو الأكثرية. وهي تهدف إلى أن تكون حزباً أكثر عمومية وتشميراً من حزب أيديولوجي تقليدي، وهي في مصلحة سياسة اجتماعية قائمة على المساعدة لا إعادة التوزيع؛ نستطيع وضع "النجوم

1 Gerbaudo, *Digital Party*, pp. 16–17.

2 Manuel Castells, *The Rise of the Network Society*, 2nd ed. (Chichester, UK: Wiley–Blackwell, 2010).

٣ انظر على التوالي:

Piergiorgio Corbetta and Elisabetta Gualmini, *Il partito di Grillo* (Bologna: Il Mulino, 2013); and César Rendueles and Jorge Sola, "Paradigm Shift," *Jacobin*, April 13, 2015, <https://www.jacobinmag.com/201504//podemos-spain-pablo-iglesias-european-left>

الـخمس“ في إطار مأثور حزب جماهيري معتدل كأحزاب الديمقراطية المسيحية. أما ”بوديموس“، فهي تدعو إلى التغلب على التقسيمات التقليدية بين اليمين القديم واليسار القديم، مع الحرص على سياسة أكثر تقدمية من اليسارية التقليدية. تقترح ”بوديموس“، التي ولدت في أعقاب ”المستنكرين“ وهي حركة شعبية عفوية شجبت الإفكار والنخبوية، أن تكون بديلاً حقيقياً عن مؤسسة الحكم السياسية؛ ”ليس الأمر اليسار“ أو اليمين“، إنه الدكتاتورية“ أو الديمقراطية“ (No es izquierda o derecha, es dictadura or democracia).<sup>1</sup> تزعم ”النجوم الخمس“ و”بوديموس“ أنهما شعبويتان، وأدت كلتاها دوراً مهماً في شرعنة الشعبوية بين الديمقراطيين وداخل اليسار. تستخدم كلتا الحركتين وسائط الإعلام الجديدة (بيبي غريلو وبابلو إغليسياس توريون) أو وسائط الإعلام التقليدية (إغليسياس ولكن ليس غريلو) لتفعيل نوع من أنواع ”التشاور الدائم على الإنترنت“ مع مناضليهما. وكلتاها مجرد ”منظمتين جذورهما في الإنترنت“ لأنّ نظام صنع القرار داخل حزبيهما وتواصلهما الداخلي يعتمدان على الإنترنت فحسب (على النقيض من الأحزاب الهجينة المستندة تقليدياً إلى ”منظمات مواالة“ وتستخدم الإنترنت للتواصل مع العالم الخارجي).<sup>2</sup> يصبح المناضلون الرقميون أشبه بالزعامة الحقيقية والجماعية والأفقية مع الزعيم الذي يمثل صوتهم وحضورهم البصري، لكن دونما بنية ترابية للكوادر. تمثل هذه الحركات حقاً حالات جديدة من ديموقراطية شبكة ما بعد أيديولوجية. إنها جديدة بسبب الوسائل التي تستخدمها، حتى إن كانت السيرة التي تطلقها هي عينها سيرة الأحزاب والزعماء التقليديين (التي تهتم بالقدر عينه بإنشاء خط دائم أو تواصل مباشر مع الشعب). يدرج باولو جيرباودو (Paolo Gerbaudo) في كتابه *The Digital Party* [الحزب الرقمي] هذه الأنماط الجديدة من نزعة الزعامة المفرطة ضمن المقولات

1 Pablo Muçhuca, "Pablo Iglesias (Podemos): 'Falta Gente Joven y Sobra Casta en Política y Económica,'" Huffington Post, May 18, 2015, [http://www.huffingtonpost.es/201418/05/pablo-iglesias-entrevista\\_n\\_5338870.html](http://www.huffingtonpost.es/201418/05/pablo-iglesias-entrevista_n_5338870.html)

نجد تحليلاً مثيراً للاهتمام لحركة المستنكرين في:

Ernesto Castañeda, "The Indignados of Spain: A Precedent to Occupy Wall Street," *Social Movement Studies* 11, nos. 3-4 (2012): 309-319; and Catherine MacMillan, "Welcome to the Carnival? Podemos, Populism and Bakhtin's Carnavalesque," *Journal of Contemporary European Studies* 25, no. 2 (2017): 258-273.

2 Gerbaudo, *Digital Party*, p. 13.



التقليدية من قبيل نزعة التسلط القيصري والنزعة الاستثنائية. أحاجج باستمرار أن ديمقراطية جمهور المتلقين - التي ييسرها الإنترنت - تتغلغل في الأحزاب المنضوية في الطيف السياسي وتجعلها أكثر شعبيةً في أسلوبها مما ترغب في أن تبدو. لا يمكن التشكيك في ميزة تقنيات وسائط الإعلام الحديثة، ويبدو أنها تمنح الشعبية فرصةً لحلّ مأزقها الذي أثاره روبرت ميشيلس منذ ١٩١١. التنظيم هو، كما يحاجج ميشيلس، وسيلة الأكثرية في كفاحها ضد الأقلية المتنفذة، لكنّ التنظيم مقدّر له دائماً أن يصبح باباً خلفياً تخترق الأقلية المتنفذة عبره نضال الأكثرية وتجعله نضالها الخاص. كيف يمكن الأكثرية أن تصل إلى السلطة دون المرور بلحظة وسيطة، أي اللحظة التي تعيد إنتاج مؤسسة الحكم على نحو لا يقاوم؟ وتوظيف التناقض اللفظي، كيف يمكن أن يؤدي التمثيل مباشرة بالنظر إلى أنّه مهيكّل بطريقة ذاتية المنشأ كشكل غير مباشر وتوسطي من أشكال الوجود السياسي؟ للإجابة عن هذين السؤالين، نحتاج أولاً إلى توضيح ماهية سيرورة تمثيل، ولماذا تتطلب وساطات، وما نوع الوساطات التي تتطلبها. تُعدّ الشعبية جزءاً من خبرة الحكم التمثيلي المعقدة والمتقلبة، لكنّها ليست جزءاً من مقولة الديمقراطية المباشرة.

## التصويتات المباشرة والاستفتاءات

يبدو أنّ كثيراً من سمات الشعبية يتماشى مع خط تفكير تابعته الديمقراطية المباشرة وليس الذي تابعه التمثيل: الحجة المناهضة لمؤسسة الحكم، والطعن في الأحزاب التقليدية، وتعبئة المواطنين العاديين الذين لا حول لهم ولا قوة، وبهم. حاجج الباحثون في أنّ الشعبية "قد تُعدّ ضرباً من التطرف الديمقراطي"، لأنها طعنٌ على الضوابط والتوازنات والإجراءات التمثيلية، باسم "الاستفتاءات وطرق أخرى من الديمقراطية المباشرة"<sup>١</sup>. يستند تأويل هؤلاء إلى قناعة مفادها أنّ الدور الأعلى للزعيم عاملٌ عرضي وليس حاسماً. فالظاهرة الأكثر غرابةً على الشعبية من وجهة نظرهم هي الطعن في المكوّن الليبرالي في مجموعة المكونين الموصولين بواصلة ديمقراطي-ليبرالي.

1 Cas Mudde and Cristóbal Rovira Kaltwasser, "Populism: Corrective and Threat to Democracy," in Mudde and Kaltwasser, *Populism*, pp. 207-208.

هذا هو السبب كما يفترضون في أنّ الشعبية تمثل تهديداً للتعددية، ولكن ليس بالضرورة للديموقراطية. وقد أثرت شكوكاً بشأن هذه الحجة في الفصول السابقة. أما هنا، فسأضيف أنّ الاستفتاءات والتصويتات المباشرة، رغم أنّها بالتأكيد من "طرق" الديموقراطية المباشرة، فإنها ليست شرطاً بحدّ ذاتها للديموقراطية الراديكالية؛ هي لا تجعل السياسة الشخصية وإضفاء الطابع العمودي ملغيين.

الاستفتاء نمط ديموقراطي لتحويل السلطة لزعيم أو قضية. والتصويتات المباشرة نمط للتدخل المباشر تابع للنظام التمثيلي، لأنّه يحدث ضمن إطار صنع القرار بواسطة سياسيين منتخبين<sup>١</sup>. يمكن بسهولة أن يصبح هذان النمطان أداتين للتلاعب، وقد استخدمهما مراراً الزعماء والسياسيون الراغبون في الحصول على القبول الذي سيعزز سياساتهم وأهدافهم. يُعدّ انسحاب المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي حالة أنموذجية على ذلك. إذ دعا رئيس الوزراء ديفيد كامرون (David Cameron) إلى إجراء استفتاء بشأن خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي لتحقيق هدف يتسم بالمحدودية، وهو هدف بعيد عن الموضوع المعروض للاستشارة الشعبية؛ كان يريد إضعاف المعارضة داخل حزبه عن طريق تعزيز التأييد الشعبي لشخصه. ولذلك، ضغط على وتر يعلم أنّه يحظى بشعبية كبيرة في بلاده: وتر مناهضة النزعة الأوروبية، ثم المخاوف من البطالة، وهجرة قوة عمل رخيصة، والأزمة الاقتصادية التي لا تنتهي والتي غدّتها بالفعل مشاعر الشعب البريطاني المشككة باليورو. وأواخر صيف ٢٠١٦ أجرى زعيم هنغاري فيكتور أوربان تصويتاً استشارياً مباشراً من أجل إعادة تأكيد دعم الشعب لسياساته المناهضة للهجرة، وفضلاً عن ذلك من أجل معرفة المدى الذي يستطيع بلوغه في دعم سياسة حدود مغلقة مع الاتحاد الأوروبي.

بالانتقال إلى الاستفتاء، يُعدّ تاريخ هذه المؤسسة مختلطاً. فقد استُخدمت في آنٍ لشرعنة البدايات الدستورية (على سبيل المثال أثناء تشكيل دولة إيطاليا في ١٨٦١) و(بتواتر أكبر) لتتويج زعماء مستبدين. بدايةً مع نابليون بونابرت (Napoleon Bonaparte)

١ شرح شميت الفارق بين نمط الاستفتاء في الدولة البرلمانية التشريعية (أي الذي يلغي أو يقترح قوانين قررها البرلمان أو سيقورها) والنمط الآخر، حيث "يرز 'الشعب' بوصفه نمطاً حصرياً ونهائياً للنظام الديموقراطي الاستثنائي":

Carl Schmitt, *Legality and Legitimacy*, trans. Jeffrey Seitzer, with an introduction by John P. McCormick (Durham, NC: Duke University Press, 2004), p. 62.



في ١٨٠٠، كثيراً ما لجأ رؤساء الدول أو الزعماء السياسيون الذين يتولون السلطة بالفعل ويرغبون في تعزيز تأييدهم الشعبي أو يسعون إلى الحصول على تفويض مطلق لمواجهة المعارضين داخل حاشيتهم (نابليون الأول) أو داخل الجمهورية البرلمانية الديمقراطية (نابليون الثالث) إلى دعوة الشعب إلى الاستفتاء<sup>١</sup>. يمثل استفتاء ما أداة قد يلجأ إليها الزعماء لمهر ما يتمتعون به من كاريزما في عيون الشعب، وتعزيزها بموافقة رسمية<sup>٢</sup>. نرى ذلك في الكلمات التي استخدمها بونايرت للتعليق على استفتاء ١٨٠٢ (الذي جعل منه، كما نذكر، فصلاً مدى الحياة): "يملك الاستفتاء ميزة شرعية تمديد منصبه ووضعه على أرفع أساس ممكن"<sup>٣</sup>. علق كارل ماركس على استفتاء نابليون الثالث بألمعيته المميزة: "تعامل الاستفتاء بصورة عامة مع الضربة القاضية للإمبراطورية. لأن كثيرين ممن صوتوا بنعم للإمبراطورية المكملّة بعبارات بوستراپا (Boustrapa) (لقب لوليس بونايرت يتألف من المقطع الأول لكلمات بولونيا وستراسبورغ وباريس) الدستورية يظنون أنّ في وسعه الآن إعادة الإمبراطورية على نحو غير رسمي بكل بساطة (sans phrase)، أي نظام حكم كانون الأول/ ديسمبر".

الموافقة هي جوهر موضوع الاستفتاء؛ إنّها علامة تكليف وثقة، ما يوضح

١ انظر التحليل التاريخي والقانوني للاستفتاء في:

Fimiani, "L'unanimità più uno."

2 Weber, "Parliament and Government in Germany," p. 221.

شدد فيبر أيضاً على إمكانية أن يستخدم الاستفتاء لمعاقبة دكتاتور: "إما أن يصعد الزعيم عبر الطريق العسكري، كالدكتاتور العسكري نابليون الأول الذي تمّ تعزيز موقعه بالاستفتاء، وإما أن يصعد عبر الطريق المدني كسياسي غير عسكري (مثل نابليون الثالث) تتأكد مطالبته بالزعماء عبر الاستفتاء ثم يقبله العسكر" (المصدر السابق).

٣ اقتبس في:

Isser Woloch, "From Consulate to Empire: Impetus and Resistance," in Baehr and Richter, *Dictatorship in History and Theory*, p. 33.

4 Marx to Engels from London, May 18, 1870, in *Letters of Karl Marx and Friedrich Engels 1842-1895*, Marx Engels Internet Archive, [https://www.marxists.org/archive/marx/works/1870/letters/70\\_05\\_18.htm](https://www.marxists.org/archive/marx/works/1870/letters/70_05_18.htm)

حول الالتباس بين الديمقراطية المباشرة والاستفتاء، انظر، من بين مراجع أخرى:

Roberts, "Populism, Political Mobilization," pp. 143-144.

٥ في رطانة شملت التمييز بين الاستفتاء والتصويت الفردي "البرجوازي" كان تحديداً بهدف نقل القيمة الشكلية للتصويت الذي كان بالفعل صرخة أو تهليلاً لأنه لم يكن متوقعاً منه أن يجعل كل فرد جمهوراً عاماً (ناهيك بالأقلية)، بل الأغلبية فحسب. لذا، لم يكن التصويت يعدّ تعبيراً عن الحق المتساوي لكل فرد، بل تعبيراً عن إدراج الجميع في الجمهور العام الجمعي. كان التصويت

السبب في أن ما يشغل الزعيم في المقام الأول هو تجنب الامتناع عن التصويت (وليس الرفض). إذ إن المشاركة المرتفعة في الاستفتاء، وليس أغلبية الأصوات بحد ذاتها، هي التي تظهر وثاقة التحام الشعب بخطط الزعيم<sup>١</sup>. خلافاً للشعبوية التي تجسد المثل الأعلى للتعبة تقلص ديموقراطية الاستفتاء دور المواطنة الفعالة بغية التشديد على أجوبة الشعب التفاعلية مع وعود الزعيم وأفعاله وقراراته وإطلاقاته. وفي نهاية المطاف الاستفتاء والتصويت المباشر نمطان من أنماط الدعوة المباشرة للشعب، لكنهما لا يشكّلان ديموقراطية مباشرة. ذلك لأن الديموقراطية المباشرة تستلزم كل ما تبقى من حكم ذاتي سياسي للمواطنين: من طرح الأسئلة، إلى اختيار القضايا التي تتعين مناقشتها، إلى التصويت. إذا وافقنا على أن الزعيم والشعب، في الشعبوية، هما مجموعة توأم - تظهر وتعمل معاً عندما تخطط الحركة الشعبوية للتنافس على السلطة، أو للبقاء فيها - فمن الواضح أن الإحالة على الديموقراطية المباشرة لا تساعدنا في وصف الظاهرة الشعبوية.

في ما يلي، سأبرز أولاً الفارق بين الشعبوية والتمثيل التفويضي. التمثيل التفويضي، من الناحية التقنية، هو النمط السياسي للتمثيل الذي تعتمد ديموقراطية الأحزاب وتحول الشعبوية. مفاد زعمي أن هذا التحويل يتمثل في تطوير نمط مباشر من التمثيل، وليس نمطاً مباشراً من الديموقراطية. ينظم هذا النمط الجديد من مستويات التمثيل مستوى رأسياً من تخويل السلطة (كما الحال مع التمثيل التفويضي)، لكنه نمطٌ ينجح في إلغاء كامل التباعد عن الشعب (بخلاف التمثيل التفويضي). أقترح أن الشعبوية لا تعارض الحكم التمثيلي لكنها بالأحرى تعارض طريقة الوصول إلى هذا الحكم. إنها انتقادٌ للأحزاب المنظمة والوسائط المحترفة، إذ لا تسعى إلى إعادة استقلالية المواطنين السياسية، لكنها تسعى إلى بناء علاقة مباشرة بين الممثل والممثل. يتمثل هدف التمثيل الشعبوي في نمط توسطي للتمثيل التفويضي، وليس في الانتخابات أو الحكم غير المباشر على نحو أعم. هذا رغم أن "الحاجة إلى تحقيق توازن بين

العام، مقابل التصويت السري، يهدف إلى طمس الفرد، ومشاركته في صنع الآراء، وقراره: Schmitt, *Crisis of Parliamentary Democracy*, particularly pp. 16-17.

١ في الاستفتاء الفرنسي لعام ١٨٠٢، لم يكن الانشغال الرسمي يتركز حول احتمالية "لا"، بل حول الامتناع عن التصويت:

Woloch, "From Consulate to Empire," p. 34.



الزعامة وآلة الحزب“ تبرز كأساس، ولا سيما في الديموقراطيات المعاصرة، ينزع إلى الخضوع لهيمنة سلطة جمهور المتلقين<sup>1</sup>.

## سيرورتان تمثيلتان

سبق لي أن بيّنت أن الشعبوية ترفض التمثيل التفويضي لأن هذا النوع من التمثيل يضخ التعددية والانقسامات ضمن الشعب ويركّز على “الشكلانية” (التصويت) ومماهاة المشاركة بـ “وضع” (الناخبين). فضلاً عن ذلك إنه يولّد، ويطابق مع، الأمان (بوساطة المواطنين عبر وسائل الإعلام والأحزاب والممثلين)، والمسؤولية (مسؤولية المنتخب إزاء الدستور والقانون)، والقدرة على الاستجابة (استجابة المنتخب للحزب والناخبين). ورغم أن علماء السياسة قد يكونون محقين عندما يحتاجون في أن “القدرة على الاستجابة” أسطورة أكثر منها سلوكاً واقعياً – لأن الناخبين بعيدون كل البعد عن كفاءة الحكم على المنتخب – يبقى صحيحاً أن “قواعد اللعبة” تخلق كلاً من اللاعبين والبيئة. فهي تفعل ذلك في لحظة تشكيل اللعبة رغم أنها لا تضمن كفاية اللاعبين أو صدقهم أو كفاءتهم (إذ كيف يمكنهم التمتع بهذه الصفات؟). غير أن “الحصيلة” أقل أهمية بكثير من طريقة تحقيقها، وأقل أهمية بكثير من الطريقة التي لعبت بها اللعبة. في الحقيقة، تجعل الطريقة التي تُلعب بها اللعبة حصيلة غير مُرضية شرعيةً وتسبب في وضع يؤكد فيه المواطنون تأييدهم للنظام الديموقراطي. حقيقة أن الناخبين “جاهلون منطقياً” وأن المنتخبين لا يتمتعون بالكفاءة ولا يتسمون بالشفافية تماماً، وحقيقة أن تفضيلات الناخبين بعيدة كل البعد عن التوافق مع “إرادة الشعب” الافتراضية... لا تدحض أي من هذه الحقائق شرعية اللعبة الديموقراطية<sup>2</sup>. وبكلمات بويو: “تشكّل قواعد اللعبة، واللاعبون وتحركاتهم، كلاً يتعذر تقسيمه إلى وحدات منفصلة... بهذا المعنى تكون قواعد اللعبة (مثل الانتخابات)، واللاعبون

1 Nico de Federicis, “Plebiscitarianism and Democratic Society: An Outline,” in *Exploring the Crisis: Theoretical Perspectives and Empirical Investigation*, ed. Andrea Borghini and Enrico Campo (Pisa: Pisa University Press, 2015), p. 178.

2 Christopher H. Achen and Larry M. Bartel, *Democracy for Realists: Why Elections Do Not Produce Responsive Government* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2016), chap. 2.

والتحركات، مترابطة لأنها تدين بعين وجودها للقواعد<sup>١</sup>.

وفي مواجهة هذا التركيز المؤسسي الذي يكون هوية الهيئات التمثيلية وعملها، تشير الشعبوية إلى "العلاقات المتبدلة للسلطة بدلاً من المؤسسات الثابتة"<sup>٢</sup>. تقترح الشعبوية، عبر التشديد على عملية تغيير العناصر الرسمية والدستورية، ممارسة للتمثيل تراعي تقديم المطالب أكثر مما تراعي ممارسة الاستقلالية السياسية بكامل معناها. تتكون سيرة تقديم المطالب من صناعة الرأي وصناعة القرار. وكما سبق لنا أن رأينا، التمثيل بوصفه تقديم مطلب هو الباراديغم الذي يلائم الظاهرة الشعبوية على أفضل وجه، ويتعارض مع التمثيل التفويضي الذي لا يستند فحسب إلى المطالب التي وحدث أشخاصاً معينين حول اسم زعيم، بل كذلك إلى فعل الإرادة أو التعيين الانتخابي<sup>٣</sup>.

يستمد التمثيل الانتخابي الشرعية من الشعب بمكوناته من الأفراد. يصح هذا الأمر حتى لو كان المواطنون يعترضون لا محالة على مزاعم المسؤولين المنتخبين بأنهم يعملون باسم الشعب. وهذا صحيح لأنه، في المقام الأول، ما من تطابق بين هاتين اللحظتين، ولأنه، في المقام الثاني، إذا نظرنا إلى ما وراء الحق الاعتباري (*fictio juris*) للسيادة الشعبية المتوخاة في الدستور، فسنجد أن الشعب ليس سوى علاقة تجاوز (وليست علاقة تطابق) بين الممثلين والممثلين، تديرها السلطة السلبية التي يمتلكها المواطنون لمراقبة المنتخبين ورصدهم والتصدي لهم وعزلهم<sup>٤</sup>. يعتمد التمثيل التفويضي على فصل دائم بين "الخارج" و"الداخل" حتى وهو يولد تياراً من الأحكام والآراء السياسية التي تنشئ تواصلاً بين القطبين<sup>٥</sup>. إن التوتر القائم بين المواطن (أو المواطنة) وهو متعدد (أو، وهي متعددة) حتماً في وجهات نظره (أو وجهات نظرها)

1 Bobbio, *Future of Democracy*, pp. 65-66.

2 Saward, *Representative Claim*, p. 1.

3 Pitkin, *Concept of Representation*, pp. 106-109.

نحت جين مانسبريدج تعبير "التمثيل الجيروسكوبي" لتفسير هذه الظاهرة، وذلك في مقالتها: Jane Mansbridge, "Rethinking Representation," *American Political Science Review* 97 (2003): 515-528.

4 Rosanvallon, *La contre-démocratie*, pp. 19-28.



وانحيازها (أو انحيازها) في الأحكام السياسية والناخب (المتماثل حتماً ويمتلك حق تصويت بوزن متساو) هو في صميم التمثيل التفويضي. وهذا التمثيل، كما قلت، يجري كمجموعة من الديناميات تُفَعِّلُ أوجه التواصل بين مؤسسات الدولة والمجتمع. حتى إن كان التمثيل السياسي يبدأ بالانتخابات، فإنَّ تأدية تمثيلٍ سياسيٍ انتخابيٍّ محضٍ لا تستنفد معنى الديمقراطية التمثيلية.

من جانبٍ آخر، يتمثل التمثيل الشعبي في سيرورة يبدو للوهلة الأولى أنَّ لها مظهراً ثنائياً، سيرورة ينجز بها عددٌ كبير من المطالبات والمجموعات المتنوعة (وليست بالضرورة مقنعة) وحدة ذاتية بوصفها جماعية وتمثل إرادة مفردة وترجم إلى قرارات. إنَّ تجسيد الشعب يعني التصرف كالشعب، كما قلت، كما أنَّه يعني التصرف نيابة عن الشعب. في نهاية سيرورة تقديم المطلب، يبرز صانع قرار قوي: تحقيق الوحدة والتصرف كفرد هما سيرورتان دُمجتا في سيرورة واحدة. يكون التمثيل بوصفه تجسيداً ناجحاً ما دام إيمان الشعب بزعيمة غير مجزأ وغير متحفظ. هذا هو نقيض التمثيل التفويضي الذي يولّد فقدان الثقة ويستغلها. إذ إنَّ محرك التمثيل الشعبي هو الثقة عبر الإيمان، وليس الثقة عبر النقاش الحر والمفتوح (الذي ربما يستتبع طعناً ومعارضةً) بين الأتباع، وبين الأتباع وممثلهم. فالتدفق المتواصل للأحكام والانتقادات الذي يربط المجتمع بالمؤسسات ويفصلهما ذاتي المنشأ بالنسبة إلى الديمقراطية التمثيلية. وهو حاسمٌ لمفهوم المساءلة الذي سيكون خاوياً إذا فُصل عن مناخ الشجب وفقدان الثقة الذي يميّز مجتمعاً كهذا<sup>1</sup>. الافتراض الذي تعززه الانتخابات هو أنَّ الزعيم لا يشبهنا على أيِّ حال ويمكن عزله؛ هذا الافتراض هو الضخ الأكثر فعالية للثقة في اللعبة الديمقراطية. فتدني الإيمان بالزعماء، بمعزلٍ عن مزاعمهم بشأن أنَّهم أقرب إلى الشعب من المعارضة أو منافسيهم، هو المستحضر

1 Rosanvallon, *La contre-démocratie*, chap. 1.

لتقديم صورة كاملة عن التوترات الحتمية ضمن الحكومة التمثيلية، عليّ أن أذكر بأنَّ بعض علماء السياسة برهنوا، بمعطيات منطقية وتجريبية، أنَّ أكثر أشكال المساءلة قابليةً للتحقق منها، أي المساءلة الاسترجاعية، ضعيفة وناقصة؛ انظر:

John Dunn, "Situating Democratic Political Accountability," in *Democracy, Accountability, and Representation*, ed. Adam Przeworski, Susan C. Stokes, and Bernard Manin (Cambridge: Cambridge University Press, 1999), pp. 329–344; and Achen and Bartels, *Democracy for Realists*, pp. 135–145.

المقوي للتمثيل التفويضي، ولكن ليس للتمثيل التجسدي الذي لا يستفيد من أي صمام أمان ضد "كابوبولو".

تختلف أنماط التعبئة باختلاف البلدان، وسيكون خطأ اقتراح طابع أحادي المعنى للتمثيل الشعبي حيال الديمقراطية. لكن حالات عدة من الشعبية تبدو كأنها تؤكد أن قدرة شخصية مهيمنة "على اختراق مؤسسات الدولة (و) تشكيل سياسات عامة والاعتراض عليها" أقل نجاحاً إذا كانت الذوات الشعبية "مستقلة نسبياً، وذاتية التكوّن، وتحشد من الأسفل"<sup>1</sup>. إذ إنّ التوتر بين الممثل والشعب يُعدّ علامة على نظام سياسي صحي؛ يتعين قياس نظام كهذا بالمسافة القائمة بين الداخل والخارج وليس بالغائها. لا يتعهد الزعماء الشعبيون بالرعاية فكرة المساءلة، بل إنهم يزدرونها في الواقع. فبالنسبة إليهم هم الذين يدعون أنهم "فردٌ من الأكثرية"، ويمثّل إيمان شعبهم علامة على شرعية لا يمكن أن يحطمها تدقيقٌ رسمي أو مؤسسات وسيطة. وتتوافق فرص نجاحهم الانتخابي مع شدة اقتناع مواطنيهم بأنهم بعيدون عن تحويل السلطة السياسية وأن المؤسسات لا تمثلهم. إنّ فرص الزعماء الشعبيين في موافقة جمهور المتلقين عليهم ما إن يتولوا السلطة تتوافق مع شدة اقتناع مواطنيهم بأنّ تحويل السلطة السياسية هو في يد الشعب، عبر زعيمهم (هذا الأمر صحيحٌ بمعزلٍ عن مدى غموض هذا الحكم أو "الاقتناع"، وعن مدى صعوبة إثبات المضمون الدقيق لإرادة الشعب الأصيلة). تُعدّ القضية الضبابية للمساءلة داخلية بالنسبة إلى مفهوم المسافة بين الداخل والخارج. وهذا يجعل هذا المنظور بالغ الأهمية لأننا إذا افترضنا (كما فعلنا في التمثيل التفويضي) أنّ المسافة بين الداخل والخارج هي الباراديغم الذي يحدد وييسر سلطة المواطنين التدقيقية (المراقبة والاعتراض وتوخي الحيلة)، تصبح الحاجة إلى تحديد إرادة الشعب أقلّ دراماتيكية. ذلك أنّ عملية تشكيل الرأي والاعتراض عليه، في تلك القراءة، تصنع إرادة الشعب بالفعل. بموجب التمثيل التفويضي، ليست هنالك طريقة آمنة يمكن بموجبها إخضاع الشخص المنتخب للمساءلة، ناهيك عن الانتظار حتى انتهاء تفويض الزعيم (أو الزعيمة) من أجل تأييده (تأييدها) مجدداً، أو إزاحته (إزاحتها). وفي الوقت عينه، مجرد حقيقة أن النخب لا يتنازلون عن المطالبة بدليل

1 Roberts, "Populism, Political Mobilization," pp. 143-144.



عملي علامة فعلية على المحاسبة، وعلامة على مدى أهمية الإبقاء على "الخارج" و"الداخل" منفصلين لا متحدتين.

لكن فكرة التمثيل بوصفه تجسيدا مبنية بطريقة تُحيد المطالبة بالمساءلة مسبقاً، لأنها تتحقق بتنازل الشعب الذي يتجلى هو نفسه بالإيمان بزعيمه. إذ لا يعد انتصار الشعبوية انتصاراً للشعب؛ إنه انتصارٌ للشعب "الأصيل" الذي يعلن زعيمه التمثيلي أنه يعرف احتياجاته وإراداته "الصحيحة" كما لم يعرفها شخصٌ من قبل (حتى إذا كان الزعماء السابقون حكموا بموافقة الأغلبية). واقع الأمر أن الشعب الفعلي يحول في لحظة ما إلى كيان متخيل يحل في الزعيم. يستخلص الزعيم الشعب "الحقيقي" من الشعب الاختباري الذي يقطن في بلد ما، أو الخاضع للنظام القضائي في بلد ما. وكما تكتب مارغريت كانوفان، ليس الشعب بذاته ما يؤسس شعبوية الشعب، إنما أيديولوجيا الشعب<sup>١</sup>. وهذا يجعل الشعبوية في السلطة شبيهة بنظام أشبه بما بعد الفاشية مدموجاً بالانتخابات، كما يكتب إنزو ترافيرسو (Enzo Traverso) وروجر غريفين (Roger Griffin) وفيدريكو فينشلستاين<sup>٢</sup>. فهي لا تلغي المؤسسات الديمقراطية المتبقية، ويقودها شخصٌ يجسد الشعب ويقضي بإعادة شرعية ذلك الشعب. إذاً، يتبين أن السيرورة التي يبدو للوهلة الأولى كأن لها هذا المظهر الثنائي هي سيرورة رئيسية واحدة. فخطوة جعل الشعب يشعر بأن صوت الممثل هو صوت الشعب هي في الواقع مماثلة لخطوة تكوين الشعب عبر الصور والرموز الموحية. وهي مماثلة لخطوة الإشارة إلى مناسبات أنموذجية تجعل قضية المساءلة غير ضرورية. كما أنها مماثلة لخطوة جعل صوت الممثل الصوت الوحيد الذي يمكن أن يُسمع. لعنا نقول إن الشرعية الرسمية والإجراءات المؤسسية أو قواعد اللعبة (التصويت والضوابط الدستورية) أقل أساسية بالنسبة إلى هذا العمل التمثيلي من سيرورة دعم جمهور المتلقين هذا. لكن بنجامين موفيت يكتب أن سيرورة الشعبوية ليست أبداً "عملية أحادية التوجه" لأن الشعب نفسه هو من ينبغي أن "يحاكم" تمثيل الشعب

١ "في ظل الحكم الأوتوقراطي، تستبعد جماهير الشعب تماماً من السلطة":  
"Taking Politics to the People," p. 26.

٢ انظر خاصة:  
Griffin, "The 'Post-fascism' of Alleanza Nazionale"; Traverso, *Les nouveaux visages du fascism*; Finchelstein, *From Fascism to Populism*.

ليكون فعالاً، فالشعب لا يُجرّد أبداً من إصدار أحكامه<sup>1</sup>. وهذا يجعل العلاقة بين إصدار "الحكم" و"الإرادة"، وهي علاقة تنشئ الطبيعة الثنائية الحكم للديموقراطية، موضوعاً أخرى لا بدّ من تفحصها.

تقدّم ثنائية الحكم الديموقراطي مزعمين: أولاً إنها تشير إلى أنّ "الإرادة" وإصدار "الحكم" هما "سلطانا المواطنين أصحاب السيادة، وثانياً تقترح أنهما مختلفتان وينبغي أن تظلّا متميزتين رغم أنهما بحاجة إلى أن تتواصلا باستمرار"<sup>2</sup>. يُعدّ الجمهور العام صميم إصدار الحكم، إلى جانب الأحزاب التي تنظم الآراء السياسية وتكوّن الجمهور العام. وهو لا يطالب بسلطة سيادية لكنّه يضطلع بدور بناء في صنع القرارات أو الإرادة. يترتب على الحكم الثنائي توتر، أكثر مما يترتب عليه تناغم. يبيّن شطراه أنّ للديموقراطية التمثيلية استعداداً ذاتي المنشأ لتوليد المعارضة والنزاع وفق الخطوط الحزبية؛ ينظّم التصويت هذه المعارضة وهذا النزاع لكنّه لا يحلّهما. نشاهد دائماً، قبل الانتخابات وبعدها - وفي الواقع بعد عدّ الأصوات مباشرة - تنامياً في مقدار التأويل النقدي والاعتراض. هذا الأمر لا يحدث فحسب بين ظهرائي "الخاسرين" (في محاولتهم تحديد المسؤوليات وفهم مكمّن الخطأ)، بل يحدث أيضاً بين ظهرائي "الفائزين" (المنتخبين على وجه الخصوص) الذين يغريهم العدول عن وعودهم ويحاولون عرض تأويل أكثر ملاءمة لممارسة سلطتهم. لقد قمت في مكان آخر بـ "مفهمة" التمثيل التفويضي بوصفه سياسة ذات طابع زمني<sup>3</sup>. إنها سياسة ذات طابع زمني لأنّ الأصوات في السياسة التمثيلية لا تكون أبداً مجرد كميات، وهي لا تعطي الكلمة الأخيرة في موضوع ما. إنها تعكس الطابع المعقد للآراء والتأثير السياسي؛ ليس أيّ من هذين الأمرين كياناً قابلاً للحساب رقمياً، وكلاهما يتصل اتصالاً وثيقاً بمناسبات التصويت السابقة والتالية. عندما نترجم الأفكار إلى أصوات انتخابية، نميل إلى نسيان هذا التعقيد الزمني، ونفترض أنّ الأصوات تعكس تفضيلات فردية، وليس مجرد إصدار آراء عنها. إذا أردنا تعديل قراءة التصويت الديموقراطي التي تقترح أنّه يختار صنّاع القرار، وليس السياسات، فسنحتاج إلى توخي الوضوح في

1 Moffitt, *Global Rise of Populism*, p. 104.

2 Urbinati, *Democracy Disfigured*, p. 2.

3 Urbinati, *Representative Democracy*, chap. 1.



أنه خلافاً للأصوات بشأن قضايا مفردة (أي الديمقراطية المباشرة)، يعكس صوت واحد لمصلحة مرشح ما الأجل الطويل (longue durée)، أو فعالية كوكبة من الأفكار السياسية عبر الزمن. إنه يعكس أحكام المواطنين على منصة سياسية أو مجموعة مطالب وأفكار تربط منظورات الماضي والحاضر والمستقبل. بهذا المعنى، تشبه الديمقراطية التمثيلية "نظام حكم مرتبط بمدة زمنية"<sup>1</sup>. الأحزاب السياسية منقوشة داخله وليست مضافةً إليه بصورة مفتعلة. إنها سجل هذا الأجل الطويل، الشيء الذي يجعله مستداماً وحيّاً. إنها التعبير عن الطابع الحزبي للمحاكمة السياسية. تنطوي هذه المحاكمة، كما رأينا في الفصل الثاني، على مطلب الولاء وافترض أن الولاء محدود، لأنّ الحزب يتطلب التعدد والتغيير وليس التساوق. إنها تطالب بتناسق السلوك مع بعض القيم المميّزة الجوهرية، لكنّ سرديّة هذه القيم ليست تكراراً إحصائياً، ولا يصدّق عليها النجاح الانتخابي للزعيم فحسب. يتغيّر الحزب، وهو يمتلك تاريخاً، والحزبيون "دوماً متحيزون"، حتى حينما يتولّى حزبهم السلطة، ما يعني أنّه "مهما كانوا متحمسين وخالين من التشكيك، فهناك حدٌّ للمطلب الحزبي وتحفظٌ عليه"<sup>2</sup>. حتى حينما يتولون السلطة، لا يمكن أن يتحدوا بالكل لأنّ ذلك سيذيب جزأهم وما يدافعون عنه. ذلكم هو الشرط الذي يجعل الأحزاب السياسية المعقل الآمن للتعددية وقواعد اللعبة، بسبب جمعه بين "الإدماج والشمول والاستعداد للتسوية"<sup>3</sup>.

في حالة التمثيل التفويضي، يكون للحزب دورٌ أساسي. لكن في حالة التمثيل

1 Pierre Rosanvallon, *La démocratie inachevée: Histoire de la souveraineté du peuple en France* (Paris: Gallimard, 2000), pp. 62, 49.

من أجل تحليل ممتاز عن طريقتين لتأويل التصويت - هل هو نقل للمصالح أو للآراء السياسية - انظر:

Jeremy Waldron, "Rights and Majorities," in Waldron, *Liberal Rights: Collected Papers 1981-1991* (Cambridge: Cambridge University Press, 1993) pp. 49-51.

حول تأثير تفتت الحركات والأحزاب وتشكل أحزاب جديدة بفعل الديمقراطية المباشرة مثل الاستفتاء، انظر:

Andreas Ladner and Michael Brändle, "Does Direct Democracy Matter for Political Parties? An Empirical Test in a Swiss Canton," *Party Politics* 5, no. 3 (1999): 295-296; and Yannis Papadopoulos, "Analysis of Functions and Dysfunctions of Direct Democracy: Top-Down and Bottom-Up Perspectives," *Politics & Society* 23 (1995): 424-428.

2 Rosenblum, *On the Side of the Angels*, p. 364.

بوصفه تجسيدا تكون وسائل الإعلام والدعاية هي الأساسية. يتبنى جميع الزعماء المنتخبين إستراتيجية "الموصل-الدولة" حالما يتولون السلطة. فضلاً عن ذلك يُظهر الزعماء الشعبويون صبراً نافداً حيال منظمة الحزب التي تضغط على تفردهم الشخصي وتطالبهم بالتماشي مع اتجاهات الحزب، الأمر الذي يعرقل إستراتيجيات التواصل التي تُعدّها إستراتيجية "الموصل-الدولة". كما رأينا في الفصول السابقة، يفضّل الزعماء الشعبويون الحركات على الأحزاب، لأنّهم يريدون حزباً شخصياً يتسم بما يكفي من المرونة لاتباع خططهم. وكما هو متوقع، يعشق الزعماء الشعبويون التواصل ووسائل الإعلام أكثر بكثير من منظمات الأحزاب، لأنّ وسائل الإعلام تيسّر تحركين: مواجهة مباشرة مع أعدائهم (مؤسسة الحكم)، ونشر الأفكار والرموز التي يريدون أن يستوعبها الشعب<sup>1</sup>. في ديموقراطية الأحزاب، يُترك لمحاكمة المواطن أساساً خيار اتباع حزب واختياره. وقد تكون هذه المحاكمة متصلةً إلى حدٍّ بعيد بالأفكار والقيم التي يمثلها هذا الحزب أو بعيدة عنه، بل قد تكون غير مبالية بالجانب العاطفي للحزب<sup>2</sup>، ما يعني أنّ سيورة التمثيل عملٌ لا نهائي من بناء الهوية وإعادة التفكير. ثمة وكلاء عدة للممثل ودوائره الانتخابية، وليس ثمة موحدٌ بمفرده يستطيع القول: "أنا الشعب الحقيقي". إذ إنّ المجال العام للتواصل (الـ"خارج") متعددٌ، ويكتسب أحياناً طابعاً ناشراً أو حتى "فوضوياً"<sup>3</sup>.

أمّا في التمثيل الشعبوي، فيكون مركز الأداء واضحاً، ولا يرقى إليه الشك، وبالتأكيد موحداً أو واحدياً (أي إنّّه واحد). ما من أحد سوى الزعيم (أو الزعيمة) أو من يحددهم (أو تحددهم) يُفترض به (أو بها) الاضطلاع بمهمة الممثل. ربما يكون الاعتقاد بهذا التماهي شديداً نوعاً ما، ويتمثل عمل الزعيم في إبقاء سوية الإيمان مرتفعة. بالعودة إلى حجة موفيت من الواضح أنّ الزعيم الممثل لم يسرق "المحاكمة"، لكن هل تتمتع باتساع الإمكانيات والحرية الذي تتمتع به في ديموقراطية الأحزاب؟ الدكتاتورية وحدها هي ما يتعدى على حدود القانونية الدستورية، والشعبوية لم تصبح دكتاتوريةً بعد، كما سبق لي أن قلت. غير أنّ مناخ الحملة الدائمة والدعاية الضروري للإبقاء

1 López Maya and Panzanelli, "Populism, Rentierism," p. 253.

2 Mansbridge, "Rethinking Representation."

3 Habermas, *Between Facts and Norms*, pp. 299-313.



على استمرار تقدّم العمل التمثيلي لا يشجع المعارضة. فالمعارضة واللامبالاة تلاقيان الإذلال. ورغم أنّ القانونية لا تحشد لمواجهة المعارضة، فإنّ الشرعية تحشد بكثافة وتصبح ضرباً من ضروب حراسة الشعب "الحقيقي". تتعرض الآراء والقرارات التي تتصدى للشعب الشعبوي باستمرار للتوبيخ والسخرية والرفض بوصفها مؤامرة تحيكتها النخب<sup>1</sup>.

في السيرة التمثيلية، لا يقلّ مضمون النقاش العام أهمية عن الحماية الرسمية التي توفرها الضمانات القانونية. المقصود من إظهار قوة جمهور المتلقين المنتصرة على تعدد الأصوات هو تعزيز حكم واحد، في حين يقزم الأحكام الأخرى كافة. ولتفادي الاعتداء على الشرعية وانتهاك الديموقراطية (تجنباً للتحوّل إلى ما يشبه الفاشية)، يحتاج الزعيم الشعبوي إلى البقاء في مزاج حملة دائمة لأنّ لشكلائية الانتخابات قيمة أقل، بطبيعة الحال، من قيمة قوة جمهور المتلقين. لقد سجل الباحثون عدد ساعات البث التي استخدمها هوغو شافيز عندما كان رئيساً، ودرسوا البنى التحتية لوسائل الإعلام الممولة حكومياً في مختلف حكومات أميركا اللاتينية، أو في إيطاليا في ظل حكومات سيلفيو بيرلوسكوني وحالياً في ظل حكومة ماتيو سالفيني<sup>2</sup>. إنّ تقديم صوت الزعيم (أو الزعيمة) وشعبه (أو شعبها) "كأنه" الصوت الأكثر تمثيلاً، أو الصوت الذي يفرض احتراماً أكثر ممّا تفرضه الأصوات الأخرى، ليس حكم أغلبية غير مؤذية. فأيّ تحركٍ لاحتكار أصوات ممثلي الشعب هو حالة من حالات الحكم المطلق<sup>3</sup>.

خلاصة القول: إنّ ثنائية حكم الإرادة والرأي هي الباراديغم المفقود في التمثيل بوصفه تجسيداً. وهي تتمثّل في فكرة مفادها أنّ الإرادة خارجية عن سيرة التمثيل بدلاً من أن تكون مختلطة بها. مع الشعبوية، تودّع تلك الإرادة لدى الزعيم الذي يشبه "فم" الشعب (كما قال ترامب عن نفسه)، في حين يعزز الشعب هويته التمثيلية عبر مجال الرأي غير السيادي. يشير هذا الأمر إلى المهمة القرارية (decisionist) للزعيم

1 Ochoa Espejo, "Power to Whom?," pp. 80-81.

2 López Maya and Panzarelli, "Populism, Rentierism," pp. 252-254.

3 Rosenblum, *On the Side of the Angels*, p. 43.

"الزعيم الذي يقوّل أتباعه كي يناسبوا أهدافه ومصالحه يجعلهم يمثلونه":

Pitkin, *Concept of Representation*, p. 110.

الشعبي. تعمل الانتخابات على إظهار بأس القوة الشعبية التي يمتلكها الزعيم بالفعل. وعلى أكثر تقدير، تعمل الانتخابات كاستفتاءات، كما رأينا في الفصل الثاني. المقصود من التصويت أن يكون دليلاً حياً على التحام الشعب بزعيمه. في التمثيل التفرضي الالتحام منحازٌ وموجهٌ تجاه فاعلين جمعيين يعترفون بانحيازهم عندما يتنافسون على الأغلبية. ولكن في التمثيل الشعبي، الالتحام شاملٌ وكلائي، وبالتأكيد ليس تعددياً. يوصلنا هذا الاختلاف الملحوظ إلى قضية التوسط، وفي هذا الصدد، في وسعنا العودة إلى مازق ميشيلس.

بملاحظة حقيقة أن الشعبويين يحدّون الأقلية المتنفذة عبر ربط الأكثرية مباشرةً بشخص واحد، وضعت الشعبوية ضمن باراديغم التمثيل التجسدي الأحادي الحكم. يتماشى هذا مع الافتراض الكلاسيكي بأن الأقلية المتنفذة – أكثر من الشخص الواحد – هي التي تعادي الأكثرية. نزعاً مناهضة الحكم بنمطها الشعبي تديم التمثيل بوصفه تجسيداً وتعتمد على سياسة وحركة شخصائيتين. وبذلك، هي تعترض على باراديغم خلط الأقلية المتنفذة والأكثرية في حكومة عبر تنظيم الأحزاب (من هنا اعتراضها الشديد على "التنظيم" باسم علاقة مباشرة وأفقية بين الزعيم والشعب) وتلجأ إلى خليط آخر يعكس أسطورة "أحادية الحكم الديموقراطية" بوصفها الحامي الطبيعي للأكثرية في مواجهة الأقلية المتنفذة. تردد هذه الحجة صدى ملاحظات جون آدمز (John Adams) في بداية الجمهورية الأميركية. ففي تهجماته الكلاسيكية على الأوليغاركية، ادّعى أن "الديموقراطية" يمكن أن تكون "محمية" أفضل في مواجهة الأقلية المتنفذة بواسطة "ذراع الحكم الأحادي القوية". "إن الأرستقراطية هي العدو الطبيعي للحكم الأحادي"، كما كتب، "والحكم الأحادي والديموقراطية هما الحليفان الطبيعيان في مواجهتها"<sup>١</sup>. ومن المنطلق عينه، نجد تأييداً للزعامة الشعبية عند كتاب مطلع القرن العشرين المناهضين للبرلمانية، من جورج سوريل إلى فيلريدو باريتو. يُعدّ شومبيتر مثلاً بليغاً عندما وصف الديموقراطية بأنها منهجٌ لاختيار زعيمٍ قيصري كما يحدث في

١ ذكر في:

Luke Mayville, *John Adams and the Fear of American Oligarchy* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2016), p. 53.



استفتاء<sup>١</sup>. إنَّه المنطق عينه الذي يوجه الشعبوية، حيث يهيئها كعملية بناء إرادةٍ جمعيّةٍ تحقق قابليةً رؤيويّةً تمثيليةً عبر زعيم يغدو اسمه اسماً للحركة نفسها.

## الصندوق المظلم وجشع الشعبية

لقد قارنت التمثيل التفويضي بالتمثيل التجسدي بوساطة الاعتماد أساساً على التعميمات النظرية. لم أحلّل الظروف الواقعية التي ترافق صعود وأفول نمطي التمثيل هذين، كما لم أتفحص العوامل التي تحوّل بسرعة تلك النبذة النظرية إلى صورةٍ ممثّلة. وقد درس برنار مانان كلا النمطين على نحوٍ فعّالٍ للغاية، وفي وسعنا الاعتماد على افتراضات عدة جمعها عن ديموقراطية الأحزاب والتمثيل التفويضي. أقترح وضع مخطط لموقفه في هذه التأكيدات الأحد عشر:

١. يصوت الناخبون لحزب وليس لمجرد شخص.
٢. ينقسم المجتمع على أساس المصالح الاقتصادية والطبقات التي تعكسها بأمانةٍ إلى هذا الحدّ أو ذاك أيديولوجيات الأحزاب.
٣. يتمتع الممثلون بتفويضٍ حرٍّ بموجب القانون لكنهم لا يتمتعون إلا باستقلاليةٍ جزئيةٍ عن ناخبيهم (بفضل انضباط الأحزاب الذي يتحكم بالممثلين وتترتب عليه في النتيجة مساءلةٌ عملية).
٤. تكون الأحزاب قادرةً على إجراء تسويات رغم أنّ هوياتها الأيديولوجية تقيّد قدرتها على إقامة تحالفات أو المساومة على المقترحات التشريعية.
٥. تكون المؤسسات التداولية من الكونغرس والبرلمان أكثر مركزيةً من المؤسسات التنفيذية.
٦. الحزب لا يكون أبداً "داخل" المؤسسة فحسب، لكنّه يمتلك دائماً قاعدةً متينةً في المجتمع، بين المناضلين والمتعاطفين.
٧. كذلك تمتلك الأحزاب صلاتٍ بالمصالح الاجتماعية المنظمة كالنقابات أو

١ ثمة مقالة مثيرة للاهتمام عن الديموقراطية القيصرية عند شومبتر:

Josiah Ober, "Joseph Schumpeter's Caesarist Democracy," *Critical Review: A Journal of Politics and Society* 29, no. 4 (2017): 473-491.

ممثلي الصناعيين والمصالح أو المطالبات الأخرى.

٨. تمتلك الأحزاب وسائط الإعلام والدعاية الخاصة بها التي تميل إلى تصحيح المعلومات الصادرة عن وسائل الإعلام المستقلة (الخاصة والعامة) أو مخالفتها أو معارضتها.

٩. تملك الأحزاب كليات لتدريب الزعماء ولإنشاء روابط مع المثقفين والمهنيين.

١٠. تملك الأحزاب ضرباً من ضروب "الذاكرة"، تحفظها بعناية بوساطة الأرشيفات والمؤسسات الثقافية، وتشجيع النقاشات الوطنية بشأن القضايا اليومية الأكثر إلحاحاً والموضوعات الثقافية التي توجه أحكام المواطنين والباحثين.

١١. للمناضلين رأي في وضع هذه البرامج، وكذلك رأي (أقل قوة) بخصوص وضع لائحة المرشحين<sup>١</sup>.

تقوم الديمقراطية التمثيلية بنياً على كل من الارتباط العاطفي (التماهي الحزبي) - الذي يتضمن نزوعاً إلى النقاش وإلى التحليل النقدي لكيفية تصرف الأحزاب وزعمائها - ومجتمع يتسم بالتعددية ويزخر بالترابطات والانتماءات، وليس مجرد تجمع من المواطنين والأفراد المنفصلين. إن هذه التعددية الترابطية لا تقوم على مصالح مادية ونفعية فحسب. إنها تعتمد بالأحرى على تنظيمات سياسية قادرة على إلهام التماهيات، ما يعني أن السياسة البرلمانية ليست بمفردها شأناً من شؤون السياسيين، ولا مجرد مساومة يومية بين الأحزاب الممأسسة. تعتمد قدرة نظام الأحزاب على العمل بتأييد من الناس على منظومة من المعتقدات لها دورٌ وظيفي في الحفاظ على التعددية السياسية. لكنها لا تُعدّ بذاتها نزعاً وظيفية محض. وهذا هو ما يميز ديموقراطية الأحزاب عن الحكم التمثيلي في الحقبة ما قبل الديمقراطية. ففي ذلك الوقت، لم تكن الأحزاب انتخابية حقاً إلا لأن حق الاقتراع كان محدوداً، ولأن التمثيل كان مقتصرًا على نخبة ضيقة متجانسة إلى حد ما. في الديمقراطية التمثيلية، يُعدّ الوفاء بالوعود جزءاً من نظام الأحزاب الحسن التشغيل، وجزءاً من الأحزاب التي نُظمت بغية إشراك المواطنين، وليس لحشد الناخبين فحسب. إنها تعزز نفسها

1 Manin, *Principles of Representative Government*, pp. 206-218.

باتصالها المباشر بالمناضلين والأتباع والناخبين.

وصف جيوفاني سارتوري دور الأحزاب في الديمقراطية بفعالية تامة:

إذاً، مع حق الاقتراع العام، يكتسب نظام الأحزاب خاصيةً جديدة. طالما بقي المجتمع الميسر مجتمع نخبة صغيرة نسبياً، من الممكن أن يظل نظام الأحزاب في حالة من الاضطراب. لكن حين يغدو المجتمع ميسراً بصورة عامة، إن قواعد المرور التي تصل المجتمع بالدولة، والدولة بالمجتمع، توضع بحيث يصبح نظام الأحزاب منظماً. في هذه المرحلة، تغدو الأحزاب وكالات إرشاد، ويغدو نظام الأحزاب نظام توجيه سياسي للمجتمع.<sup>١</sup>

ورغم أن الأحزاب آلاتٌ تحتاج إلى ترتيبيةٍ وتخلقها، فإن الأحزاب آلاتٌ بلا روح. في وسعنا إكمال وصف أفول نمط الأحزاب في الديمقراطية بتحليله عبر عدسة مأزقٍ داخلي المنشأ بالنسبة إلى الديمقراطيتين البرلمانية أو التمثيلية. يعيش هذا النمط من النظام السياسي على الاستقلال الفردي (الاقتراع السري والفردي، المعقل الحقيقي في مواجهة التزكية)<sup>٢</sup>. إنه يعيش على النقاش العقلاني وتقييم المشكلات المتعلقة ببعض الحقوق المشتركة عموماً. كما يعيش على التسامح، وقبول تعددية الأفكار والتأويلات. هذا كله يتطلب تكريساً وقدرًا من الحماسة العاطفية يستخدمها المواطنون للتعبير عن، واشتقاق، المصلحة العامة التي تيسر التعددية والانفتاح. ما من حزب يزعم أنه يمثل مصالح الجزء الذي يعتمد عليه مباشرةً. وما من حزب يخلط بين تسامحه مع الأحزاب الأخرى وتراخيه أو قلة اكترائه أو تأييده مبادئها. فالتسامح لا يبعد التصلب<sup>٣</sup>. موجز القول: تقتضي الديمقراطية التمثيلية في آن نقاشات عقلانية وقبول وجهات نظر معارضة أو مختلفة فحسب (لا سيما على الصعيد المؤسسي). لكنّها تقتضي كذلك أكثر من مجرد التحام مواطنيها العقلاني بالمصالح أو بحساب

1 Sartori, *Parties and Party Systems*, p. 41.

2 Stein Rokkan, "Mass Suffrage, Secret Voting and Political Participation," *Archives européennes de sociologie* 2, no. 1 (1961): 132-152.

3 White and Ypi, *Meaning of Partisanship*, pp. 147-148.



نفعيتها. إنها تقوم، كما قد يقول المرء، على غياب التماثل البنيوي بين العقلانية والالتحام العاطفي. يسمح هذا اللاتماثل بتوازنٍ واهٍ وهشٍّ هشاشةً متوطنة، وهو دليلٌ على قوة الانخراط الحزبي. في وسعنا استعادة ما كتبه سارتوري منذ سنوات عدة عن "أوجه ما تكونه" الديمقراطية "وأوجه ما يجب" عليها: "توجد الديمقراطية ما دامت مُثلها العليا وقيمها ترجمها (الديموقراطية) إلى واقع"<sup>1</sup>. كانت الأحزاب السياسية لعقود عدة الوكالات التي سمحت في إمكانية هذه الترجمة.

غير أنه سيكون تبسيطياً الإيحاء بأن الأحزاب السياسية وزعماءها هي الكيانات الوحيدة المسؤولة عن تعطيل النظام. إن صعود الشعبويين الذين يتصرفون بوصفهم "منادين بالسيادة" (هو اسمٌ يشدد على التعارض بين الدول ذات السيادة الوطنية والمنظمات المعولمة أو أنماط اندماج دولٍ قومية كالاتحاد الأوروبي) يشير إلى أن الديمقراطية التمثيلية تعاني من - والشعبوية تستغل - أفول السيادة المتمركزة حول الدولة. يعارض الشعبويون تأييدهم السيادة الشعبية (التي يدعونها إرادة الشعب) برفضهم قوى العولمة والشركات الكبرى غير الشخصية، بقدر رفضهم المهاجرين. يقال أن هذه القوى تهدد بزعة الاقتصاد المحلي، ويشجب الشعبويون ما هو إشارة واضحة إلى أفول السيادة (ونظام الأحزاب). إن عجز الدول القومية المتزايد عن إدارة اقتصاداتها، وتنظيم حدودها، وإنجاز قدراتها السياسية، يؤجج اللهب الشعبوي فحسب. وبكلمات مانان: "كعاقبة لتنامي الاعتماد الاقتصادي المتبادل... ستغدو المشكلات التي يتعين على السياسيين مواجهتها ما إن يتولوا المنصب أقل فأقل قابلية للتوقع... لذلك لا يميلون إلى تقييد أياديهم بالزام أنفسهم ببرامج عمل مسهبة"<sup>2</sup>.

كان النظام التمثيلي مقيداً بوجود نسق اجتماعي اقتصادي قائم أساساً على سلطة سيادية فعالة على مستوى الدولة. زوّد هذا النسق الأحزاب بحيزٍ كافٍ لتقديم الوعود. وعنى ذلك أن الحكومة لم تكن مجرد حَكَمٍ محايد ينظم حركة المرور التي تنتجها القوى والمصالح الاجتماعية، كما أنها انخرطت في حكم المجتمع وفق المشاريع التي تماهى بها المواطنون أكثر من غيرها.

1 Giovanni Sartori, *Elementi di politica*, 3rd ed. (Bologna: Il Mulino, 1995), p. 46.

2 Manin, *Principles of Representative Government*, pp. 220-221.



توقف هذا النظام الفخم لتسهيل التفاعلات بين المجتمع والحكومة على تعدد الفاعلين التمثيليين. كان هدف هؤلاء الفاعلين أن يتفادوا أنماط السياسة الاستثنائية، لكن دون إبعاد الشعب عن السياسة. وقد سعوا إلى إلهام التحزب، لكن دون السماح للولاءات بأن تصبح المؤولة الأصولية للمبادئ والقيم (كما حدث في الفئات). كما أنهم أملوا أن يحولوا دون صعود الزعامة المشخصة أو سياسة المشاهير (وهو دور فائق الأهمية في الديمقراطية البرلمانية). بهذا المعنى، لم يكن مفترضاً بالأحزاب أن تسيطر على الجماهير بالنخبة فحسب، كما يمكن أن يوحي تعميم ميشيلس الشهير. لقد كان المقصود منها أيضاً - لعل ذلك أكثر أهمية - كبح جماح الزعماء الفرديين، لأن طموحات زعماء من هذا القبيل قد تكون على الأقل مزعزعةً بقدر ما هي أهواء الحشود التي لا زعيم لها (وفق الفهم المكيفيلي). كان هذا المعمار المعقد تحفة ديمقراطية الأحزاب. وقد عمل جاهداً على منع السياسة من أن تصبح معتمدة على ركيزتين (الشعب والزعيم) وحدهما. وبإعادة صياغة عبارة ماكس فيبر، يتحقق توازن الديمقراطية الحديثة عندما، وبشرط أن، تندمج بالزعامة (لا سيما الزعماء الاستثنائيين) في إطار مجتمع سياسي، والحزب المنظم هو الوسيلة لتحقيق ذلك. أضفت ديمقراطية الأحزاب طابعاً تعددياً على المجال السياسي ومفصلت المجتمع تحديداً كي تتفادى تلك الثنائية البسيطة بين الفرد والأكثرية. يُفترض بالأحزاب المنظمة أن تحتوي سلطة الفرد. وظيفة التحقق هذه ذات معنى على وجه الخصوص في الجمهورية الرئاسية، وفي وسعها عرقلة ظهور الزعماء الشعبويين في الديمقراطية البرلمانية<sup>1</sup>.

يعكس أفول ديمقراطية الأحزاب صعود الشعبوية، وتميل كلتا الظاهرتين إلى أن تسيرا جنباً إلى جنب مع نجاح تلك الثنائية البسيطة (بارادغم الأكثرية والفرد). يقارن بعض الباحثين هذه السيرورة بأزمة الحكم التمثيلي الدراماتيكية التي سبقت تاريخياً الدكتاتوريات الجماهيرية. إن استنفاد ديمقراطية الأحزاب يعني أن المسافة بين "الشعبية" و"الدستورية" تزداد باستمرار. وفي نهاية المطاف، تغدو "الشعبية" بلا جسد (لأن الأحزاب بوصفها مجموعات منظمة في المجتمع تصبح غائبة عملياً،

1 Schattschneider, *Party Government*, p. 210.

في حين أنها متجذرة في المؤسسات) ويُنظر إلى "الدستورية" بوصفها آلية شكلانية محضاً تقع في أيادي السياسيين المنتخبين أو المعيّنين الذين يماهيهم الرأي العام بمؤسسة الحكم، أو الطبقة السياسية، أو ببساطة "النخبة"<sup>١</sup>. تسبق هذه المصطلحات تاريخياً الظاهرة الشعبوية التي تعكس وتمثل (لكنها لا تخلق) صورة الديمقراطية التمثيلية بوصفها حلقةً بين الداخلين والخارجيين، أو بين المؤسسة والشعب. دعونا نستكشف حالةً تجريبية لإثبات هذه النقطة.

في ١٩٩٢، عندما انهار نظام الأحزاب في إيطاليا، لم تكن الحركات وأساليب السياسة الشعبوية قد احتلت المشهد العام على نحوٍ واسع. ولكن، كما يكتب ماريو تاركي (Mario Tarchi)، كان الرأي العام، الرأي المهني والسائد في آنٍ، قد صار لديه استعداد جيد لتحوّل السياسة "المنادي بالشعبوية":

سيادة الرأي العام على المؤسسات، والإيمان بالفضائل الإعجازية للإنسان الذي كرّس نفسه لخير الشعب، والنزعة الاستفتائية، وتفوق المجتمع والاقتصاد على السياسة، وحق المواطنين الأفراد في فرض تفويض على الممثلين والغائه عندما يشعرون أنهم تعرضوا للخيانة أو سوء الفهم بإرسال رسالة إلى الحكّام عبر النسبة المئوية في استطلاعٍ من استطلاعات الرأي.<sup>٢</sup>

تجد الشعبوية تربةً خصبة في بلدانٍ كان فيها فقدان الثقة بالأحزاب والتحزب على أشده.

وعلى وجه الخصوص، ظهرت عصابة الشمال وبيرلوسكوني معاً في تسعينيات القرن العشرين بعد أن كان تطوّر الحزب المشخصن قد حدث بالفعل، بفضل بيتينو كراكسي، الأمين العام للحزب الاشتراكي الإيطالي. وكما يكتب ماورو كالكسي (Mauro Calise) في محاولته فهم ظروف نجاح بيرلوسكوني:

بات الخروج من الأنموذج السابق (الأحزاب الجماهيرية المنظمة) أكثر لفتاً للنظر مع العلاقة الشخصية والمباشرة التي أقامها بيتينو كراكسي بين

1 Mair, "Populist Democracy vs. Party Democracy," p. 87.

2 Tarchi, "Populism Italian Style," p. 137.



رئيس الوزراء الجديد والهيئة الانتخابية... بالفعل، كان صعود السياسة الشخصية في محاولة لخلق علاقة أكثر مباشرة بين الحكومة والهيئة الانتخابية مرتبطاً كذلك بالتأثير بشدة في تقليد حكم الأحزاب لصنع القرار جماعياً.<sup>١</sup>

أثناء هذه الفترة، كان نفوذ وتنظيم الأحزاب التقليدية يتراجعان بسبب الفساد وانتهاء الأيديولوجيات المستقطبة الخاصة بالحرب الباردة.<sup>٢</sup> ظهرت "حركة النجوم الخمس" في ٢٠٠٨، عندما أعاد الحزب اليساري، الحزب الديمقراطي (Partito Democratico)، تأسيس نفسه. تحققت إعادة التأسيس هذه على نحو واعي بهدف منع صنع نسخة طبق الأصل عن الأحزاب المنظمة القديمة؛ عوضاً عن ذلك سيصبح الحزب المعاد تأسيسه "مائعاً" و"خفيفاً" ويتجنب إنشاء مقرات محلية أو تسلسل قيادي من المستوى المحلي إلى الوطني.<sup>٣</sup> تُرجم أفول التماهيات الحزبية إلى أفول في مشاركة المواطنين (انتخابياً وارتباطياً)، كما تُرجم إلى توسيع المسافة بين المواطنين والمؤسسات.<sup>٤</sup> غير أنه لم يفض إلى مجال عام أكثر حصة. ولم يسفر عن أعداد أكبر من المصوتين المستقلين أو مصادر معلومات أكثر موضوعية وغير متحيزة.<sup>٥</sup> عوضاً عن ذلك أشرع الأبواب لأطراف فعالة وحركات سياسية جديدة أقامت سطوتها على ميدان عام أفرغ من الروابط الحزبية. لوحّت هذه الأطراف الفعالة الجديدة بلغة سياسة غير حزبية، وساعدها تنامي وسائل الإعلام التي كانت بمعظمها تجارية ومستقلة بصورة أساسية عن الأحزاب. نجحت الشعبية

1 Mauro Calise, "The Italian Particracy: Beyond President and Parliament," *Political Science Quarterly* 109, no. 3 (1994): 452.

2 Damian Tambini, *Nationalism in Italian Politics: The Stories of the Northern League, 1980–2000* (London: Routledge, 2001), chaps. 3, 4; Tom Gallagher, "Rome at Bay: The Challenge of the Northern League to the Italian State," *Government and Opposition* 27, no. 4 (2007): 470–485.

3 Filippo Tronconi, *Beppe Grillo's Five Star Movement: Organization, Communication and Ideology* (Oxford: Routledge, 2015).

٤ تناول الأدب هذا الموضوع بكثرة. وسوف اقتصر على ذكر عمل حديث كتب بالإنكليزية: Ignazi, *Party and Democracy*, particularly chap. 7.

٥ تناولت بالتفصيل هذه الحجة في كتابي:

Urbanati, *Representative Democracy*, pp. 38–39.

بالاستفادة من جماعة مواطنين مثلت جمهوراً عاماً غير محددٍ من ناخبين ضعيفي الانتماء للأحزاب والولاء لها.

يمضي تحويل الديمقراطية التمثيلية يداً بيد مع الشعبوية. تختلف السيرة التي تفضي إلى أفول ديمقراطية الأحزاب وفق كل بلد، لكن اتجاه تلك السيرة يتشابه دائماً على نحو لافت. عندما يبدأ نظام الهيئات الوسيطة الكثيف الذي شيده ديمقراطية الأحزاب التآكل، فإنه يحدث تأثيراً مشابهاً لتأثير الصندوق المظلم. تكون المكونات السابقة كافة مقلوبة: تنتهي حقبة الناشطين السياسيين، وكذلك حقبة المشاركة الانتخابية القوية. يصبح المجتمع أكثر سيولةً وفردانيةً وغير ميسس، ويغدو الرأي خاضعاً لسيطرة المؤسسات الإعلامية المركزية، سواء أكانت خاصة أم عامة. التلفزيون أولها، ثم تأتي تشكيلة من "وسائل الإعلام الجديدة" الأخرى من قبيل الشبكات الاجتماعية على الشبكة العنكبوتية. وأخيراً تتبع السياسة درب المشاهير وتبحث عن جمهور متلقين كاختبار لنجاحها. يحلّ الإيصار محلّ السمع بوصفه أداة المجال العام، ويشرع هذا المجال العام في إنتاج مجرد "صورٍ فعالة" بدلاً من التداول المعلن. الصندوق المظلم هو ديمقراطية جمهور المتلقين التي صوّرها مانان في كتابه. يمثل نموذج السياسة مسرحاً يكون فيه جمهور المتلقين الحكم النهائي. في إمكان فن الخطابة والرؤى أن يحفز جمهور المتلقين هذا، ويجعله ساذجاً في كثير من الأحيان، لكنّه في النهاية الجائزة المقبولة الوحيدة للمرشحين والزعماء. تسجل الانتخابات ما سبق أن دعمه جمهور المتلقين أو نبذه. في تنافس قائم بالكامل على جمهور المتلقين، حيث الأحزاب والتحزب أقل صلةً بالموضوع إلى حد كبير، لا يعلم المرشحون مسبقاً على أيّ جزء من جماعة المواطنين يمكنهم الاعتماد. يتعين عليهم بناء صورتهم وأسلوبهم ورسالتهم... وباختصار، عليهم بناء دوائرهم الانتخابية والقيام على كل الأعمال التي كانت الأحزاب تفعلها في السابق، لكن دون اعتماد على أيّ ضبط اجتماعي أو أيّ شيء مشابه. يُعدّ "خبراء الإعلام" مساعدين للمرشح، فهم خبراء في الأدوات اللسانية، وقادرون على إبداع التعبيرات الأكثر فعاليةً. بطبيعة الحال، لا يُفترض بهم احتواء طموحات الزعماء الشخصانيين، بل إطلاق عنانها<sup>1</sup>.

1 Manin, *Principles of Representative Government*, pp. 223-224.



تمثل ديموقراطية جمهور المتلقين نظام جشع الشعبية المفرط. وهذا يعني أن الانتصار الانتخابي في نظام كهذا هو أولاً وأخيراً انتصار الزعيم (أو الزعيمة) و"خبراء الإعلام" خاصته (أو خاصتها). إنه انتصارٌ مشهدي لأنه مبنيٌّ من الصفر تقريباً دونما دعم منظم من مناضلين أو أجهزة أو وسائل إعلام معتمدة. وهو مجرد انتصارٍ ثانوي لشعار الحزب؛ حقيقة الأمر أن هذا الشعار يُطمس، في مناسبات كثيرة، ويغدو وجه المرشح الصورة الوحيدة التي تحدد المجموعة السياسية والقائمة الانتخابية. كل هذا يعني أن ديموقراطية الأحزاب مهيأةٌ لإنتاج نقيضها: انكماش الحزب وتودد الاحتكارات الانتخابية للمركز. كما أن ضعفها الوظيفي، أو أفولها، مهياً لخلق شروط نزعة التيار السائد التي تحبذ الامتناع عن المشاركة في الانتخابات واللامبالاة السياسية. نزعة التيار السائد هي أحد الأهداف السهلة للشعبوية، لكنّها أيضاً عين الميدان الذي يرسخ إمكانية السياسة الشعبوية.

تقع النزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم في صميم العداوة التي تكنّها الحركات الشعبوية كافة لنظام الأحزاب. وهي تشير على نحو مباشر إلى اكتمال إلغاء الوساطة في العملية السياسية، وإلى تبسيط اللعبة السياسية. تفعل ذلك عن طريق الإبقاء على لاعبين فحسب: الشعب والزعيم<sup>١</sup>. يتواجه أنموذجا التمثيل هذان في ميدان الرأي: عالم الأفكار والصور والأحكام والتبريرات غير الرسمي الذي يمكن أن يتشكل فيه القبول والشرعية، وكذلك يمكن أن يتأكلا.

في مقدورنا اكتشاف هذا النمط السلوكي في الحالات الشعبوية كافة. وتؤكدده أدبيات سياسية وتاريخية واجتماعية وافرة على نحو لافت، درست حالات تتراوح بين أميركا اللاتينية وأوروبا. غير أنني أود في الصفحات القليلة المتبقية أن أتناول حركتين شعبويتين حديثتين للغاية. إحدهما فحسب تتولى الحكم حالياً، لكنهما ظهرا إلى الوجود أخيراً بهدف إحراز أغلبية وتولي الحكم، وتفعلان ذلك من دون أن تتخذا شكل حزب أو حتى في مواجهة حزب. إنهما "النجوم الخمس" و"بوديموس". وهما

١ يكتب إيف ميني وإيف سوريل أن الحركات الشعبوية كافة تبدي تحفظاً كبيراً، بل عداً، تجاه آليات التمثيل باسم تأكيد واحد جمعي لإرادة الناخبين أو الشعب:

"The Constitutive Ambiguity of Populism," in Mény and Surel, *Democracies and the Populist Challenge*, pp. 1-21.

تتبعان النمط السلوكي للحركات والحكومات الشعبوية التقليدية، ومن الأمثلة على ذلك أنهما تعيدان إنتاج إعلانات شافيز بشأن "السلطة الشعبية" المباشرة و"الديموقراطية التشاركية". وكما ذكرت، تتجسد هذه الأفكار في رعايتها لعدد كبير من الحركات الاجتماعية التي تدبر شؤون الخدمات الاجتماعية مباشرة (بمعنى أنها تديرها مباشرة بدلاً من أن تحكمها مباشرة). كان المقصود من هذه الخدمات الاجتماعية أن تحل محل الأحزاب السياسية، وتحوّل الانتخابات إلى "استفتاء تأكيد"<sup>1</sup>. وكما لاحظ كثير من الباحثين، يستفيد الزعماء الشعبويون في الطيف السياسي من الاستخدام الغزير لوسائل الإعلام لتحقيق أهدافهم. لقد عرض موفيت لمحة عامة دقيقة عن الحالات والدراسات التي تحلل "البناء التوسطي (للشعب) داخل الشعبويات المعاصرة" وتوثق هوس الزعماء الشعبويين بصنع صورتهم وصورة "شعبهم" وتعديلهما والتحكم بهما (إنه هوس يتشاطره جميع أنواع الشعبويين: الديموقراطيون وأولئك الذين يصبحون فاشيين). يشدد موفيت محققاً في لمحته تلك على طابع الشعبوية التمثيلي والتوسطي<sup>2</sup>. أما في أيامنا، فتظهر الديموقراطية الشعبوية ضمن "البيئة الدعائية" وتعمل أولاً وأخيراً على جمهور المتلقين. وهي تهدف إلى تفكيك الوساطة (أقله في صورها التقليدية) وتدشين نوع من آنية المشاعر والمعتقدات تتيحه وسائل الإعلام ويتطلبه الإنترنت وجمهور المتلقين. يهدف الشعبويون المعاصرون إلى استعادة السلطة على جمهور المتلقين، ولا يستفيدون من أفول الأحزاب الجماهيرية التقليدية فحسب، بل

1 López Maya and Panzarelli, "Populism, Rentierism," p. 252.

2 Moffitt, *Global Rise of Populism*, in particular chaps. 5, 6.

كتب إيكو أنّ وظيفة التلفزيون الدعائية لا تتمثل في منح وقت كل يوم للزعيم فحسب (أمرٌ نادرًا ما يكون ممكنًا في ديموقراطية دستورية)، لكنها تتمثل أيضاً في منح صوتٍ غير مرغوب فيه فرصة التحدث أولاً في سجال ومماهاته بالرأي الذي يجب مناقضته:

يعمل التلفزيون على هذا النحو: إذا كان هنالك سجال حول قانون ما، يُقدّم الموضوع وتمنح المعارضة فوراً فرصة تقديم اعتراضاتها كافة. يمكن توقع النتيجة: من يتحدث أخيراً هو المحقّق. إذا تابعت باهتمام البرامج الإخبارية التلفزيونية كافة، فسوف ترى هذه الاستراتيجية: يقدّم المشروع، يتحدث المعارضة أولاً، ويتحدث مناصرو الحكومة أخيراً. لا يحدث الأمر بالاتجاه المعاكس أبداً. لا يحتاج نظامٌ يعتمد على وسائل الإعلام إلى سجن معارضيّه. وهو لا يسكتهم بالرقابة، بل يكفّي بأن يجعلهم يقدمون حججهم أولاً.

(Umberto Eco, *Turning Back the Clock: Hot Wars and Media Populism: Hot Wars and Media Populism* [New York: Harcourt, 2006], pp. 144–145.)



كذلك من الثورة التكنولوجية في مجالي المعلومات والاتصالات. ومثلما استغلت الفاشية وسائل الإعلام الجديدة في أيامها (لاسيما المذيع وصناعة السينما)، كذلك تستغل الشعبوية التلفزيون والإنترنت، وهذا أكثر أهمية. وكما يظهر موفيت بقدر كبير من التوثيق الوافر، تبث وسائل الإعلام الجديدة الأداء الشعبي وتكره جميع السياسيين والأحزاب على تبني الأسلوب الشعبي في السياسة. يستطيع الزعماء التحدث مباشرة إلى الشعب، ويتوقون إلى عرض تعليقاتهم على السياسات اليومية عبر وسائط التواصل الاجتماعي تماماً كما يفعل المواطنون "العاديون". اعتيادية مناهضة مؤسسة الحكم مفيدة في هذا الصدد. وفي هذه المرحلة، لا تتحوّل بنية الأحزاب فحسب، إذ تغدو أحزاباً عفا عليها الزمن<sup>1</sup>. على هذا الأساس، أقترح أنه يتعين علينا التحدث عن تحويل شعبي للديموقراطية، أو ربما الأفضل الحديث عن تحويل للنمط الذي تتهيا الديموقراطية التمثيلية لاتخاذها في حقبة سيادة جمهور المتلقين.

### أفول الهيئات الوسيطة، وصعود ديموقراطية شبكة الإنترنت

في كتاب *Siamo in Guerra* [نحن في حالة حرب]، يزعم جانروبيرتو كازاليغيو (Gianroberto Casaleggio) وببيي غريلو - مؤسسا "النجوم الخمس" - أن هنالك حرباً تدور بين "العالم القديم" و"العالم الجديد". يمثل العالم القديم ديموقراطية الأحزاب والسياسة الحزبية والتمثيل السياسي، أما الجديد، فيمثله مواطنون أحرار مرتبطون أفقياً عبر الشبكة من غير منظمات وسيطة ولا انقسام بين "الداخل" و"الخارج". "لا ترغب شبكة الإنترنت في الوسطاء"، كما يلاحظان، وهذا يعني أن الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام التقليدية محكومة بالاختفاء<sup>2</sup>. وبالفعل، تُصوّر الأحزاب ووسائل الإعلام المعتمدة باعتبارها عوائق أمام الديموقراطية في وسع المواطنين التخلص منها بفضل الشبكة. بالعودة إلى الأفكار المطروحة في نهاية الفصل الأول، يمثل اندثار بنية الحزب التقليدية خطوة ضرورية في مسعى المضي قدماً نحو سياسة أكثر سيولة،

1 Moffitt, *Global Rise of Populism*, pp. 125-126.

2 Casaleggio and Grillo, *Siamo in guerra*, p. 86.

ومنح صوت للحكمة الجمعية، وهي قوة مستقلة وديموقراطية تتيح لها الشبكة الظهور والتعبير عن نفسها. ليست الرغبة في جعل الشبكة وسيلة لتعميق المشاركة ما يجعل مطلب "النجوم الخمس" جذرياً إلى هذا الحد، فهذه الرغبة معقولة تماماً. الجزء الجذري في مطلب الحركة هو حجتها المناهضة لمؤسسة الحكم، ومسعاها لإزاحة التنافس الحزبي والتداول السياسي بين الأحزاب. إنها الحجة التي تجعل "النجوم الخمس" "حزب اللا حزب" (كما ينص ميثاقها)، وهي تتماشى مع ثنائية الشعبوية بين "الديموقراطية الفولكلورية" و"الديموقراطية المعتمدة" (المصممة، كما سبق لي أن قلت، لإعادة توحيد "داخل" و"خارج" الدولة)<sup>١</sup>. إن طموح "النجوم الخمس" هو منح "الناخبين" سيطرة على المؤسسات، وخلق "برلمانية مباشرة" عن طريق إبقاء الممثلين على تواصل دائم مع المواطنين عبر الشبكة. يشير برنامج "النجوم الخمس" بكل بوضوح إلى أن الديموقراطية الرقمية (digital democracy) مرحلة متقدمة من الديموقراطية الرقابية (monitory democracy) التي يفترض بها أن تحل محل الأسلوب القديم للديموقراطية المباشرة<sup>٢</sup>.

لهذه الأسباب، معارضة مؤسسة الحكم هي أساساً معارضة للوساطة. فهي ترفض بخاصة الأحزاب والصحافة المحترفة التي غدت "الهيئات الوسيطة" الحديثة التي تجعل الحكم التمثيلي ممكناً. لقد استكشفت مختلف الانتقادات الموجهة إلى نموذج الحزب القديم، وفي ما يلي أودّ العودة بإيجاز إلى الانتقاد الموجه إلى وسائل الإعلام الرسمية. يترافق هذا الانتقاد في أيامنا بالاستخدام المباشر للإنترنت - من الشعب وزعمائه في آن - كوسيلة لإنتاج الأخبار وتأويل الوقائع والتعليق عليها. يبدو أن هذه الظاهرة تقوض تقسيم العمل وتحقق أسطورة أن الساحة العامة بأكملها توحدت في وقت واحد (إن لم يكن في مكان واحد).

وضع "الشبكات الرقمية" الثوري هو واحد من عوامل عدة تكمن خلف النهضة الشعبوية. وهو غير متعمد ويسهل إستراتيجيات حركات ما بعد الأحزاب شتى بطرق جديدة حقاً ولا تتماهى بالضرورة بالشعبوية. يظل للباحثين والمواطنين وجهات نظر

١ المرجع نفسه.

2 Roberto Biorcio and Paolo Natale, *Politica a 5 stelle: Idee, storia e strategie del Movimento di Grillo* (Milan: Feltrinelli, 2013), chaps. 1, 2.



مختلطة بشأن الإنترنت. بعضهم قابل هذه الثورة بمنطوقات منذرة بالشؤم بشأن التأثيرات الضارة لـ "فايسبوك" و "تويتر"، إذ يختلقان وينشران أنواعاً من الأكاذيب والمعلومات المضللة التي سرعان ما يستغلها زعماء طموحون. "تفتح شبكة الإنترنت حقلاً جديداً في وعينا الجمعي، بين 'الأخبار' القديمة الطراز وما جرت العادة على إطلاق تسمية الشائعات عليه: الشائعة، الأقاويل، كلام الناس"<sup>1</sup>. وكما الحال مع أزمة الحكم التمثيلي التي سبقت صعود الفاشية، ربما يتهياً للمرء هنا أيضاً أنه قد مرّ بمثل ذلك من قبل (déjà vu).

اشتهر غوستاف لوبون بدراساته عن سلطة جمهور المتلقين الصاعدة بوصفها قوة في وسعها تحفيز الناس الذين هم عدا ذلك عقلاء على تبني أبغض أوجه الإجحاف إذا انغمسوا في حشد. كذلك يعتقد كاس ر. سانستين (Cass R. Sunstein) أن الإنترنت قادرٌ على إنتاج حشود على طراز حشود لوبون مع أعضاء مجموعة "يبدو أنهم يظهرون دعماً لا يترزع لقضية، أو إيماناً راسخاً بحقيقة مفترضة، رغم أن معظمهم يشككون في سرائرهم في هذه القضية أو الحقيقة"<sup>2</sup>. يبدو معقولاً تحديد موضع ظاهريات التمثيل المباشر ضمن هذا الاهتمام القديم الجديد (الذي لا يكون أبداً حيادياً) بسلطة الأفكار والأساطير والصور - وكذلك سلطة الدعاية والترويج الحدي - في تشكيل جمهور المتلقين<sup>3</sup>.

يثبت الإنترنت قدرته على صهر المشاركة والتمثيل، وهو يفعل هذا على نحو سريع وزهيد التكلفة بالنسبة إلى المواطنين الأفراد. تمثل الشعبية في وقتنا الراهن سياسةً ميسورة التكلفة، وهذا أحد أسباب نجاحها. كذلك يثبت الإنترنت أنه في إمكان الشعب نفسه أن ينجز الحركات السياسية ويختار المرشح الانتخابي الوطني دون "تنظيم" أو "بنى حزبية". يضطلع الشعب مباشرةً في تقديم مطالبه التمثيلية وتماويه بالزعماء، وفي جمع المعلومات والأخبار. لقد أصبح ما أطلقت عليه تسمية الربيع

1 Tom Dowd, "The Netizen: News You Can Abuse," *Wired*, January 1997, p. 54.

2 Cass R. Sunstein, *On Rumors: How Falsehoods Spread, Why We Believe Them, What Can Be Done* (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2009), p. 42.

3 ثمة منجم من المعلومات والتحليلات المتبصرة في:

Garth S. Jowett and Victoria O'Donnell, *Propaganda and Persuasion*, 5th ed. (Los Angeles: Sage, 2012).

العربي أمثلة أسطورية لما يمكن أن يكون عليه التمثيل المباشر: في ذلك التحرك، كانت الهواتف الذكية و"سكايب" هي الوساطات (التقنية) الوحيدة. لا يشكك التمثيل المباشر في بنية صنع القرار غير المباشرة؛ إنه يشكك في تدبير صنع القرار وفي فاعليه. يمكن أن يتم التمثيل مباشرة، ويمكن أن يطالب به الممثل بوصفه مخلوقاً مستقلاً. يغدو الممثل في هذا النمط مؤشراً يختاره جمهور المتلقين، ولا يختاره حزب<sup>١</sup>.

يبدو أننا لم نول اهتماماً كلياً بعد بالآثار المترتبة على التمثيل المباشر. تتضمن هذه الآثار صلة أكبر بالعالم، وبأداء الوظائف التي تتعلق بتشكيل الرأي العام من داخل الساحة المحلية، وصهر الخاص والعام في تشكيل الأفكار والتعبير عنها. كما أنها إيذانٌ بنهاية أي تمييز بين أسلوبَي الخطاب، أو معايير إصدار الأحكام أو مبادئ التقسيم في المجالين الخاص والعام. تتطلب الاجتماعات المادية أن يخرج أشخاص ومواطنون من بيوتهم ويرتدوا ثيابهم التي تفرض عليهم تأدية دور عام، ويستخدموا لغة لا تعبّر مباشرة عن مشاعرهم، ويتجنبوا إصدار الأحكام بشأن أعضاء اللقاءات المشخصة إلى حدٍّ مفرط. باختصار: تقتضي لقاءات كهذه منهم أن يخلقوا شخصيات عامة من هوياتهم الشخصية. تُعدّ ساحة السياسة، حتى عندما تكون خارج المؤسسات، خارجيةً مقارنةً بالعالم الحميمي للعواطف والعلاقات العائلية، وهذا شرطٌ أساسي للمقابلات بين الغرباء. تقتضي السياسة تمييزاً بنيوياً بين الـ"داخل" والـ"خارج". يصح هذا الأمر حتى حين لا يشارك الوسطاء، كما حدث في جمعيات الحركات الطلابية في ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، وفي حركة "احتلوا وول ستريت" في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

قبل قدوم الإنترنت، كان التفاعل (وليس مجرد التواصل) يؤدي إلى نوع من أنواع الحضور الفعلي. كما أنه تضمّن تجربةً حيةً في المجال العام، كشكلٍ مختلفٍ عن المجال الخاص. غير الإنترنت هذا الأمر جذرياً. فالحركات الافتراضية واقعٌ بالغ الأهمية، حتى لو كانت هشةً بمرور الزمن. كما أنها مؤطرةٌ بأسلوبٍ لساني وبنية نحوية تماشيان مع اكتساب جمهور المتلقين أكثر من تماشيهما مع إقناع جمهور متلقين معيّن. وتمثّل لغتها التعبير الفوري للمشاركين الذين لا يحتاجون حتى إلى

١ تتوافق هذه الرؤية مع نموذج التمثيل بوصفه صياغة مطالبية وقد اقترحه ساوارد:

Saward, *Representative Claim*, chap. 2.



مغادرة بيوتهم كي يشاركوا، وتتيح لهم التواصل على نحو لا يختلف كثيراً عن تواصلهم الذاتي. كذلك، توفر الشبكات الاجتماعية قياساً سريعاً لشعبية المشاركين، وتعلم الامتثالية غير الارتكاسية بقدر ما تعلم الفاعلين أن المحاكاة تعمل على نحو أفضل من المبالغة بوصفها "استجابة عقلانية للحدود المعرفية (الخاصة بهم)".<sup>1</sup> الشعارات والصور والشذرات المكررة، تبدو جميعاً أشد فعالية من الرموز الجمالية التي استخدمتها الحركات الجماهيرية في سعيها لتحقيق التواصل والوحدة والسلطة. حتى رغم هذه الاختلافات البالغة الأهمية، سيرورة تشكيل التمثيل عبر بثّ الدعاية ليست بذلك الاختلاف عن الطريقة التي كانت عليها عندما ظهرت الحركات الشعبوية للاعتراض على نزعة المناداة بالبرلمانانية الليبرالية والأحزاب المعتمدة. إنها أسرع في تأثيرها فحسب.

يستخدم غريلو وإغليسياس الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي (وينظران لها) كوسائل سيعيد الشعب بها إنشاء صلة مباشرة بزعمائه وبالسياسة. إنهما يحاولان صهر القطبين الشعبويين: الجمعي والمفرد، الأكثرية والواحد. لا يبدعان جديداً، مثلما فعلت الحركات الشعبوية في الماضي. لكن التكنولوجيا الحديثة تمنح الزعماء الشعبويين فرصة لتحقيق نمط ما بعد الأحزاب للديموقراطية. إنه حلم أقدم من الديموقراطية الحديثة نفسها: حلم التخلص من الأحزاب. لكنه ليس من طبيعة الشعبوية استئناف الديموقراطية المباشرة أو استعادتها أو النهوض بها. والشعبوية الشبكية دليل إضافي على هذه الحقيقة. ولهذه الأسباب مجتمعة، يتعين علينا ألا نتسرع في قراءة هذه الإعلانات الجديدة للنزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم بوصفها "انبعاثاً" للديموقراطية المباشرة، حتى عندما يمكن أن تجعل وسائل التواصل والتفاعل هذا الأمر ممكناً. يكتب غارث إس. جوويت (Garth S. Jowett) وفيكتوريا أودونل (Victoria O'Donnell): "يغدو الإنترنت حالياً مصدراً متزايد الأهمية للمعلومات في مجتمعنا وبدأ في تولي الدور الذي أدّته مصادر الصحافة التقليدية... (إنه) أصبح الكابوس المستقبلي الذي أفزع جميع السياسيين: مصدر الاستفتاء اليومي على تصرفاتهم".<sup>2</sup>

1 James Surowiecki, *The Wisdom of Crowds* (New York: Anchor Books, 2005), p. 58.

2 Jowett and O'Donnell, *Propaganda and Persuasion*, p. 160.

تختلف موجات الاعتراضات المناهضة لمؤسسة الحكم الأخيرة كثيراً عن الثورات السابقة أو الانتفاضات الشعبية (سنوات ١٨٤٨ و ١٨٧١ و ١٩٦٨)، رغم أنها قد تُقرأ بوصفها إعادة تأكيد لمثل الديمقراطية الأعلى الكلاسيكي "السلطة للشعب". دافعت تلك الأحداث "القديمة" عن استقلالية المواطنين السياسية ومشاركتهم في صنع القرار. وباسم ذلك المبدأ، احتجّت على التوزيع الضيق للسلطة الانتخابية (١٨٤٨)، وطالبت بتمثيل مع تفويض إلزامي (١٨٧١)، وسعت إلى توسيع الديمقراطية في المجتمع (١٩٦٨). لكنّ هذه الموجات الأحداث للاعتراض على سياسة التمثيل لا تدافع عن الاستقلالية السياسية وفق الأسلوب الديمقراطي الكلاسيكي، ولا عن توسيع السيادة مثلما فعلت في الماضي سلطة المواطنين المباشرة مقابل سلطتهم غير المباشرة<sup>١</sup>. وبإعادة صياغة عبارة بيير روزانفالون وجون كين (John Keane)، أود القول إنّ موجات الاعتراض الحديثة على السياسة التوسّطية والتأسيسية تشهد على رغبة في ضبط ومراقبة المؤسسات والزعماء. إنها تمثل رغبة في الإمساك بمقاليد ضرب من سلطة سلبية، وتطالب بالمحاكمة المباشرة بدلاً من التفتيش ومن تمثيل سلطة إيجابية لصنع القرار، وستسعى إلى إحداث موجة مباشرة للمحاكمة بين المواطنين والمنتخبين. وهي تشهد على رغبة من جانب المواطنين في تفتيش رقابي وديموقراطية مراقبة. طموح هؤلاء المواطنين هو مشاركة عينية وحكمية. بوجه عام هم يهدفون إلى الإشراف وليس الحكم المباشر<sup>٢</sup>.

تتطلب ممارسة الديمقراطية التمثيلية في بثّ مباشر أو حيّ شفافية. يرغب المواطنون في مشاهدة ما يفعله الزعماء، وفي إرسال ردود أفعالهم، وفي أن يقدموا إليهم اقتراحاتهم بشأن كيفية التعامل مع الخصوم السياسيين والمؤسسات. يرغبون أساساً في التفاعل مع الممثلين من سكينه بيوتهم مثلما يفعل المتفرجون مع الممثلين على خشبة المسرح الذين يكتفون أنفسهم آنذاك مع ردّ فعل المتفرجين (إن استطاعوا). وبدلاً من ديموقراطية مواطنين متمتعين بحكم ذاتي يرغبون في البتّ مباشرة، تعيدنا

١ حاولت المقارنة بين هذه الظواهر الجديدة والثورات والانتفاضات السابقة في كتابي: Nadia Urbinati, *Democrazia in diretta: Le nuove sfide alla rappresentanza* (Milan: Feltrinelli, 2013).

2 Rosanvallon, *La contre-démocratie*, chap. 2; John Keane, *The Life and Death of Democracy* (New York: Simon and Schuster, 2009).



هذه القصة الجديدة تماماً ظاهرياً عن التمثيل دون وساطة إلى عامة روما. إذ كانت العامة تتفاعل مع زعمائها في الساحة العامة ليس لاستبدالهم في الحكم، بل لتشعر أن في إمكانها التحكم فيهم عن طريق فرض عبء التفتيش. جعلت العامة رغبة النخب في السلطة مكلفة، وكانت الخصوصية هي الثمن الذي تعين على النخبة دفعه. البتّ الحي أو المباشر هو النسخة المعاصرة للفكرة عينها، إذ يفرض عبء التفتيش على أولئك الذين يمارسون السلطة.

لهذه الأسباب، لا تتضمن حظوظ الشعبوية في الديموقراطية المعاصرة أفول ديموقراطية الأحزاب التقليدية فحسب؛ إنها تتضمن أيضاً أفول أسطورة الحكم الذاتي المباشر، وتوثق تأثير التوسط التكنولوجي في عملية التواصل والتفاعل، وهو عامل بالغ الأهمية من خارج السياسة. لقد جرى تجاوز الأحزاب السياسية بوصفها أحزاباً عفا عنها الزمن مثلما جرى تجاوز وسائل نشر المعلومات والتواصل القديمة، ومعهما تقسيم العمل الذي أدار دفة تشكيل الرأي في الديموقراطية التمثيلية. يعزز الإنترنت الروح الداخلية المنشأ للشعبوية والدفع للتغلب على أي وساطة تفصل الشعب عن السياسة وزعيمه. تستلزم السياسة التمثيلية حكماً مؤقتاً وعن بعد: سياسة مرجأة. وهي تعمل عبر الدورات الانتخابية والعلاقة التي تجعلها الأحزاب ممكنة بين المواطنين والمؤسسات. تفعل ذلك لأنها ترغب في تجنب التعامل مع أفراد منفصلين وأولئك الذين لم يستفيدوا من التوجيه الهيكلي في تشكيل آرائهم. أمّا الشعبوية، فهي سياسة حاضرة (presentism) ومجاورة، رغم أن هاتين السمتين تتمظهران بشكل مرئي ومسموع، وليس عبر إرادة البت. تلمس الشعبوية الأشياء التي تتدخل بين الشعب ومؤشر تمثيل الشعب.

هل يشير هذا النمط الجديد من الشعبوية إلى قدوم نزعة أفقية (horizontalism) ناجحة وإلغاء تراتبيات الزعامة كما يقترح مناصروها وزعماءوها؟ ينتهي مطاف هذا الكتاب إلى حالتين لافتتين من حالات الشعبوية الجديدة: "النجوم الخمس" الإيطالية و"بوديموس" الإسبانية. إنهما الحالتان الأكثر جرأةً ومشهديةً للانتفاضات الشعبوية التي تحدثت الأحزاب السائدة في السنوات الأخيرة. أتت إحداهما من اليسار، والأخرى من موقع أكثر وسطيةً، لكنهما حاولتا خلق ديموقراطية حركة بغية إعادة

الحكم إلى الشعب عبر التمثيل المباشر. بطبيعة الحال، لم يكن في إمكان أحد أن يتنبأ بالمستقبل كي يتوقع ما قد يفعله حزبا اللاحزب هذان إذا نجحا في تشكيل حكومة. ومع ذلك، في وسعنا تفحص الميل نحو إضفاء الطابع العمودي أو فرط القيادية الذي شرعت الحركتان في إبدائه حالما حاولتا العبور من شعبية حركة إلى شعبية مواجهة انتخابياً.

## الشعبوية الرقمية

بحلول تسعينيات القرن العشرين، كان بيبي غريلو معروفاً على نطاق واسع بالفعل بين الجمهور الإيطالي كممثل هزلي. حينما ترك التلفزيون الوطني، جدد مسيرته المهنية في المسارح وساحات المدينة بتنصيب نفسه ناقداً راديكالياً لمدينة الرشي (tangente) (منظومة الفساد السياسي الوطنية التي كشف عنها المدعون العامون عام ١٩٩٢). بالتحدث باسم "المواطنين العاديين" (la gente)، وليس باسم "الشعب" الأكثر سياسية (على هذا عرّفت حركته باسم gentismo)، عمّم غريلو تنديده بـ "الطبقة المغلقة" عبر الخطابة والهجاء. وقد حوّل نفسه بحلول ٢٠٠٥ من خطيب منصة صغيرة إلى محرّض سياسي حقيقي. كان هذا التحول يعود بقدر لا يستهان به إلى عمله في مدونته الشخصية (beppegrillo.it) التي رعتها شركة روبرتو كازاليجيو للإنترنت والنشر (التي تتصدّر إدارة الاتصالات والتسويق الرقمي في إيطاليا)<sup>١</sup>. دمج غريلو بين نوعين من الساحات العامة - الساحة الفعلية والافتراضية - وحوّل فعل المشاركة عن طريق تشاطر الآراء إلى محرك لحركة اعتراض ومشاركة جديدة. كان هدفه النهائي التغلب على حكم الأحزاب (partitocracy) وإنشاء ديموقراطية غير حزبية. ومنذ عروض غريلو الشعبية الأولى على المسارح، أسس خطابه على قضايا تتعلق بالتحزب كالشفافية والنزعة إلى مناهضة مؤسسة الحكم والاستقامة، وقرن هذه الأيديولوجيا بـ "المعتقدات والانقسامات القائمة مسبقاً" التي تتخطى الانتماءات

١ منذ البداية، اجتذبت المدونة اهتمام الصحافة الدولية التي قيّمته بوصفها إحدى أهم المدونات، واكتسبت المدونة إعجاب جوزيف ستيفلنز ودعمه.



والولاءات الحزبية. وقد أمسى ذلك أساس "شعب منصة" "النجوم الخمس"<sup>١</sup>. أسست "النجوم الخمس"، حزب اللاحزب، رسمياً في ٢٠٠٩ كحركة شبكية وصحيفة. سعت إلى تجاوز الهيئات الوسيطة، بما فيها الحكم التمثيلي والحزب ووسائل الإعلام المعتمدة. سُجّل اسم الحركة وشعارها في غرفة تجارة ميلانو بغرض التشديد على فكرة أنّ الحركة جمعية خاصة وليست سياسية. لم ترغب الحركة إلا في أن تكون جمعية مدنية لا حزباً سياسياً تقليدياً. تمثلت إستراتيجيتها في تصفية الأحزاب ووسائل الإعلام المعتمدة كافة أكثر مما تمثلت في زيادة المشاركة. وبهذا، تحوّل الديمقراطية الإيطالية من الأسفل إلى الأعلى ومن الخارج إلى الداخل. ماهي كازاليغيو الذي كان مثقف الحركة وملهمها الأخلاقي الشعبوية بالديموقراطية المباشرة، وأعلن أنّه "فخورٌ بأن يكون شعبوياً إلى جانب آلاف وآلاف الشعبويين... إنّ الأشخاص الذين يعملون في المؤسسات ويتحملون واجب خدمة الشعب لا يمكن أن يكونوا فوق الإرادة الشعبية. إذاً، نحاول تقديم أدوات جديدة للديموقراطية المباشرة في بلد لا توجد فيه ديموقراطية"<sup>٢</sup>.

انتسب كازاليغيو إلى شركة الكمبيوتر الرائدة Olivetti، وكان مأخوذاً بمفهوم أدريانو أوليفيتي (Adriano Olivetti) الحالم بديموقراطية تكنوقراطية وتعاونية ومن غير أحزاب<sup>٣</sup>. وعلى هذا الأساس، سعى إلى تحرير جماعة المواطنين الإيطاليين من الأحزاب و"الأخبار الكاذبة" التي اعتقد أنّ وسائل الإعلام الرسمية كانت تختلقها. أنشأ وغريلو حركةً مكوّنةً من أساليب مختلفة من الممارسات السياسية التي: (١)

1 Gerbaudo, *Digital Party*, p. 15.

2 "V-Day, Casaleggio: Orgoglioso di essere un populista," DirittoNews.it, December 1, 2013, <https://www.youtube.com/watch?v=OZ3SCKSCLow>

انظر أيضاً:

Corbetta and Gualmini, *Il partito di Grillo*.

٣ عام ١٩٤٩، وبعد بضع سنوات فحسب من ولادة الحزب الديمقراطي الإيطالي، نشر أوليفيتي تبريراً هو الأوضح والأكثر جذرية حول ضرورة إلغاء الديمقراطية للأحزاب، وذلك في كتاب عنوانه: *Democrazia senza partiti*، أعلن حلم مجتمع متعاون يحكم نفسه بنفسه ومكوّن من "جماعات" وظيفية يجب أن تبقى معاً عبر فلسفة تفرّيع السلطة وأخلاق المشاركة المسؤولة في تنظيم الحياة الجمعية والاقتصاد والسياسة. (نشرت نسخة بالإنكليزية بعنوان *Democracy without Political Parties* عام ١٩٥١ في دار Community Movement التي نشرت أعمال أوليفيتي).

تمحورت حول الحضور المباشر لرأي المواطنين (باستخدام اللقاءات "الثقيلة" (بالحضور الشخصي) و"الخفيفة" (القائمة على الإنترنت) (٢) اقتصر اعتمادها على المدونين الأفراد وحركات الرأي. أدرج غريلو "النجوم الخمس" ضمن حركة مناهضة الحزبية العابرة للحدود الوطنية، التي تعود بجذورها إلى بيان سيمون فيي (Simone Weil) لعام ١٩٤٣، Note sur la suppression générale des partis politiques [حول إلغاء الأحزاب السياسية كافة] (الذي كتبه أواخر حياتها).<sup>١</sup>

لعل الجمع بين الاستفتاءات القائمة على الإنترنت والتواصل على الإنترنت، وبين اللقاءات الشخصية وتعميم الأخبار، هو المساهمة الأكثر أصالةً لغريلو في السياسة الديمقراطية، حتى لو لم تكن ناجحةً تماماً. لكنّها لم تكن مساهمته الوحيدة.<sup>٢</sup> فمنذ البداية، كانت أهدافه أكثر طموحاً. لقد سعى إلى جعل مدونته فاعلاً سياسياً بكلّ ما في الكلمة من معنى. أرادها أن تجمع الوظائف القديمة والجديدة: اجتذاب الأتباع وخلق هوية متينة، وتكوين خبرة واسعة النطاق وقادرة على جمع الأخبار وتعميمها، وإدارة مجموعات اللقاءات التي ستثير المشكلات وتعرض على مؤسسة الحكم، وإطلاق منصات للنقاش، والتحضير للدعاية والتعبئة.<sup>٣</sup> ادّعت "النجوم الخمس" أنّ طرائقها

1 Simone Weil, *On the Abolition of All Political Parties*, trans. Simon Leys (Melbourne: Black, 2013);

وانظر:

Damiano Palano, *La democrazia senza partiti* (Milan: Vita e Pensiero, 2015).

٢ استعادت الملتقيات بعض ممارسات النشاط الديمقراطي التقليدي، وتربطها المنصة بممثلين عن "حركة النجوم الخمس" في المؤسسات. البغية من منصة روسو هي تنظيم الديمقراطية الرقمية بأسلوب أكثر منهجية، إذ تتلقى اقتراحات القوانين من المواطنين وتسمح بمناقشة المقترحات التي ينبغي أن يقدمها المرشحون مسبقاً في المؤسسات. غير أنّ هذه الأداة موضوع انتقاد وغرلة قانونية لأنّ مالكها السري هو دافيد كازاليغيو (Davide Casaleggio)، وهو ابن المرحوم المؤسس، ولا تقدّم أيّ ضمانات بتطبيق إجراءات المشاركة والمراقبة.

٣ في البداية، مارست الحركة أنماط استشارة مألوفة في الديمقراطيات المعاصرة (تستخدم في عملية المراجعة الدستورية في أيسلندا)، كمجالس المواطنين التداولية والميزنة التشاركية وأشكال متنوعة من هيئات محلفي الاستشارة الشعبية، تكون فيها الصور متنوعة بتنوع الديمقراطية التداولية والانتخابات ووظيفة القرعة مجتمعة. حول "هيئات محلفي المواطنين" والنماذج الأخرى من مجالس المواطنين، انظر:

Archon Fung and Erik Olin Wright, eds., *Deepening Democracy: Institutional Innovations as Empowered Participatory Governance* (London: Verso, 2003); and Hélène Landemore, "Inclusive Constitution-Making: The Icelandic Experiment," *Journal of Political Philosophy* 23, no. 2 (2015): 166-191.



عامةً وشفافةً بالكامل، وتبنت تقنية البث الحي عندما تقتضي الضرورة تداولاً محلياً أو وطنياً<sup>١</sup>. وفي غضون أشهر، أضحت مدونة beppegrillo.it حركةً سياسية وأنجبت حزباً انتخابياً، لكن من غير أن تتحوّل بنفسها إلى حزب انتخابي<sup>٢</sup>. والأهم من ذلك أنّ منصة ”النجوم الخمس“ لم تطالب بأفقية كاملة لكنّها بالأحرى نصّبت نفسها كـ”حكم الجدير (meritocracy) الديمقراطي“ ووزعت الترشيحات والوظائف على أساس الكفاءة لا العضوية الحزبية. لعلّ أكثرها شهرةً أنّ اختيار المرشحين لانتخابات رئاسة بلدية بارما لعام ٢٠١٢ جرى عن طريق جمع السير الشخصية وعقد اجتماع لجنة ضمن الحركة. يتضمن التركيز على الكفاءة بدلاً من التحزب مفهوماً في السياسة يزعم أنّه يستند إلى معرفة ”موضوعية“ بالمشكلات الاجتماعية عوضاً عن الاستناد إلى سلطة الخبراء التكنوقراطية. إذًا، واقع الأمر أنّ ”النجوم الخمس“ تتميز بأسطورة موضوعية وضعانية. أقترح إطلاق تسمية نظام موضوعي (objectocracy) على هذه الأسطورة. كانت مدونة غريلو، قبل أن تصبح محرك ”النجوم الخمس“، منصةً لجمع الأخبار وتعميمها. وقدّمت تقديرًا ”حقيقياً“ و”موضوعياً“ للمشكلات، على عكس وسائل الإعلام المتشبّثة برأيها والصحافة المعتمدة. منذ اللحظة الأولى، كانت أسطورة الموضوعية علامةً مميزة للحركة؛ وكما رأينا، يبدو أنّها تشبه أثرًا من آثار مناهضة الحزبية. كان هدف إلغاء السياسة البرلمانية مكوّنًا أساسياً في شعبية ما بعد الأحزاب القائمة على الإنترنت هذه (بالفعل، كان غريلو يصرّ على هجماته على التمثيل التفويضي غير المقيّد).

لكن عندما تنامت الحركة، وعندما أضحت أكثر انخراطاً في الإدارات المحلية

١ بث على الهواء الاجتماع الذي عقده في شباط/فبراير ٢٠١٣ زعماء الحزب الديمقراطي و”حركة النجوم الخمس“ لنقضي إمكانية بناء حكومة تحالفية، وقد أخفق الاجتماع بالطبع. كان عقد مفاوضات علنية إستراتيجية دعائية استخدمتها ”النجوم الخمس“ لبرهنة أنّها لن تقبل أبداً سياسة التحالف. حول الإنترنت بوصفه ”يولد النفاق“، في حين يزعم ترويج الشفافية، انظر:

David Runciman, “Political Theory and Real Politics in the Age of the Internet,” *Journal of Political Philosophy* 25, no. 1 (2017): 18.

٢ أبلت ”النجوم الخمس“ بلاءً حسناً في الانتخابات الإدارية لعامي ٢٠١٢ و٢٠١٦؛ ظفرت بالسيطرة على مجلس البلدة وبمنصب عمدة بارما، إحدى أغنى المدن الصناعية في الشمال، وبمنصب العمدة في كل من تورين وروما. وصلت الحركة إلى البرلمان بما يعادل ٢٥% من الأصوات في انتخابات شباط/فبراير ٢٠١٣.

والمؤسسات الوطنية، تعيّن عليها اعتماد بعض الخيارات البراغمية. تضمن ذلك حاجةً إلى بناء تنظيم أفضل، وتحديد برنامج للحكم، وتعيين زعامة دونما الرجوع إلى تصويت الإنترنت غير المراقب وحده (لم يتطلب هذا المنهج نصاً قانونياً، ولذلك لم يشارك في عملية التصويت إلا أقلية من المسجلين في المدونة). لكن الحركة - على نحو أخص غريلو - رفضت اعتماد تلك الخيارات. قد نقرأ هذا الأمر بوصفه دليلاً على ملاحظة شاتشنايدر الشهيرة عام ١٩٤١ ومفادها أنه "لا يمكن تصوّر" الديموقراطية الحديثة دون أحزاب. السؤال بالفعل هو: أي نوع من الأحزاب تتطلبه الديموقراطية؟

تشير معظم الانتقادات الموجهة إلى "النجوم الخمس" إلى الشخصية القاتلة لزعامتها. حدثت هذه الشخصية عندما باتت "الحركة" حزباً بحكم الأمر الواقع، لكن دونما اعتراف بذلك. أخفق الحزب، الذي لم يكن حزباً، في تصميم تنظيم يستطيع التحقق من زعمائه ومراقبتهم ويحول دون مشاركة زائفة في صنع القرار. كما أنه أخفق في كبح جماح تحركات غريلو شبه الاستبدادية (لأنه لا يزال رسمياً مجرد "ضامن" للحركة)، وبدأ غريلو فصل الممثلين المنتخبين من الحركة، ما يُظهر أنه يعتبر حق المواطنين في الاقتراع أقل أهمية من حركته (يوكد هذا الأمر الطابع الفئوي لشعبوية "النجوم الخمس"). يوكد مثال "النجوم الخمس" تأكيدات كانوفان بشأن مفارقة الشعبوية؛ أعني عجزها عن التوفيق بين ديموقراطية خلاصية وديموقراطية براغمية. ليس في وسع "النجوم الخمس" حل مشكلاتها دون تغيير نفسها، ولا تستطيع رعاية طموحها في خلق ديموقراطية رقمية دون تنظيم حزبي<sup>١</sup>.

كانت مدونة bepeggrillo.it، ولا تزال إلى حد ما، ركيزة الحركة، وكانت لسان حال تحوّل جذري لتنظيم وتواصل سياسيين. غير أنّ المسار من الحزب إلى الإنترنت وجد أخيراً موقعاً أكثر تكنوقراطية مع افتتاح روسو، وهو الاسم الرمزي الذي أعطي لمنصة تفاعلية على الإنترنت، والمقصود منها إتاحة التواصل المستمر بين مواطني

١ نجد في: Biorcio and Natale's *Politica a 5 stelle* وصفاً وتحليلاً لبرنامج "النجوم الخمس" لجهة أنه يتضمن خمس نقاط رئيسية: إعادة تعريف للعلاقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة، والدفاع عن البيئة، وتحسين وتوسيع منظومة الرعاية الاجتماعية، وزيادة ميزانية التعليم الحكومي والبحث الأكاديمي، والحد من القوى العظمى في المجال الاقتصادي.



”النجوم الخمس“ ومؤسساتها (يستطيع المواطنون اقتراح قوانين، والمنصة مبرمجة لاختيار الاقتراحات وترشيحها بطريقة محايدة قائمة على معايير تقنية فحسب: التوافق مع الدستور وأفكار الحركة). تهدف منصة روسو إلى تغيير النظام المؤسسي – والبرلمان بالطبع، الذي يمكن أن يعتمد، نظرياً على الأقل، على تفاعل مباشر مع المواطنين – وفي النتيجة تحويل المنتخبين إلى مجرد مندوبين، كما الحال في نظرية جان جاك روسو. أما في الواقع، فهذا التحوّل نحو هياكل الإنترنت يظهر سيناريو مقلّماً للغاية، يعبّئ فيه إله من آلة (deux ex machina) النظام نشاط العالم الواقعي وينسقه، وهو دافيد كازاليغيو (Davide Casaleggio)، ابن الشريك المؤسس لـ ”النجوم الخمس“ وخليفته في السلطة. يندمج المالك والمنتج والإستراتيجي في شخص زعيم الكواليس هذا (بالفعل إله من آلة) الذي يوجه ويلهم المنتخبين وكذلك الحكومة حالياً من دون نظام تحكم ومراقبة عام أيّاً كان، لأنّ منصة روسو مشروع خاص.

أبدعت ”النجوم الخمس“ أيضاً في حقل المعلومات وتشكيل الرأي. إضافة إلى تحجيم غريلو للأحزاب، دافع منذ البداية عن ”تحرير“ تكوين الرأي من وسائل الإعلام التقليدية وصناعة المعلومات باسم ”الصحافة الأفقية“. لطالما ادّعت مدونته أنّها المصدر الأكثر صدقية للمعلومات بالنسبة إلى أعضائها، وتعيّن على مدونيتها أن يكونوا مواطنين – عصامين كشرلوك هولمز (Sherlock Holmeses) – يجمعون البيانات ويجرون التحقيقات وينشرون الأخبار. أعلن أنّ مصادر المعلومات الرسمية غير موثوقة وتجاوزها الزمن، واعتبر الصحفيون المحترفون بقايا نظام احتكاري قديم لصنع الرأي يخدم مؤسسة الحكم. لا يزال تأثير إلغاء مهنة الصحافة صعب التقييم، وهو يتجاوز خبرة حركة غريلو (وهذا الكتاب). لكنّه يعد بأن يصبح أحد أهم العوامل في سيرورة تحوّل الديموقراطية التمثيلية ونظام الأحزاب.

مع ذلك، الأسئلة التي يطرحها غريلو ذات صلة بالموضوع. إنّه يثير أسئلة تتعلق بحقيقة أنّ المواطنين لا يملكون فرصاً متساوية في الوصول إلى سوق الأفكار، وأنّ بعض المواطنين أو المجموعات يتمتعون بصوت أعلى من الآخرين بسبب الثروة المادية التي يمتلكونها ويستطيعون توظيفها لتضخيم أصواتهم ومواصلة أجنداتهم بطريقة أسهل. تتطلب وسائل الاتصال التكنولوجية – التقليدية (المطبوعة) أو الحديثة

(الرقمية) - المال، والمال يجلب المصالح الخاصة وأوجه التفاوت الاقتصادي إلى السياسة. لقد انتهكت المساواة على نحو جوهري، ويمثل هذا الأمر تحدياً بالنسبة إلى الحرية السياسية<sup>١</sup>.

## ديموقراطية شبكة الإنترنت لحلّ مأزق ميشيل؟

تعود مفارقة كانوفان مع حالة "بوديموس" الإسبانية. فمؤسسها، بابلو إغليسياس، أستاذ في العلوم السياسية ونجمٌ إعلامي عرفه الجمهور الإسباني تمام المعرفة قبل بزوغ حركته. انبثقت "بوديموس" من حركة "المستنكرين" التي تعود إلى ٢٠١١. وسرعان ما أضحت تعبيراً عن "ديموقراطية جمهور المتلقين" مع أهداف صريحة بأنّها لا حزب وتفعّل ديموقراطية مباشرة قائمة على الشبكة العنكبوتية، المقصود منها التغلب على نخوية التنظيمات والانقسامات الأيديولوجية التقليدية بين اليسار واليمين<sup>٢</sup>. إنّها حركةٌ انتشارية وقادرة على ضمّ الحركات الاجتماعية والاحتجاجية القائمة. كما أنّها "هجينّة" بوصفها "لا حزب"، لأنّها تجمع الممارسات التشاركية مع عناصر عمودية، في حين أنّها تعدّ بتجنب "الترتيب الهرمي"<sup>٣</sup>. ورغم أنّ بعض التحليلات تربط "بوديموس" بالحركات الفوضوية ورفضها التمثيل، فإنّ الحركة لم تقترح ديموقراطية مباشرة ولا ترغب فيها. وهي لا تنتقد الأحزاب التقليدية من وجهة

1 Chris Demaske, *Modern Power and Free Speech: Contemporary Culture and Issues of Equality* (Lanham, MD: Rowman and Littlefield, 2009), pp. 39-41.

كان لويس برانديس هو الذي قدّم عام ١٩٢٠ حجة حرية المواطن في الكلام وارتباطها المباشر بمبدأ تقرير المصير، وراجعها أخيراً روبرت تشارلز بوست:

Robert C. Post, "Recuperating First Amendment Doctrine," *Stanford Law Review* 47 (1995): 1249- 1281.

تطّرت إلى هذا الموضوع في الفصل الأول والخلاصة من كتابي:

Urbinati, *Democracy Disfigured*.

٢ في التحليل التالي، استندت بقوة إلى المخطوط المذكور سابقاً:

Nadal Alsina, "From 'Horizontal' to 'Vertical'."

3 Zeynep Tufekci, "Capabilities of Movements and Affordances of Digital Media: Paradoxes of Empowerment," Connected Learning Alliance, January 9, 2014, <https://dmlcentral.net/capabilities-of-movements-and-affordances-of-digital-media-paradoxes-of-empowerment/>



نظر الديموقراطية التشاركية، بل تنتقدها لأنها تتصور أنها أخفقت في تمثيل "نا". اقتضت الرغبة في أن تُمثّل بشخص غير "ها" بحثاً عن تمثيل أكثر إخلاصاً وفعالية. لكن هذا التمثيل الجديد سيكون مع ذلك تمثيلاً. وبكلمات زعيم من أكبر زعماء الحركة هو إنيجو إريخون (Íñigo Errejón): "لقد اتسعت الفجوة بين الممثلين والممثلين، ما يفضي إلى ما يدعوه علماء السياسة 'جفاء'، يمكن أن يفهم على الصعيد الشعبي بأنه 'طلاق'".<sup>1</sup>

كان التنظيم ووسائل التواصل الاجتماعي إستراتيجيتين متكاملتين للحركة من أجل اكتساب الثقة التمثيلية مجدداً، وفق "نموذج تشاركي متشابك". منذ بدايات "بوديموس"، كان جمهور المتلقين ميدانها الأكثر أهمية. فمنذ ولادتها، أعلن زعيمها إغليسياس (الذي كان معروفاً على نطاق واسع بالفعل من البرامج الحوارية التلفزيونية، كما أشرت)، أن "استديوهات التلفزيون باتت البرلمانات الحقيقية" وأطلق برنامجه من محطة تلفزيون مدريد المحلية. سرعان ما تنبأ الباحثون بأنّ الحزب الجديد المناهض للأحزاب كان يستحضر، باعتماده على شخصية إعلامية، "سمة إسبانية لسياسة الأحزاب تُدعى 'الشخصانية' (personalismo)، تتمحور بمجملها حول سياسة زعامة كاريزمية"<sup>2</sup>. كانت الزعامة الشعبوية تتوقف على حركة ليست حزباً أرادت "بوديموس" أن تكونها بحدود أيديولوجية واهية. فقد كانت منذ تأسيسها أكثر من حركة جامعة، بدوائر أو مواقع محلية للنقاش منتشرة في أرجاء البلاد. تمثّل هدف إغليسياس في خلق "حزب مائع، دون حدود واضحة بين الداخل والخارج". وهو أسلوبٌ سعت إليه بضراوة أحزاب تقليدية، مثل الحزب الديموقراطي في إيطاليا، من أجل توسيع هيئاتها الانتخابية مع تقليل أعباء التنظيم على الزعيم، وفي النتيجة تقليص دور المناضلين وخصوصية الحزب الأيديولوجية.<sup>3</sup>

1 Errejón and Mouffe, *Podemos*, p. 25.

2 Cristina Flesher Fominaya, "Debunking Spontaneity: Spain's 15-M / Indignados Autonomous Movement," *Social Movement Studies* 14, no. 2 (2015): 142-163.

3 من أجل تحليل لميثاق الحزب الديموقراطي في إيطاليا (الذي تأسس عام ٢٠٠٨) وعواقب الاستفتاء التي أدت إليها إقامة انتخابات أولية مفتوحة لاختيار أمين الحزب، انظر:

Antonio Floridia, "Modelli di partito e modelli di democrazia: Analisi critica dello Statuto del PD," in *Il Partito democratico: Elezione del segretario, organizzazione e potere*, ed. Gianfranco Pasquino (Bologna: Bononia University Press, 2009), p. 223.

هدفت "بوديموس" إلى تحييد التمييز بين أعضاء الحزب والمتعاطفين معه. واتبعت بهذه الطريقة نموذج الفوق-حزب للتغلغل في كثير من المجموعات الاجتماعية دونما استنساخ منطق شكل الحزب الجماهيري وتنظيمه الكبير. أدى هذا المنهج وظيفتين في الآن عينه، إذ وُحِدَ الشعب بوجه عام بعيداً عن مصالحه ومطالبه المختلفة، واعتمد وجه زعيم كرمز لتوحيده. إن تكوين ذات جمعية بحدود أيديولوجية نادرة - أو حتى دونما حدود أيديولوجية - مهمة لا يمكن إنجازها إلا بالاعتماد على زعيم. أظهر مؤتمر ٢٠١٥ النتائج الشخصية والمركزة لهذا الحزب اللاحزب. ولجعل الحزب فعالاً، تعين على "بوديموس" التغلب على النزعة الفئوية الراديكالية التي قد تهدد بخلاف ذلك الإستراتيجية الشاملة للزعامة. قد يسأل أحدهم هل ينبغي معاملة "النزعة الفئوية" بوصفها تعبيراً عن التعددية، وبوصفها دعوة للمساءلة الديمقراطية من جانب الزعيم. فقد أعلن المنتقدون الداخليون للطريقة التي كُبح فيها جماح فئات "بوديموس" أن الزعامة قد "قررت تشييد بنية شخصية مركزية عمودية، وليست ديموقراطية تماماً"<sup>١</sup>. كبحت "بوديموس" جماح هذه الفئة بنهج انتخابات أولية استفتائي ديموقراطي. كما أنه النهج الذي استخدمته لخلق رابط مباشر بين الزعيم وشعب الزعيم، أي لتأسيس تمثيل مباشر<sup>٢</sup>. ورغم وجود أنماط تداولية وتركز على النقاش لصنع القرار على الإنترنت، يستنتج جيرباودو بإقناع أن الأحزاب الرقمية مثل "بوديموس" و"النجوم الخمس" هي في الواقع أحزاب "من القمة إلى القاعدة بوضوح" وتدشن "التزكية الرقمية"<sup>٣</sup>.

يمكن اكتشاف مسار "بوديموس" المبكر نحو التمثيل التجسدي في أحزاب أخرى تبنت أنموذج الانتخابات التمهيدية لانتخاب زعمائها<sup>٤</sup>. تميل الانتخابات التمهيدية إلى تمجيد الزعامة الأعلى، رغم أنها تقام عادة بهدف تعميق الديمقراطية

١ ذكر في:

Nadal Alsina, "From 'Horizontal' to 'Vertical'."

2 Gerbaudo, *Digital Party*, pp. 131-132.

٣ المرجع نفسه، ص. ١٣٣-١٤١.

٤ حول الميثاق الجديد للحزب الديمقراطي في إيطاليا بوصفه موجهاً نحو حزب استفتائي يتماهى بشخصية الزعيم عبر الانتخابات الأولية، انظر:

Nadia Urbinati and David Ragazzoni, *La vera Seconda Repubblica* (Milan: Cortina, 2016), pp. 179-202.



عن طريق إضفاء طابع اللامركزية على اختيار المرشحين والزعماء. حللت فرانسيس ماكول روزنبلوث (Frances McCall Rosenbluth) وإيان شابيرو (Ian Shapiro) أخيراً هذه الحصيلة المفارقة (التي يبدو أنها تعرض دليلاً إضافياً على صحة مأزق ميشيلس). أظهرت روزنبلوث وشابيرو، بتحليل مقارن، كيف ألحقت الانتخابات التمهيدية ضرراً بالغاً بتنظيم الحزب، وأضرت في النتيجة بالأطراف المسؤولة. واقع الأمر أن الانتخابات التمهيدية تبعث على تغييرين، فهي تختزل الديمقراطية بمجرد تصويت على خيارات لم يشارك المصوّتون في تقديمها، وتجنّب تسمية مرشحين راديكاليين وأقليات قصوى، ما يجعل قيام الأفراد على أعمالهم داخل المؤسسات كأطراف مسؤولة بالغ الصعوبة. تكمن النتيجة المفارقة في أن أحزاباً "أكثر" ديموقراطية و"أقل" تنظيمياً تسفر عن ديموقراطية أضعف عوضاً عن ديموقراطية أقوى، ديموقراطية تمنح سلطة أقل للمواطنين ومزيداً من سلطة دون رادع لطبقة سياسية صغيرة ومغمورة، وتتصرف خارج إطار المؤسسات والحزب<sup>١</sup>. تعدّل الانتخابات التمهيدية طريقة ممارسة الديمقراطية داخل الحزب، جاعلةً منها طريقة انتخابوية (electoralist) لا تداولية. تتمثل إحدى النتائج الواضحة للانتخابات التمهيدية في تقلص مشاركة المناضلين الأيديولوجيين وتوسع انضمام المواطنين العاديين إلى جمهور المتلقين. إنّ الفكرة القائلة إنّ "فطنة الحشود" - الحكمة الجمعية التي تحافظ على نفسها دونما تنظيم - تولّد على نحو مفارق زعامة لا تخضع للمساءلة في اللحظة عينها التي تتخلص فيها من أعضاء الحزب العاديين. وأخيراً هي تشجع على تخفيض في عدد الأعضاء الحزبيين وزيادة في عدد المتعاطفين العامين<sup>٢</sup>. كان الانقسام والخلاف بين زعمي "بوديموس"، إريخون وإغليسياس، يتعلق بالآثار المترتبة على التأويل الاستثنائي للديموقراطية. إذ إنّ هذا

1 Frances McCall Rosenbluth and Ian Shapiro, *Responsible Parties: Saving Democracy from Itself* (New Haven, CT: Yale University Press, 2018), chap. 1.

٢ يضائل أفول الأحزاب المخزون المناهض للخبراء الشعبيين؛ قدّم جورج والاس "نداء الشبيه بترامب عام ١٩٦٨"، وتمتع بمستويات من الدعم الشعبي شبيهة بمستويات ترامب، لكنه عمل في "عالم مختلف" كانت فيه أهمية الانتخابات الأولية أقل شأنًا ولم تكن مؤسسة الحزب "ستدعم ترشيحه أبداً".

Levitsky and Ziblatt, *How Democracies Die*, pp. 46-47.

الضرب من ضروب الديمقراطية خلق تمثيلاً بوصفه تجسيداً وحول السياسة إلى ميدانٍ شبيه بمدرج رياضي أو حلبة مصارعة. بل إن زعيماً محلياً مقرباً من إريخون تحدث بلهجة أشد: "قد يخسر الأمين العام تصويتاً في اللجنة المركزية، لكنه بعد ذلك سيطلب من الشعب مباشرةً متجاوزاً المنظمة. هذا هو الأنموذج الاستفتائي الذي لجأ إليه صدام حسين وفرانكو (Franco)"<sup>1</sup>.

ختاماً: لم تكن حتى "بوديموس" قادرة على حلّ مأزق ميشيلس. يبدو أنّ مسارها يؤكد أنّ التحرك للتغلب على وساطة حزب يمكن أن ينتهي به المطاف بسهولة إلى تأسيس زعامة أكثر تراتبيةً وليست أقل تراتبيةً (حتى لو دعمها التحام جمهور المتلقين على نحوٍ منتشرٍ وواسع). تتبع ديمقراطية ما بعد الأحزاب منوال أنموذج الفوق-حزب، بدلاً من نموذج الاحزاب. وهي تعتمد على جمهور متلقين تكون منصّة ما قادرة على تمثيله أكثر مما تمثله عضوية حزبية انتقائية.

تشاطر "النجوم الخمس" و"بوديموس" مؤشرات ديمقراطية يكون جمهور المتلقين في صميمها. وهذا النوع من الديمقراطية شعبي وفقاً للمبادئ التوجيهية المحللة في هذا الكتاب. إنّها تتضمن نوعاً من التمثيل التجسدي يتمحور حول زعيم قوي أو شعبي ويهدف إلى توحيد أوسع تشكيلة ممكنة من الأفكار والمجموعات والمطالبات كأنّه جاذبية مغناطيسية. يجمع هذا النظام ما بعد الحزبي المواطنين ليس بسبب التماهي الحزبي، بل بسبب الاحتياجات أو المطالبات. ويبدو أنّ هذا بدوره يجعل السياسة تتداخل مع الشعب أو أكبر عددٍ منه أو أكثر أشخاصه اعتياديةً. يندمج مسار ديمقراطية جمهور المتلقين مع مسار الديمقراطية الشعبية، حيث يكون وجه الشعب فيه هو وجه الزعيم عينه.

تمثّل ديمقراطية الأحزاب والديمقراطية الشعبية تعبيرين عن الدينامية المعقدة الداخلية بالنسبة إلى الحكم التمثيلي. وهما تكرران مجدداً بطريقة ما "القصة المعيارية" (التي) تعارض فيها الديمقراطية الشعبية بصورة أساسية مع الديمقراطية

1 Voro Maroto, "El líder valenciano de Podemos compara el 'cesarismo' de Pablo Iglesias con el de Franco y Sadam Hussein," ElDiario.es, February 6, 2017, [http://www.eldiario.es/cv/Monedero-Iglesias-Errejon-Hitler-Podemos\\_0\\_609639447.html](http://www.eldiario.es/cv/Monedero-Iglesias-Errejon-Hitler-Podemos_0_609639447.html)



التمثيلية القائمة على الأحزاب<sup>١</sup>. يشير تحليلي للحركتين إلى أن هذين النمطين من الديمقراطية هما في الواقع إجابتان ممكنتان عن مأزق ميشيلس. تجعل ديمقراطية الأحزاب التنظيم (بنية التداول والقرار) حاملاً لمشاركة الشعب في حياة الحزب، المؤلف ليس من مناضلين يبرزون عضلاتهم في مواجهة مناضلين آخرين فحسب، بل كذلك من مناضلين يمارسون قدراً من التدقيق على زعمائهم<sup>٢</sup>. تريد الديمقراطية الشعبية أحزاباً ضعيفة التنظيم بغية تعميق الديمقراطية، وما تتوصل إليه في الواقع هو تواصل الجماهير المباشر مع الزعيم. يقترح الشعبوي أن يحل مأزق ميشيلس بقفزة جذرية: عبر وجود زعيم يضطلع (أو زعيمة تضطلع) مباشرةً بالتمثيل أو بتجاوز تنظيم حزبه (أو حزبيها).

## خاتمة

لقد أكمل هذا الفصل تبيانى لمدى ارتباط الشعبية بتأويل الديمقراطية. فالمقصود من انتقادها التمثيل التفويضي وديموقراطية الأحزاب هو بناء شعب يستطيع التغلب على الانقسامات السياسية الداخلية والانتماءات الحزبية كافة. ورغم أن الدعاة والسياسيين الشعبويين يدخلون المشهد بانتقاد شديد لأفول تنازعية الأحزاب، فإن المطاف ينتهي بهم إلى الاستفادة على وجه التحديد من الأحزاب الاحتكارية التي يوبخونها. العادة السائدة لتلك الأحزاب مسؤولة عن إخماد ديمقراطية الأحزاب. والشعبوية لا تتسبب بذلك الإخماد، لكنها تستفيد منه. الزعيم هو الفاعل الأساسي على هيئة تمثيل يسعى إلى توحيد تعدد المطالبات التي توجد في ديمقراطية ما بعد الأحزاب، ثم إلى استعادة تخويل سلطة الشعب. رأينا كيف يحرك طموح الفوق-حزب منطق الشعبية المناهض للأحزاب، وهو طموح مهياً للإلقاء ظل كلاني مشؤوم على التنازعية السياسية (حتى

1 Ethan J. Leib and Christopher S. Elmendorf, "Why Party Democrats Need Popular Democracy and Popular Democrats Need Parties," *California Law Review* 100, no. 1 (2012): 70.

٢ من بين ناقد ديمقراطية الأحزاب، ربما تكون حنة أرندت استثناءً في اعترافها بأنه "ليس أقل صحة أن أفضل ما أنجزه (الحزب) هو نوع من مراقبة المحكومين للحكام"، رغم أنه "لم يمكن أبداً المواطن من أن يصبح 'مشاركاً' في الشؤون العامة".

*On Revolution*, p. 268.

عندما يدّعي أنّه يمتدح نظرياً مثل هذه التنازعية). نجد مثلاً على لغز الشعبوية في الحالتين الأحدث اللتين تفحصتهما. تقترح "النجوم الخمس" و "بوديموس" التخلص من الحزب التقليدي، وتخطي اليمين واليسار، وتوحيد المواطنين العاديين في مواجهة "الطبقة المغلقة"، لكنّ المطاف ينتهي بكليتهما إلى تنصيب زعامة جديدة، شخصية الطابع ويغذيها استفتاء جمهور المتلقين. في نهاية المطاف، تسفر الشعبوية، سواءً أكانت تقليدية أم رقمية، عن ضربٍ من التصويب الملكي للديموقراطية التمثيلية؛ إنّها تسفر عن حركةٍ تتسمّى باسم زعيمها.



## خاتمة

# طريقٌ مسدودٌ؟

من غير الممكن أن يتعلم الأحفاد من أخطاء الماضي إلا إذا  
”واجهوا المشكلة عينها“ التي واجهت أسلافهم.<sup>١</sup>

يورغن هابرماس، ”الديموقراطية الدستورية“

في هذا الكتاب، جعلت الشعبوية موضوع نظرية سياسية. حاججت في أنها تتطور داخل الديموقراطية التمثيلية وتحول نمطها لكن دون إسقاطها. لم يكن اهتمامي منصباً على الملابس الشعبية الكثيرة التي شهدتها الديموقراطية في قرنين من تاريخها الحديث، بل انصبّ على النهضة الشعبية التي شهدناها أخيراً داخل الديموقراطية الدستورية، وهي نفسها النظام السياسي الذي أعقب حرب التحرر من الدكتاتوريات الجماهيرية. تشكل الشعبوية تحدياً للباحثين والمواطنين للتأمل في الخطب الذي ألّم بحكوماتهم، بشأن ما حدث ليُجعل الناس مستائين إلى هذا الحد المتطرف من ديموقراطية الأحزاب والمجتمع التعددي، أو حتى معادين لهما. ورغم أن تمرد الشعبوية هو في المقام الأول تنديد بالأوليغاركية وبإفقار الطبقة الوسطى الاقتصادي، فإن الشروط الاجتماعية الاقتصادية للشعبوية لم تكن موضع تركيزي. انطلقت من

١ العبارة مقتبسة من:

Epigraph: Habermas, "Constitutional Democracy," p. 775.



الحقيقة العارية: نجاح الشعبوية كحركة وفي الحكم، وسعتُ إلى فهم ما تفعله بالديموقراطية الدستورية، ومن أين تستمد طاقاتها، وضد من تعمل. تفيد دراسة كيفية تحويل الشعبوية للديموقراطية في تسويغ اهتمامنا وأوجه قلقنا، كما أنّها مقدمة منطقية لأيّ تأمل يريد فهم أوجه ضعف ديموقراطية الأحزاب والتغيرات التي قد تحتاجها ليكون في وسعها مقاومة التحدي الشعبي.

استخدمتُ مقولات عدة لتمثيل الخصائص الأساسية لهذا النمط الجديد من الحكم المختلط: مقولة النزعة الفئوية التي تنبع من مفهوم تملكي للحقوق والمؤسسات، ومقولة نزعة الأغلبية التي تحرّف مبدأ الأغلبية بجعله يخدم أغلبية واحدة، ومقولة الزعيم بوصفه الشعب التي تتطابق مع التجسيد، ومقولة نزعة مناهضة الحزبية التي تشكل القوة الدافعة للكلّانية الشعبوية. بلغة مونتسكيو، اقترحتُ مقولة التمثيل المباشر بوصفها "طبيعة" الشعبوية، ومقولة مناهضة مؤسسة الحكم بوصفها "روح" الشعبوية. تجعل سلطة جمهور المتلقين شبه المطلقة في قيادة الحكم الشعبوية في السلطة أشبه بحملة انتخابية دائمة يخوضها الزعيم وأغلبيته لإثبات أنّهما ليسا - ولن يكونا أبداً - مؤسسة حكم جديدة. إقناع الشعب أمرٌ بالغ الأهمية، بما أنّ الإيمان بالزعيم (أو الزعيمة) هو الضمانة الوحيدة التي يملكها الشعبي (أو الشعبوية) بأنّ سلطته (أو سلطتها) ستدوم. كما أنّ الإنترنت هو الوسيط الذي يحلّ محلّ الأحزاب التقليدية في عقد التحالف بين الحكم والشعب. وهكذا، أشرتُ إلى أنّنا نرى الشعبوية نوعاً من الحكم التمثيلي الذي يلائم على وجه الخصوص "ديموقراطية جمهور المتلقين". وبالنظر إلى أنّه ليس نظام حكم خاصاً بالشعبوية لكنّه بالأحرى تحوّل يحدث داخل الديموقراطية، فالشعبوية في السلطنة محفوفة بالمخاطر على نحو داخلي المنشأ، وهي عُرضة لخطر ين يتوعدانها بالابادة: العودة إلى الحكم التمثيلي كما جرت العادة، وأن تصبح دكتاتورية.

وباستخدام هذه المقولات، أحطتُ بظواهريات الشعبوية ورسمت صورةً لأربعة اتجاهات وسيناريوهات:

١. تصف الشعبوية نفسها بأنّها عصية على الانقسامات الحزبية التقليدية (الحزبية المتعددة) وتشدد على ثنائية أساسية وحيدة: ثنائية الأكثرية العادية ومؤسسة الحكم. وترجم هذه الثنائية إلى نمط منسوب إلى شमित، أو تنازعية متعنتة

تتعالى على أيديولوجيات اليمين واليسار، ولا تعتمد إلا على موقف الأجزاء شتى بخصوص ممارسة سلطة الدولة. تشكل الثنائية بين الأكثرية العادية ومؤسسة الحكم خطاب الشعبويات كافة، بغض النظر عن السياقات الخاصة التي ينطبق فيها هذا الخطاب. وهذا يجعل الشعبوية حالة من حالات صنع وحدة (للجزء الذي تزعم أنها تحكم نيابة عنه) واستبدال نخبة. كما أنها لا تصبر على القواعد والإجراءات التي تستخدمها الديمقراطية التمثيلية لأنها لا تصبر على التعددية.

٢. تتطلع الشعبوية إلى الوصول إلى السلطة بالتنافس الانتخابي. لكن عوضاً عن الانتخابات لتقييم مختلف المزاعم التمثيلية، تستخدمها كاستفتاءات تعمل على إثبات قوة الفائز لدى الجمهور العام. تكشف الانتخابات ما يوجد بالفعل: الشعب "الخير" بانتظار أن يحكم. إذا نجحت الشعبوية في هذا، فإنها تحاول إضفاء طابع دستوري على "أغليبتها". تفعل ذلك عبر فك ارتباط "الشعب" عن أي تظاهر بالحيادية وإعداد مشهد تماهي جزء (الجزء "الخير") بالحاكم الشرعي (الجزء للجزء). وفي حال نجحت النزعة الدستورية الشعبوية، ستجسر المسافة التي تبعد القانون الدستوري عن القانون العادي، وهي مسافة تُعدّ حيوية بالنسبة إلى الديمقراطية الدستورية. وباختصار: ستضفي طابعاً دستورياً على إرادة أغلبية بعينها.

٣. تحقق الشعبوية هذا التحول بعد رفض الفكرة القائلة إنّ التمثيل ترجمة انتخابية للمطالبات ولوجهات النظر الحزبية، لمصلحة الفكرة القائلة إنّ التمثيل حلول للمطالبات كافة بزعم يغدو صوت الشعب "الصالح". يختار التمثيل المباشر الذي يربط الشعب بالزعيم جمهور المتلقين بوصفه المصدر الوحيد للشرعية، ما من شأنه الحط من قيمة الوسطاء السياسيين (الأحزاب المنظمة والضوابط المؤسسية) وتمكين الزعيم (أو الزعيمة) من تعزيز زعم مناهضة مؤسسة الحكم عبر سلطته (أو سلطتها) الحاكمة. تُعدّ الدعاية مكوّناً أساسياً من مكوّنات الشعبوية في السلطة، وتمثّل شعبوية كهذه، إلى هذا الحدّ أو ذاك، في تعبئة وحملات انتخابية دائمة.

٤. تعيد الشعبوية تأويل الديمقراطية بصفتها نزعة أغلوية راديكالية، ما يستلزم



إيجاد حلٍّ لعدم التعيين والانفتاح اللذين يتمثل منهما الشعب الديمقراطي، وتوطيد السلطة الحاكمة التي يتمتع بها قسمٌ من السكان يتحدث عبر الزعيم. النزعة الفتوية هي طابع السياسة التي تمارسها الشعبوية، إنها اعترافٌ بأن السياسة أشبه بحربٍ منها بلعبة، ومسألة فائزين وخاسرين دونما اعتبار للنزعة العالمية. تمثل الشعبوية احتفالاً بالتححرر من الوهم السياسي، أي نهاية ضروب اليوتوبيا و"المثلثة" كافة. إنها تمثل اعتناق رؤيةٍ مفرطة الواقعية للسياسة بوصفها بناء الأقوى للسلطة وممارسته لها.

توجد هذه السيناريوهات الأربعة حينما توجد الشعبوية. وعلى هذا، الشعبوية أكثر من مجرد حركة اعتراض أو تعبئة، وينبغي ألا يُخلط بينها وبين الحركات الاجتماعية في المجتمع المدني<sup>١</sup>. الشعبوية حركة اعتراض على مؤسسة الحكم السياسية القائمة، لكنّها حركة تسعى إلى أغلبيةٍ ستحكم بمطامحٍ لا ضوابط لها وتخطط للبقاء في السلطة لأطول أجل ممكن، ولكن دون إلغاء الحرية السياسية أو تصفية الخصوم. تتضمن الجوانب "الحميدة" للشعبوية في السلطة تقزيم المعارضة والأقليات بإذلالها وإثارة حملة دعائية ساحقة تعزز بغير حدود سلطة رأي الأغلبية. يصح هذا الأمر سواء أكانت الحركة المحددة بقيادة زعيم يساري أم يميني. تتسم الشعبوية بطابع فتوي بسبب بنائيتها الجذرية، ونسبويتها المحتفى بها، وإرادويتها الممجدة، وخلطها الشرعية

١ إن التقليد المتبع في دراسة الحركات الاجتماعية بوصفها أطرافاً فعالة في السياسة الديمقراطية، الذي أعتمد عليه، يعود إلى تجربة ستينيات وسبعينيات القرن العشرين؛ انظر بخاصة التحليل الاجتماعي الذي أجراه ألبيرتو ميلوتشي والذي ترجم جزئياً إلى الإنكليزية، كما في:

*Challenging Codes: Collective Action in the Information Age* (Cambridge: Cambridge University Press, 1996).

انظر أيضاً ص. ٣٣-٣٧، وكذلك كتابه الأساسي:

*Theory of Communicative Action*, vol. 1, *Reason and the Rationalization of Society*, trans. Thomas McCarthy (Boston: Beacon, 1981); and Jean L. Cohen and Andrew Arato, *Civil Society and Political Theory* (Cambridge, MA: MIT Press, 1995).

يمكن أن تمضي بنا السجلات حول دور "الحركات الاجتماعية الجديدة" في التحليل النقدي للقيم الليبرالية بعيداً عن موضوعنا. لكن عليّ على الأقل ذكر أنّ نظرية خطاب إرنستو لاكلاو عن الشعبوية تقع ضمن السجل الأوسع الذي استشاره تقييم هابرماس النقدي لـ "الحركة الاجتماعية الجديدة". يمكن العثور على لمحة عن هذا السجل في:

Henry Krips, "New Social Movements, Populism and the Politics of the Lifeworld," *Cultural Studies* 23, no. 2-3 (2012): 242-259.

بالنجاح الحقيقي أو برأي الأكثرية الإيجابي. ومن هذا المنظور، فإنّ توجهها اليساري أو اليميني هو توجه عرّضي بالكامل. ولأنّ مجال العمومية كمعيار لإصدار الحكم يتبخر، يحدث أن تتمثّل السياسة في السعي إلى السلطة وتشكيلها، ويغدو الفوز بالنزاع السياسي الاختبار الوحيد للشرعية، ما من شأنه أن يقودني إلى استنتاجي الذي أعرضه في ما يلي: آمال إحياء اليسار الديمقراطي عبر الشعبوية في غير محلها جدّاً.

كيف يمكننا وضع الشعبوية ضمن تجربة الديمقراطية، خاصة ضمن تجربة ديمقراطية القرن الحادي والعشرين؟

للسروع بالإجابة عن هذا السؤال، يجدر التذكير بأنّ الديمقراطية لم تحظ يوماً بحياة سهلة. لقد ولدت إلى جانب خصومها الذين درسوها وحددوا هويتها قبل أصدقائها، وعلى نحو أكثر استفادة منهم. هذا صحيحٌ حالياً مثلما كان صحيحاً في الأزمنة القديمة والحديثة. فمنذ استئناف رحلة الديمقراطية في القرن الثامن عشر، يستمر خطاب الأوليغاركية القديمة وخطاب أفلاطون والتحليل الوقح الذي قدّمه إدموند بيرك وجوزيف دو ميستر (Joseph de Maistre) في معاودة الظهور بأنماط محدّثة<sup>١</sup>. نواجه اليوم نشوب نوع جديد من الخلاف. تتنامى يوماً الأسئلة المتعلقة بضعف الحكم المنتخب. وترفقها النزاعات اليومية على حدود الدول الديمقراطية، والأزمة الإنسانية المرتبطة بالهجرة، وتنامي اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية ضمن حدود الدول. يبدو أنّ ديمقراطيات الأحزاب خائرة القوى ولا تتسم بالكفاءة، لأسباب ليست عرضيةً فحسب بل بنيوية. ويبدو أنّ السياسيين السيئين يكشفون عن ضعف النظام التمثيلي نفسه؛ يبدو أنّهم يكشفون عن ضعف ذاتي المنشأ للديمقراطية. إذ إنّ مبادئها القائمة على المساواة تبدو لكثيرين عاجزةً على نحو متزايد عن إلهام سياسة تمنح الناس ما يستحقونه (على أساس ما يقدمونه من مساهمة للمصلحة العامة وكيفية تأديتهم هذه المساهمة). الشعبوية جزءٌ من هذه الظاهرة.

تعرض الديمقراطية للضغط، ما يعني أنّ بدائل بدت، حتى وقت قريب، غير

١ من أجل إعادة بناء نقدية وجدالية حول النزعة المحافظة بوصفها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسياسة رد الفعل (العنفية أحياناً) على الديمقراطية، انظر:

Corey Robin, *The Reactionary Mind: Conservatism from Edmund Burke to Donald Trump*, 2nd ed. (Oxford: Oxford University Press, 2017).



متصورة ولا تطاق بمجملها، تبدو الآن كأنّ تلكما الصفتين فيها أقلّ حدّةً. تتضمن تلك البدائل مقترحات بشأن متطلبات الكفاءة في الحكم (التكنوقراطية) ومقترحات بشأن الاختيار السياسي بموجب الجدارة (حكم الجدير). كما تتضمن اقتراحات من جانب بعض منظري الديمقراطية الواقعيين و"المنادين بحكم العارف" (epistocratic) "شبيهة باقتراح وجوب امتناع المواطنين غير الأكفاء عن الإدلاء بأصواتهم".<sup>١</sup> وتتضمن أخيراً مقترحات لمعالجة الظلم الاجتماعي بوصفه قضية من قضايا الشرعية والقانون والنظام العام، لا قضية إعادة توزيع. هذا تبديل في الصياغة يوّلّد موجات تتعلق بمناهضة الهجرة ورهاب الأجانب (السلطوية). تقترح الشعبوية نفسها كحل في وسعه ملء فراغ المشاركة واستعادة وحدة الأمة قبل القضايا الجزئية كافة (وفي مواجهة حقوق الأقلية). تتطور هذه التحوّلات الاجتماعية والثقافية المعقدة في بلدان انطلقت فيها نهضة الدستورية الديمقراطية تحت راية الأيديولوجيا الديمقراطية: في أماكن شُجعت فيها الديمقراطية الليبرالية بوصفها البديل الوحيد لأنظمة حكم تقوم على رؤية كَلّانية للشعب، وعلى إجماع شمولي. يبدو أنّ أيديولوجيا الديمقراطية خدمت الديمقراطية نفسها على نحو سيئ. إنّها في حقيقة الأمر سببٌ لضعف الديمقراطية. بدأت هذه الأيديولوجيا التشكل في خمسينيات القرن العشرين كسلاح موجه إلى أيديولوجيا اشتراكية الدولة أو "الديموقراطية الشعبوية". لكنّ انتهاء الحرب الباردة جعلها فائضةً عن الحاجة وخاوية: الديمقراطية الدستورية هي النمط الوحيد الجدير بالثقة من أنماط الحكم على كوكب الأرض. وكما قال جون دان (John Dunn): "لم يحدث في تاريخ البشرية بأسره أن استُخدمت لفظة واحدة في خطاب أو عبره أكثر من لفظة ديموقراطية، ولا حتى لفظة الله".<sup>٢</sup> تتمتع الديمقراطية الدستورية بهيمنة

١ "التصويت السيئ" - أو التصويت من دون "تبرير أخلاقي أو معرفي كافٍ" - يشوّه "النتائج الانتخابية" ويؤدي إلى نتائج سيئة:

Jason Brennan, "Polluting the Polls: When Citizens Should Not Vote," *Australasian Journal of Philosophy* 87, no. 4 (2009): 535-549.

في وقتٍ أحدث، انظر:

Achen and Bartels, *Democracy for Realists*, chaps. 1-3.

ترجم الحجة "الواقعية" قضايا الاستياء إلى قضايا قلة كفاءة أو قلة عقلانية:

James S. Fishkin, *Democracy When the People Are Talking: Revitalizing Our Politics through Public Deliberation* (Oxford: Oxford University Press, 2018), p. 209.

2 Dunn, *Breaking Democracy's Spell*, p. 4.

عالمية دون منازع، ما يعني أنه حتى الإصلاحات الدستورية التي تقيّد الحريات المدنية القائمة أو تردّها إلى مرحلة اعتقدنا أنها تعود إلى الماضي - إصلاحات تناقض روح الانفتاح السياسي - تُجرى حالياً باسم الديمقراطية، إلى حدّ اقترح أنها "تأكيدات أكثر أصالة" من قيم الديمقراطية. وهذا الأمر يُحدث مفارقة. هذا يعني أنه لا توجد مصطلحات أخرى في المفردات السياسية قادرة على منح الشرعية لمشاريع سياسية أسهل من الحديث عنها بوصفها "ديموقراطية" (أقلّه من ناحية المؤسسة التمثيلية والدستورية للديموقراطية التي أصبحت تبدو كأنها المؤسسة الوحيدة). وعندما يتصدى الباحثون لهذه المفارقة، نشهد نحت مصطلحات تتسم بالتناقض اللفظي: ديموقراطية تسلطية، وديموقراطية تكنوقراطية، وديموقراطية غير ليبرالية، وما شابه. وهذا الأمر يضع النظم السياسية الديمقراطية بالاسم في حالة توترٍ مع الديمقراطية بصورة عامة، وهو يلقي بظلال الشك على قيمة الديمقراطية بحدّ ذاتها. إن لم نطوّر مصطلحات لتسمية هذه التحوّلات الخاصة، فسوف نساهم في نزع الشرعية عن الديمقراطية. تتعمّ أيديولوجيا الديمقراطية على المشروع الديمقراطي، وهو مشروع حرية سياسية عبر المساواة، وتبقينا عاجزين عن التصدي لمن هم حقاً أعداء الديمقراطية من داخلها<sup>١</sup>. في هذا السياق الثقافي والسياسي، يتهيأ نمط جديد من أنماط الحكم المنتخب للظهور. وهو يغيّر الديمقراطية أيضاً من داخلها.

لقد حاولت في هذا الكتاب أن أعرض تحليلاً نظرياً لتشوّه الديمقراطية المعاصرة الأساسي: ظاهرة الشعبوية في السلطة. بقيت صامتة عن عمدٍ عن "الأسباب" الاقتصادية

١ ثمة جانب تحذيري في الكلمات التي استخدمها آلان تورين وصموئيل فالنزويلا في موجز تقريرهما لعام ١٩٩٦ الذي حمل عنوان "الديموقراطية مقابل التاريخ":

اليوم، لم يعد الأعداء الرئيسيون للديموقراطية التقليد المتبع والمعتقد، بل هم، من جانب، الأيديولوجيات الأصولية التي تستند إلى الجماعات (سواء أكان محتواها قومياً أم إثنيّاً أم ثيوقراطياً) وتستخدم الحداثة كوسيلة للسيطرة، ومن جانب آخر الثقة العمياء في السوق المفتوحة حيث تختلط الهويات الثقافية. في هذه الشروط، يجب أن يكفّ الفكر الديمقراطي عن أن يكون نبوياً. لم تعد الديمقراطية قادرة على الالتفات إلى المستقبل الواعد، بل إلى فضاء ينبغي إعادة بنائه، لإفساح المجال للبناء الحر للحياة الشخصية ولأنماط التوسط الاجتماعية والسياسية التي تستطيع حمايتها.

Democracy versus History, Reihe Politikwissenschaft 34 [Vienna: Institut für Höhere Studien, 1996], <http://nbnresolving.de/urn:nbn:de:0168-ss0ar-266822>



لنجاح الشعبوية في المجتمعات الديمقراطية، لأنّ هذا المجال ليس ضمن مجال خبرتي. لقد ركّزت عوضاً عن ذلك على الجوانب السياسية للتحوّلات الشعبوية، ولا سيما بتفحص تأثير الخطاب الشعبوي وحركته وأغلبياته في الخطاب العام والحكم التمثيلي. كما أنّني استخلصت أوجه التماثل بين الطفرات المؤسسية أو هزائم الحكم الدستوري في الماضي. صحيح أنّ نجاحات الشعبوية في أعقاب الحرب العالمية الأولى أشرعت الأبواب أمام أنظمة حكم جماهيرية دكتاتورية في أوروبا وأميركا اللاتينية، غير أنّني رغم ذلك، عالجت انبعاث الشعبوية المعاصر بوصفه ظاهرة متميّزة. فهي ليست نسخة طبق الأصل عن أحداث الماضي، لكنّها بالأحرى فرع نوع من الديمقراطية، دستوري وتعددي، حكم إعادة الإعمار الاجتماعية والسياسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وبإعادة صياغة عبارة جيامباتيستا فيكو (Giambattista Vico)، إذا بدا أنّ ما مضى يعود، فذلك تحديداً لأنّ "الأعراف البشرية... والممارسات والعادات" لا تتغيّر "جميعها في وقت واحد"، إذ إنّها رغم تأسيس مؤسسات جديدة للرد على المقتضيات الجديدة، تبقى على "انطباع عن عادة ممارسة سابقة". إنّ ترسّب أنماط سياسية واجتماعية سابقة يجعل من كُشف الأنماط الجديدة أمراً بالغ الصعوبة، ويعطي بين حين وآخر انطباعاً يبعث تجربة الماضي، كأن المرء مرّ بمثل ذلك من قبل (*déjà vu*)<sup>1</sup>.

كما أنّني ظللتُ عمداً بمنأى عن خطابات "أزمة الديمقراطية" (التي تتمتع بشعبية كبيرة اليوم) وقاومت تحركاً يجعل التحوّلات الشعبوية جزءاً من المشهد الكارثي لاحتضار الديمقراطية المفترض، بل حتى موتها. قد تكون خطابات الأزمة مصدر غموض أكثر ممّا هي مصدر توضيح. فعلى الأقل منذ القرن الثامن عشر فصاعداً، كانت هنالك لازمة متكررة من الخطابات المتعلقة بأزمة الديمقراطية في كلٍّ من الكتابات الأكاديمية وغير الأكاديمية<sup>2</sup>. وكما لاحظ ديفيد رونسيमान (David Runciman)، لا يكاد يمكن فصل "الديموقراطية" عن "الأزمة"، ما يعني أنّ القصص عن نجاح وأزمة

1 Giambattista Vico, *The First New Science* (1724)

حرره وترجمه عن الإيطالية ليون بومبا،

(Cambridge: Cambridge University Press, 2002), p. 66.

2 Reinhart Koselleck, "Crisis," *Journal of the History of Ideas* 67, no. 2 (2006): 357–400.

متداخلةً حتماً<sup>١</sup>. فقد بدأت رحلة الديمقراطية الحديثة جنباً إلى جنب مع مزاعم كونها في أزمة، رغم أن ما حدّد إيقاع الأزمة السياسية الأكثر دراماتيكية والخطابات التي رافقتها لم يكن إلا اضطرابات عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين. كانت الأزمة حينئذٍ قاتلةً بالنسبة إلى الحكم الدستوري والحرية السياسية. وليست هذه الحال اليوم رغم ازدهار خطابات بشأن "تآكل (تآكلات) الديمقراطية 'الجوفي'" الذي يقال أن الحركات الاحتجاجية وانحسار المشاركة الانتخابية كشفت عنه<sup>٢</sup>. تُعدّ الحركات الاحتجاجية ملح الديمقراطية لا سمّها، ما من شأنه أن يجعل خطابات الأزمة غير مبررة وتقارب أيضاً استحالة معرفة مدى الحاجة الشديدة إلى اللامساواة الاجتماعية الاقتصادية لإثارة الانتفاضات الشعبية<sup>٣</sup>. كذلك، يبدو أن سيناريوهات الانحدار الكارثية نحو الحلول التسلطية أو اللالبرالية توحى، صراحةً أو دون صراحة، بأن الديمقراطية وحدها لديها أسلوب إنجاز وحيد، أي الأسلوب الذي ابتكرته البلدان الغربية بعد ١٩٤٥. إن نجاح أنموذج الأحزاب في دفن الشمولية (totalitarianism) وتفضيل النمو الاقتصادي وإعادة التوزيع ينطوي على خطر تجميد مجموعة مثيرة

- 1 David Runciman, *The Confidence Trap: A History of Democracy in Crisis from World War I to the Present* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2014), p. xiv.
- 2 Merkel, "Is There a Crisis?," p. 23; Simon Tormey, *The End of Representative Politics* (Cambridge: Polity Press, 2015); Claus Offe, "Democracy in Crisis: Two and a Half Theories about the Operation of Democratic Capitalism," openDemocracy, July 9, 2012, <https://www.opendemocracy.net/clauss-offe/democracy-in-crisis-two-and-half-theories-about-operation-of-democratic-capitalism>

انظر أيضاً:

Nadia Urbinati, "Reflections on the Meaning of the 'Crisis of Democracy,'" *Democratic Theory* 3 (2014): 6–31.

٣ يُرجع داني رودريك أصول شعبية اليوم إلى صدمة العولمة:

"Populism and the Economics of Globalization" (CEPR Discussion Paper 12119, Center for Economic Policy Research, London, 2017).

في الخط عينه، يظهر الأكاديميون كيف أنّ رد الفعل العنيف على العولمة هو استجابة لزيادة اللامساواة في الدخل:

Lubos Pastor and Pietro Veronesi, "Inequality Aversion, Populism, and the Backlash against Globalization" (mimeo, University of Chicago, 2018).

من أجل نقاش للعوامل الاقتصادية التي تفسر نمو الشعبية، انظر:

Giuso et al., "Populism."

انظر أيضاً:

Michele Alecevich and Anna Soci, *Inequality: A Short History* (Washington, DC: Brookings Institution, 2018), particularly pp. 127–132.



للإعجاب من الأفكار والإنجازات التي أنتجتها السنوات الثلاثون المجيدة. إذا أقنمنا الديمقراطية، فسنحدّ من قدرتنا على فهم أنماطها وإنجازاتها، وكذلك تاريخيتها، وتغدو مجرد أيديولوجيا.

تستلهم السرديات المنذرة بالشؤم صورةً عن عالم تهدده الشعبوية، لكن غالباً ما تكون هذه الصورة مديحاً ذاتياً، ولا تكون مقنعةً في غالبية الأحيان. أولاً، عندما نشجب تقييد الأغليات الشعبية للحقوق المدنية، سنبدو كأننا نوحى بأن بلداننا تتمتع بهذه الحقوق من اللحظة التي تبنّت فيها الدساتير الديمقراطية وشرعة الحقوق. سنبدو كأننا نعتقد أنّ الأكثر سوءاً في نزعة الأغلبية هو "هناك" بطريقة ما، في ديمقراطيات "أقلّ تقدماً". لكن في الديمقراطيات الغربية، أعلنت الحقوق المدنية قبل وقتٍ طويل من تمتع المواطنين والمجتمعات بها. منذ عقود، كانت ديمقراطياتنا على كلا جانبي المحيط الأطلسي بعيدةً عن الانفتاح على (مثلاً) الحق في الطلاق والإجهاض والفرص المتساوية في المسارات الوظيفية السياسية والحكومية، وزواج المثليين، واحترام الأقليات على قدم المساواة. كنت مرافقة عندما أصبح الحق في الطلاق قانوناً في بلدي إيطاليا، وعندما منع استفتاء محاولة إلغائه. كنت بالفعل راشدة حينما أقرّ قانونٌ يبيح للمرأة اختيار الأمومة المسؤولة. ولم أرَ بعدُ التطبيق الكامل لبعض الحقوق الواردة في الدستور الإيطالي (من قبيل المادة ٥١) بشأن الفرص المتساوية لمشاركة المرأة في الحياة العامة والسياسية.

ديمقراطياتنا تكويناتٌ تاريخية وليست نماذج ثابتة ولدت من عقل مينيرفا (Minerva). لقد قطعت وعوداً مهمةً بتوسيع الحقوق لكنّها لم تولد معها، وحرّيّ بهذا أن يكون سبباً كافياً لمرتاب في أنّ ديمقراطياتنا عُرضةٌ دوماً لتقييدها والحدّ منها. فالأغليات الشعبية في القرن الحادي والعشرين عدائيةٌ تجاه تلك الحقوق. ولديها آلاتٌ دعائيةٌ وتأييدٌ شعبي لدفع الجمهور العام نحو عقلية ثقافية تعيد إلى الأذهان عقليةً سبقت حركة الحقوق المدنية. تدلّ الديمقراطية الشعبية بطريقة ما على تحرك ثوري مضاد، وإمكانية مدينة دولة أكثر انغلاقاً بدلاً من مدينة دولة أكثر انفتاحاً. حاججتُ في أنّ هذه الانتكاسة ليست بحاجة إلى تأويلها بوصفها فاشية، حتى لو اتخذت شكلاً فاشياً في الماضي. لكنّ ما تثبته هو أنّ الحقوق ليست إنجازاً مضموناً على الإطلاق،

إذ حتى لو تعهدت الأغليات رسمياً ألا تتعدى على هذه الحقوق، فإن احتفاظها بسلطة قوية لتوجيه الجمهور العام ووضع قوانين ونظم أساسية، توسع مدى الحريات المدنية أو تقيدها، يجعل التمتع بها عسيراً إلى هذا الحد أو ذاك ويخضعها للتوسع في الميزانية أو لتخفيض الميزانية. والشعبوية جزءاً من انتكاسة في ثقافة الانفتاح السياسي وممارسته.

أخيراً يبدو أن سردية الأزمة والتنبؤ المنذر بالشؤم تتغاضى عن حقيقة أن حركات الرأي والاعتراضات السياسية - من ثم الحركات الشعبوية أيضاً - هي جزء من جدليات الديمقراطية، وليست علم أمراض أو علامة على مرض. هكذا، يبدو أن تعريف خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بوصفه حالة ديمقراطية في "أزمة" يوحي بأن الديمقراطية لا تنطوي على حركات اعتراض حرة أو استفتاءات، بل على مؤسسات وحاكمة (governmentality). لكن الانتفاضة الشعبية، أو حتى الاحتياج، وكذلك التظاهرات الجماعية ضد العتاة وسياساتهم، هي أيضاً ما تعنيه الديمقراطية. لقد نظر يورغن هابرماس هذا الأمر بوصفه نظاماً قانونياً وسياسياً بمجال عام يتسم بتعارض حيوي أحياناً، وحتى "بالفوضوية"<sup>١</sup>. إن تظاهرات "السترات الصفراء" التي ظهرت كتجمع ذاتي التنظيم في فرنسا في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٨ وتمخضت عن أحداث أسبوعية في باريس ليست مجرد تعبير عن عنف الشارع، لكنها في المقام الأول اعتراض راديكالي على طريقة عمل الديمقراطية التمثيلية؛ إنها "تجمع ينتفض" على نخبة تبدو منفصلة عن حياة المواطنين ومشكلاتهم وعاجزة عن التصرف كمدافع عنهم وعن أن يشعروا بأنها تمثلهم، رغم القول إنها تعلن كونها تمثيلية ومخولة بالسلطة عبر الانتخابات. يشجب الاعتراض الذي تُفعّله "السترات الصفراء" "البؤس الجديد الذي تسببت فيه الإصلاحات النيولبرالية" ويرفض "تمثيل اليمين واليسار ووساطتهما"<sup>٢</sup>. البون شاسع بين المؤسسات وخارج المؤسسات إذ لا يوجد تداول للمعارف والأفكار يربط بينهما. تُقاس أزمة مؤسسات التمثيل بغياب

1 Habermas, *Between Facts and Norms*, pp. 481-488.

2 Tony Negri, "On the Yellow Vests and the New Wave of French Insurrection," Copyriot.com, December 9, 2018, <https://non.copyriot.com/antonio-negri-on-the-yellow-vests-and-the-new-wave-of-french-insurrection/>



هذا التواصل. لكنّ إلقاء اللوم على الحركات الشعبية بشأن هذه "المشكلات" يشبه السير في الاتجاه الخطأ. وفضلاً عن ذلك يوحى على ما يبدو بأنّ اللاكتراث واللامبالاة السياسيين يفيدان الديمقراطية أفضل. وبالفعل، هذه الرؤية التكنوقراطية التي تماثل الديمقراطية الجيدة بالنتائج التي ترضي زبائن الحكومة تمثلت على أفضل وجه في حقبة عُرفت باسم "الثلاثين المجيدة"، كما في وسعنا أن نقرأ في وثيقة اللجنة الثلاثية حول أزمة الديمقراطية لعام ١٩٧٥.<sup>١</sup>

موجز القول: لقد اقترحت في هذا الكتاب أنّه بدلاً من التحدث عن أزمة أو تصوير سيناريوهات منذرة بالشؤم، يتعيّن علينا أن نولي اهتماماً بطريقة تعرّض الديمقراطية للتغيير، ومن ثمّ باستكشاف كيفية تحويل الشعبية للإجراءات والمؤسسات والممارسات الديمقراطية. وعلى وجه الخصوص، حاججت في أنّه يصعب أن تكون الشعبية حلاً بينما هي علامة أسى مبرر يظهره المواطنون المستضعفون، لأنّ الناطقين باسمها وزعماءها يريدون استخدام الأغلبية ليس فحسب أو ببساطة كمنهج لحل خلاف. الأصح أن الشعبية تسعى إلى تنصيب نفسها كأغلبية "خيرة" تشرعنّها الانتخابات وتثبت عدم تسامحها مع قطاعات أخرى من السكان. إنّ الوسائل التي تمكّن أغلبيةً شعبية من تشويه الخطاب العام، وأسلوب السياسة، والعلاقة بين الزعيم والمؤسسات، جميعها قضايا معقولة تثير القلق. فمن بين تخويلي السلطة للذين يكونون الحكم الثنائي الديمقراطي، يُعدّ ميدان الرأي الأشدّ تخريباً، بسبب قدرته على التأثير في التفاعلات العامة بين المواطنين. الشعبية مدرسة سيئة للمشاركة السياسية لأنّ موقفها الخلافية يخلق مناخاً عدائياً بالنسبة إلى التداول ويتسم بالتفاؤل اللساني. وهي تُلحق الضرر بالتنازعية السياسية لأنها تفسد "الصدقة" بين المواطنين وتخلق أماكن ملائمة للأفراد ذوي التفكير المتماثل، وهي حقيقة تُعرّض للخطر الشرط الأساسي للاحترام بين "أطراف" المجتمع المتقابلة و"أجزائه"، وتُعرّض للخطر عملية مراجعة الأفكار (حتى داخل حزب أو مجموعة سياسية)<sup>٢</sup>. إنّ ضخ العداوة في حياة الجمهور

1 Michel Crozier, Samuel P. Huntington, and Joji Watanuki, *The Crisis of Democracy: Report on the Governability of Democracies to the Trilateral Commission* (New York: New York University Press, 1975).

٢ حول الصلة بين "الحزب" و"الصدقة" بين المواطنين، انظر: White and Ypi, *Reason of Partisanship*.

الاعتيادية هو ما يمجّد النزعة الفئوية. والنزعة الفئوية، كما بينت، هي طبيعة الشعبوية، رغم أنها تزعم أنها تتحدث نيابةً عن الشعب وباسمه. واقع الأمر أنها تتحدث نيابةً عن الشعب "الخير" وباسمه بعد أن قررت طرد الأجزاء التي ترى أنها لا تنتمي وينبغي ألا تنتمي إلى الشعب. وباستخدام الشعبوية الحكم نيابةً عن جزئها (الأغلبوي)، تفرض عقوبة تحطيم الصداقة بين المواطنين، وهذا ما يدعو علماء السياسة إضفاء طابع التطرف، ويتمثل في تشديد الثنائية بين "نحن الأخيار" و"أتم الأشرار". في هذا الكتاب، ربطت الشعبوية بإبطال ديموقراطية الأحزاب، لأن الشعبوية محاولة لتأكيد شرعية جزء واحد فحسب.

أقترح أنه يتعين علينا ألا نتسرع فنماثل ظواهر الشعبوية بالفاشية، حتى حين نولي اهتماماً بالمصاعب في توسيع مجال الحقوق والحرية، بل بالمصاعب الأكبر في استخدام الفضاء العام بطريقة سلمية وحضارية. فحقيقة أن لدينا بلداناً ديموقراطية تحكمها أغليات شعبية لا تستتبع أن الديموقراطية في النزاع الأخير، أو أن الوضع السائد اليوم مطابق لما كان عليه في أوروبا عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين. ما من شك في أن كثيراً من الزعماء الشعبويين المعاصرين يستعملون لغةً وأسلوباً في السياسة يذكرنا بالفاشية التي حصلت - هذا صحيح - على تأييد شعبي بالدفاع عن أولوية السيادة الوطنية في مواجهة المتنفيين الأجانب ("الشركات التجارية الكبرى" ومؤامرة مجموعات الضغط المعادية للوطن التي تنظم عملية الاتجار بالبشر) وفي مواجهة المنظمات الدولية (يمثل الاتحاد الأوروبي هدفاً اليوم مثلما كانت عصبة الأمم هدفاً في عصر موسوليني). غير أن مماثلة الشعبوية اليمينية أو الأغليات القومية اليوم بالفاشية ليس خطأً فحسب (لأن الدعاية وديموقراطية جمهور المتلقين ليستا دكتاتورية بعد)، بل إنها لا تساعدنا في حلّ طلاسمة الظاهرة التي نخبرها، ولا وضع إستراتيجيات فعالة لمواجهتها وإسقاطها. ليست الممارسات والإجراءات الديموقراطية واهية؛ إنها

يقدم ليفيتسكي وزيبلات وصفاً مؤلماً وأحياناً يائساً لمفاعيل النزعة الترامبية في الخطاب العام الاعتيادي في:

Levitsky and Ziblatt, *How Democracies Die*, pp. 210-219.

لكن يبدو أن علاج هذه الدعاية الزاحفة المصنوعة من "الصدق" اللغوي عبر "قنوات مؤسسية" فحسب (ص. ٢١٧ من المصدر السابق) يشل المعارضة الحزبية بدلاً من تقويتها.



رحبة بما يكفي لإتاحة وإفساح المجال لظاهرة لا يختلف كثيرون منا معها فحسب بل يكرهونها بشدة.

لكنّ الجاهزية العالمية للأيدولوجيا الديمقراطية لتشمل التغييرات المؤسسية كافة، شريطة أن تحصل على قبول الشعب، لا تساعد في صقل فهمنا النقدي لمسؤولية الديمقراطية القائمة والزعماء السياسيين في تمهيد الدرب أمام نقد شعبي. يضعف التفكير في هذه المصطلحات الفكر الديمقراطية ويجرده من قدرته على الإبداع، عبر انتقاد ومواجهة التأويلات والسياسات التي تُعرض مبادئه للخطر باسم أهداف (من قبيل قابلية الحكم والتوحيد الوطني) يمكن أن تبرر في الحقيقة تصاميم مؤسسية مناهضة للديموقراطية على نحو سافر. كيف يمكننا أن نقد المساواة السياسية عندما تشجع ديموقراطياتنا التكنوقراطية، أو تُجرى إصلاحات مؤسسية تُشرعن الزعماء المستبدين؟ واقع أننا نفتقر إلى أسماء لهذه التحولات هو جزء من المشكلة. فهو يساهم في نزاع الشرعية عن النظام السياسي الديمقراطي، وينتقل في نهاية المطاف إلى تجميد نموذج الديمقراطية التمثيلية في مخطط مخلد، وخلق ضرب من قفص مفهومي وعملي، ويصح هذا سواء أكان ذلك الانتقال يخدم مصالح الديمقراطيين الأصلاء (الذين يعتقدون أنه النموذج الوحيد الذي في إمكانه جعل المشاركة مضمونة وقادرة على إصدار قرارات فعّالة) أم يخدم عوضاً عن ذلك مصالح المشككين في الديمقراطية (الذين يعتقدون أنها مجرد نظام شعبي زائف يوهم المواطنين بأنهم يحكمون حتى عندما يشرعن سلطة نخبة من النخب).

أظهرت الديمقراطية منذ نشأتها من أكثر من خمسة وعشرين قرناً براعتها في الابتكارات المؤسسية الاستثنائية القائمة على التجربة والخطأ، وهي لذلك غرضة دائماً لخطر الفشل<sup>١</sup>. لم تكن الديمقراطية يوماً لعبة مغلقة خالية من النتائج غير المرغوبة، رغم أنه جرى تصوّر إجراءاتها بما يتيح اتخاذ قرارات سليمة. إذ إن مبادئها الأساسية قادرة على إجراء التكييفات البراغمية ضمن سياقات تاريخية، بشرط أن يقرّ الناس بأنهم "في القارب عينه"، كما كتب هابرماس بنفاذ بصيرته<sup>٢</sup>. فهم يتتجون نظاماً

١ نجد صفحات ملهمة في:

Frank, *Constituent Moments*, pp. 237-254.

2 Habermas, "Constitutional Democracy," p. 775.

سياسيةً فريدةً محددةً تاريخياً، رغم أنه يُتَوَقَّع منها دائماً تجاوز حالاتها الطارئة. وكما رأينا في هذا الكتاب، فعلا “الكون” و “الوجوب” هما المستويان المتداخلان اللذان يجعلان الممارسات الديمقراطية مميزةً للغاية ويقيانها دائماً مفتوحةً على تحليل ذاتي النقد. يكتب بيير روزانفالون بأسلوب بديع عن الرابط الخلاق بين الديمقراطية والتاريخ والمبادئ:

إنَّ شروط العيش معاً والحكم الذاتي ليست محددةً قبلياً يثبتها موروثٌ أو تفرضها سلطة. على العكس، يولّد المشروع الديمقراطي حقلاً سياسياً مفتوحاً بسبب التوترات واللايقنيات التي تكتنفه... لا يستطيع المرء إدراك السياسي، مفهوماً بتلك العبارات، دون إبراز كامل تضاريس وكثافة هذه التناقضات والالتباسات التي تكتنفه. وعلى هذا، لا بدّ من الإفصاح بوضوح عن أنّ اقتراح وجود تاريخ للديموقراطية غير كاف. يجب على المرء بالأحرى أن يتخذ خطوةً أكثر جذريةً ويدرك أنّ الديمقراطية تاريخٌ لا ينفصل عن سيرورة استكشاف عين جوهرها واختباره وفهمه وتوضيحه.<sup>١</sup>

هذا الدأب الاستكشافي يعني أنّ الديمقراطية ليست مجرد “مختبر حيّ لحاضرنا” ولا وسيلةً لـ “حوارٍ دائم بين الماضي والحاضر”<sup>٢</sup>. إنّه يجعلها تمتد أيضاً نحو المستقبل والمجهول، وعلى نحوٍ خطيرٍ أحياناً. لا تديم المقاربة التاريخية للسياسة أيّ معتقدات مريحة في التقدّم الأخلاقي والاجتماعي<sup>٣</sup>. كذلك، ليس في إمكان معرفة الماضي أن تمنحنا أيّ يقين بشأن الحاضر أو المستقبل. فالتاريخ لا يعيد نفسه ولا يعلمنا كيف نعيش<sup>٤</sup>. قد يقول قائلٌ إنّ الديمقراطية مطلب أن يتابع كلّ جيلٍ خياراته الخاصة

1 Pierre Rosanvallon, “Democratic Universalism as a Historical Problem,” *Constellations* 16, no. 4 (2009): 547.

٢ المرجع نفسه، ص. ٥٤٨.

3 Wendy Brown, *Politics out of History* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2001).

4 “Historia vero testis temporum, lux veritatis, vita memoriae, magistra vitae,”

هذا ما كتبه ماركوس توليوس سيرو في:

Marcus Tullius Cicero, *De Oratore*, 2.36;

في المجلد، ينير التاريخ حقيقة الذاكرة وحياتها؛ “التاريخ هو معلّم الحياة”:

Marcus Tullius Cicero, *De Oratore*, in *On Oratory and Orator*, trans. J. S. Watson (New York: Harper and Brothers, 1860), p. 92.



حتى لو كانت سيئة. يُبطل هذا الجانب الطارئ حُكماً، تحاول الدساتير أن تحكمه، كلاً من التخليد الأيديولوجي والنزعة الكارثية. إنه يحولهما إلى جنسين أدبيين لا يفعلان أي شيء لجعل مؤسساتنا الديمقراطية أكثر وضوحاً، ويقياننا عاجزين عن فهم الفجوة القائمة بين التصميم التاريخي والتجارب الحقيقية. توزع الشعبية تلك الفجوة. فهي نتاج سياقٍ محدد، وتمثل ظهور إرادة سياسية تستكشف سبلاً جديدة في محاولتها الردّ على ممارسات لا تفي بما وعدت به أو ما افترض أنها وعدت به. حقيقة أنّ الشعبية تقدّم إلينا أغلبيات سيئة وقرارات مثيرة للقلق ليست سبباً لاعتقاد أننا نستطيع إنقاذ الديمقراطية بتجميدها في أنموذج يعود إلى أيام الماضي الرائعة<sup>١</sup>. وعلى أيّ حال، يصعب أن يعني الخروج من الشعبية العودة إلى حيث كنّا من قبل. فقد بُخس هذا الـ"قبل" في اللحظة عينها التي مكن فيها من نجاحات الشعبية. هذا هو المنظور الذي اعتمدته عندما كنت أحاول فهم الديمقراطية الشعبية بوصفها نمطاً جديداً من سياسة وحكم التمثيل.

هذا الكتاب ليس مجرد نصّ استقصائي؛ هو يمتلك أهمية سياسية. إنه يسعى إلى الدخول في حوارٍ بشأن الديمقراطية الشعبية مع الباحثين الديمقراطيين، وكذلك مع المواطنين الذين اعتنقوا الشعبية أخيراً ونظّروا لها بوصفها أكثر من حركة تنديد (إشارة إلى مشكلات العدالة الاجتماعية والاستضعاف التي تهاجم الديمقراطيات المعاصرة). لقد اعتنق هؤلاء المفكرون والمواطنون الشعبية بوصفها صورة فضلى للديموقراطية. واعتبروها خندقاً أمامياً في المعارك التي يخوضونها لاستعادة قوى نفوذهم في توزيع الدخل ولمجابهة اللامساواة. باختصار: هم يعتقدون أنّ الشعبية محاولة لإعادة تصميم الحكم التمثيلي بالتغلب على ديموقراطية أحزابٍ منهكة وميلها نحو أوليغاركيات منتخبة. أخذت هذه الانتقادات والاعتقادات الشعبية على محمل الجد، وتفحصت المقترحات الشعبية لإعطاء الأولوية للأغلبية بغية القضاء على سلطة الأليات الاقتصادية والسياسية.

تبيّن الحجاج الشعبية المعاصرة أنّ الشعبية لا تخلق المشكلات التي تضخمها

١ "التشبث بالنموذج القديم للحزب المتراس يعني الغرق في الحنين إلى ماضٍ لا يمكن استرداده": Colin Crouch, *Post-democracy* (Cambridge: Polity Press, 2004), p. 111.

وتنوي حلها<sup>١</sup>. إذ تكشف هذه المشكلات عجز المؤسسات التمثيلية عن الوفاء بما وعدت به. لقد وعدت بطبيعة الحال بأن التمثيل سيجعل الديمقراطية أكثر كفاءة، وأنه سيمنح صوتاً لمطالب المواطنين وسيخضع الانتخابات لسلطة الناخبين الرقابية الدائمة، بفضل الأحزاب المنظمة ومجال تعددي لتشكيل الأفكار. يسعى الشعبويون إلى استعادة سلطة الأغلبية. ويقترحون فعل ذلك بإفراغ الافتراضات الدستورية المتعلقة بسيادة القانون وأوجه الحماية المدنية من محتواها (لاسيما تلك التي ترى أن يقينية سيادة القانون وحماية الحقوق المدنية تتوقف على إنشاء هيئات غير منتخبة، تستخدم أحكاماً محايدة لإيقاف الإرادة السياسية أو قرارات الأغلبية). يحتاجون في أن الإستراتيجيات الدستورية لاحتواء السلطة، وكانت حاسمة في إعادة السلطة إلى الديمقراطية بعد انهيار الدكتاتوريات الجماهيرية ومنظومات تعسفها السياسي، بلورت سلطتهم في العقود القليلة الماضية. أما حالياً، فهي توطد مؤسسة حكم تطالب بامتيازات الحكم مثل طبقة كبار البيروقراطيين المغلقة. تمثل هذه المجموعة من الطبقات صاحبة الامتياز القديمة والجديدة، كما يزعم الشعبويون، جبل الجليد الذي غرق أخيراً استناداً إلى معيار الحيادية (الذي زعمت السلطة غير السياسية شرعيته في احتواء القرارات السياسية). داخل ديموقراطية "مصابة بالخرف" - نالت مؤسساتها التمثيلية من قدرتها على ضمان المساءلة والمشاركة والانفتاح - تطالب الشعبوية لنفسها بدور قوة إنقاذ. إنها، وفقاً لمؤيديها الديموقراطيين، صرخة سخط الأكثرية ضد تحويل الأوليغاركية للديموقراطية التمثيلية. كما أنها اتهام بأن الديمقراطية الدستورية عاجزة عن تعديل نفسها بما يكفي لتكون فعالة في الوفاء بوعداها باحتواء السلطة. يزعم الشعبويون أن أغلبيةً أشد إقداماً - أي "سلطة الشعب" - يمكن أن تكون الحل وأنه يتعين عليها أن تعيد موازنة سلطات الدولة بحيث تمنح الأسبقية للحظة اتخاذ القرارات، وباختصار: يتعين عليها إعادة كتابة الدساتير. هذا هو، كما يقولون، الحل للمشكلات التي تسبب فيها أنموذج ديموقراطيتنا الهرمة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

١ كتب سايمون تورمي أخيراً عن الشعبوية بوصفها عرضاً للأزمة، فعاملها بوصفها قادرة على إنتاج مفاعيل إيجابية وسلبية معاً:  
"Populism: Democracy's Pharmakon?", *Political Studies* 39, no. 3 (2018): 260-273.



يشير الشعبويون المعاصرون في أحيان كثيرة إلى انحسار المساواة الاقتصادية والعجز الموازي للأحزاب اليسارية والديموقراطية الاجتماعية التقليدية عن مواصلة الإصلاحات الاجتماعية. وهذا أحد اعتراضاتهم الأكثر جاذبيةً بالنسبة إلى وضع الأمور الحالي. بدأت الشعبوية بالنمو جدياً بعد الحرب الباردة، مع ما رافقها من تآكل الأحزاب الأيديولوجية (التي ستكون في رأيها قادرةً على توحيد المطالب الشعبية من أجل سياسة إصلاحية اجتماعية). لم تنم الشعبوية عبر حركات المعارضة فحسب، بل كذلك الأحزاب التي سعت إلى السلطة ديموقراطياً وظفرت بها أحياناً. في وسع ديموقراطية شعبية، كما تمضي المحاجة، في آن، أن تضع حداً لفشل الأحزاب اليسارية التقليدية وأن تمنع انبعاث الأيديولوجيات والحركات اليمينية. في وسعها أن تلهم "اتحاد المطالب الديموقراطية في إرادة جمعية لبناء 'نحن'، 'شعب' يواجه خصماً مشتركاً: الأوليغاركية"، ومن ثم "استعادة الديموقراطية لتعميقها وتوسيعها"<sup>1</sup>. من المفترض أن تفعل الأمرين معاً عبر إرجاع السلطة إلى السيادة الشعبية وطرد مؤسسة الحكم.

يعرض مؤيدو الشعبوية الديموقراطيون قضيتهم عبر التنديد بالمشروعين الرئيسيين للانعقاد العالمي اللذين انطلقا بعد ١٩٤٥. كان الأول مشروع الأحزاب اليسارية بخططها الديموقراطية أو الليبرالية لخلق مجتمع أكثر مساواةً وديموقراطية سياسية. والثاني مشروعاً أسفر عن أنماط من الحوكمة الدولية (من المؤسسات العالمية لتنظيم السوق المفتوحة، إلى التجارب شبه الاتحادية من قبيل الاتحاد الأوروبي) بوصفها عوامل إعادة إعمار ديموقراطية بعد الحرب. وقد حاولت هذه الأنماط الجمع بين الحرية السياسية والسلام، على غرار موروث عصر التنوير.

بالنسبة إلى الزعم الأول، يوجه منظرو الشعبوية الديموقراطيون أصابع الاتهام إلى الأحزاب اليسارية المعتمدة، ويحاججون في أنها توأطأت مع السياسة النيوليبرالية في الخصخصة وإلغاء الضوابط التنظيمية، ما أدى إلى تآكل برامج دولة الرفاه. من الشائع ملاحظة أن يساري اليوم أصبحوا بالفعل وسطيين. لقد نبذوا نقدهم الطبقي التقليدي. وكما يكتب توماس بيكتي: أضحوا مرتبطين منذ سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين

1 Chantal Mouffe, *For a Leftist Populism* (London: Verso, 2018), p. 24.

بالناخبين ذوي التعليم العالي، ما أسفر عن نظام أحزابٍ متعدد النخب: النخب ذات التعليم العالي تصوت لمصلحة اليسار، في حين تصوت النخب ذات الدخل المرتفعة/ الثروات الكبيرة لمصلحة اليمين، أي النخبة المثقفة (يسار البراهمة) مقابل نخبة رجال الأعمال (يمين التجار)<sup>١</sup>.

ومن المفارقات أنَّ الطاقة التي حقنها الديموقراطيون الاجتماعيون والليبراليون في حقبة إعادة الإعمار الديموقراطية تبخرت إلى جانب مشاريع الانعتاق الخاصة بها (المتعلقة في أحيان كثيرة بالفقر والجهل). بفضل الأحزاب اليسارية، تدبر بعض "العامة" أمر تسلق السلم الاجتماعي ليصبحوا من الطبقات الوسطى. لكن اليوم لم تعد الأحزاب عينها التي دعمت الانعتاق بعد الحرب تمثل سوى جزءٍ محظوظ من الطبقتين العاملة والوسطى الدنيا. وكما رأينا في تحليلنا لأرسطو واستكشافه المسببات الاجتماعية للديماغوجيا، يُعدّ رخاء الأكرية أملاً يدفع الديموقراطية ويخلق طبقةً وسطى. لكن هذه الطبقة الوسطى تميل إلى حماية وضعها الخاص وتغلق البوابات في وجه الطبقات الأدنى، فهي تعلم أنها إذا ضمتها إليها، فستخفف وضعها هي. لقد توقف اليسار الديموقراطي عن التفكير والفعل من ناحية إستراتيجياتٍ جديدةٍ للتشمل وأضحى مجرد حارس بوابة الجزء المشمول بالفعل.

توضح الإستراتيجية الوسطية للأحزاب اليسارية إنهاء وظيفتها الانعتاقية. وكما لاحظ المراقبون، هذا أحد عوامل إعراض المواطنين عن السياسة والمشاركة الانتخابية<sup>٢</sup>. لم يتوقف اليسار الراديكالي عن الوجود فحسب، بل أصبح اليسار عموماً أكثر اهتماماً بحماية أصحاب الامتيازات المستفيدين من سياسته الاجتماعية بدلاً من توسيع أو ابتكار برامج الرعاية الاجتماعية من أجل تكييفها مع احتياجات الأقل ثراءً<sup>٣</sup>. لقد مضى إضفاء طابع احتكاري على الأحزاب، وهو أمرٌ يعتقد بعضهم

1 Piketty, "Brahmin Left vs. Merchant Right."

2 Donatella della Porta, *Can Democracy Be Saved?* (Cambridge: Polity Press, 2013); Larry Diamond and Leonardo Morlino, eds., *Assessing the Quality of Democracy* (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 2005).

٣ اليمين واليسار هما "انقسام زائف" بوصفهما "جانين لعملة (ليبرالية) واحدة"، هذا ما يكتبه جون دون في مقدمة كتابه:

John Dunn, *Traditionalism, the Only Radicalism: A New Mythos for Modern Heretics* (London: Study Press, 2015), pp. 6-8.



أنه أحد عوامل تنامي الشعبوية، يبدأ بيد مع تآكل المُثل العليا الاجتماعية في الأحزاب اليسارية، وتآكل التعارض الأيديولوجي بين اليسار واليمين. إنَّ "الأغلبية الصامتة" التي تميّز الديمقراطية ما بعد الأيديولوجية، وكذلك التكتيكات السائدة التي اعتمدتها الأحزاب الانتخابية كافة، كانت نتاج ديمقراطية الأحزاب نفسها. انهيار "الوسط" والوسطية هما الأرض الخصبة للشعبوية التي تسترد الإردوية الشعبية حتى عندما تكشف المنطق الذي يحرك الديمقراطية التمثيلية: نمطٌ ينتج آخرها الراديكالي في عين اللحظة التي يحقق فيها استقراره في نظام الأحزاب. ليست الشعبوية نتاج قوة خبيثة وهي لا تضع الديمقراطية تحت الحصار مثلما يمكن أن يفعل عدوٌ خارجي. الشعبوية نتاج عين أنموذج الديمقراطية "الصالح" الذي حقق استقرار مجتمعاتنا بعد الحرب العالمية الثانية.

تطوّرت هذه السيرة المفضية إلى أحزاب جامعة ثم تطوّر إضفاء طابع احتكاري على الأحزاب يبدأ بيد مع استنفاد السيادة الشعبية. يشرح بيرنار مانان هذه السيرة على أفضل وجه في نهاية كتابه الصادر في ١٩٩٧، حين وضع مخططاً إجمالياً لمعالم نظرية عن نمو ديمقراطية جمهور المتلقين<sup>١</sup>. لقد أضعف تمدد الرأسمالية المالية المعولمة تدريجياً سلطة صنع القرار في الدول السيادية (لاسيما الديمقراطية منها). كذلك، قلّص سوق العمل المعولم إمكانية التوصل إلى ضربٍ من تسوية اجتماعية ديمقراطية بين رأس المال والعمل، أفادت كأساس لديمقراطية الأحزاب ما بعد الحرب<sup>٢</sup>. تواجه إضعاف سيادة الدولة للتكيف مع الشركات التجارية العالمية دعوة الشعب لإغلاق الحدود، كأنّ المواطنين الديمقراطيين يعتقدون أنّ في إمكانهم حماية سلطتهم السياسية عبر المطالبة باحتواء حرية الحركة والحدّ من التنافس الحر على الأجور والإعانات الاجتماعية. هذا هو المحرك المعاصر للسيادوية (sovereignism).

1 Manin, *Principles of Representative Government*, pp. 218–234.

٢ من أجل تحليل مقنع لتأثير الرأسمالية المالية المعولمة في صميم منظومة القيم في كل مجتمع، انظر:

Alain Touraine, *After the Crisis* (Cambridge: Polity Press, 2014);

حول تغير معنى العمل وانفصاله التدريجي عن منظورات التغير الاجتماعي والسياسي، انظر: Anson Rabinbach, *The Eclipse of the Utopias of Labor, Forms of Living* (New York: Fordham University Press, 2018).

وكما كانت الحال في الماضي، تربط الشعبوية سياسة إعادة التوزيع الاجتماعي بالسياسة الحمائية. فضلاً عن ذلك تدفع ظاهرة الإرهاب الدراماتيكية (المترافقة في غالبية الأحيان مع التطرف الإسلامي) سياسة أمن الدولة على حساب الحقوق المدنية وتشدد على الطابع القومي للديموقراطية بوصفه شرطاً حيوياً للهوية الدينية والثقافية التي يتعين حمايتها من الأعداء الخارجيين. يسفر الانقسام بين العواطف الشعبية المعادية للتنوير والضائقة الاقتصادية، وبين الخطاب الثقافي الذي تهيمن عليه النخب الكوزموبوليتانية، عن عجز تمثيلي. وهذا بدوره يفتح الساحة السياسية أمام الزعماء الشعبويين وخططهم المناهضة لمؤسسة الحكم. الشعبوية ظاهرة عالمية عززتها الثقافة العالمية التي تشجبها. تأتي لتؤدي دورين أدتهما تقليدياً الأحزاب الاجتماعية الديموقراطية: التنديد باللامساواة الاجتماعية وبامتيازات الأقلية المتنفذة (التي ليست بحاجة إلى انتماء وطني لحماية مصالحها)، واستعادة سلطة السيادة الشعبية وتأكيد أولوية مصالح الأغلبية. تؤدي الشعبوية هذين الدورين عن طريق توجيه الحكومات نحو منح الأولوية للمصالح الوطنية القصيرة الأجل. يعين أفول تنظيم الأحزاب نقطة تحوّل كبيرة في تفضيل إرادة الأغلبية "هنا" و"الآن"، بينما كانت الأحزاب المنظمة "سبلاً لدفع مشاريع طويلة الأجل تمتد لما بعد فترات حياة الأفراد".<sup>1</sup>

هل الديموقراطية قريية من نهايتها؟ إذا كانت الديموقراطية تكويناً تاريخياً - كما حاججت -، فينبغي ألا يدهشنا انحطاطها الممكن. كان القدماء مدرّكين لزمنية أنماط الحكومات كافة إلى درجة نظروا فيها لدورة التغيرات وكذلك لطرق منعها. كان توجه الفيدراليين الأميركيين مماثلاً، ولكن بجاهزية أكثر تفاؤلاً بكثير، عندما حاولوا أن يصوغوا دستوراً مكتوباً في وسعه إكراه النقائص البشرية على أن تعمل كعوامل لتحقيق الاستقرار، في إمكانها منع الانحطاط. من الممكن أن يعمل إدراك محدودية الديموقراطية كترياق للزهو بانتصار "أنموذج مغلق" للديموقراطية. كما أنه الشرط اللازم لفهم أوجه القصور المؤسسية لهذا الأنموذج. وفي الآن عينه، قد يسبب وعي الطفرة التاريخية كرباً، وقد يزيد خطر الارتداد إلى حلولٍ مناهضة للديموقراطية. تبدو

1 Jonathan White, "Archiving for the Future: The Party Constitution," in *Institutions for Future Generations*, ed. Axel Gosseries and Iñigo González-Ricoy (Oxford: Oxford University Press, 2018), pp. 353-365.



المخيلة الديمقراطية اليوم كأنها عالقة بين نارين: أن تُجمد وتؤبد أنموذج "الثلاثين المجيدة" أو أن تتبنى تحولات قد تكون ضرورية لكنها تحقق نتائج غير مؤكدة<sup>١</sup>. تأتي التحديات التي تواجه الديمقراطية الدستورية من جانبيين متعارضين: الأقلية المتنفذة الأوليغارشية التي تسيطر بالفعل على عملية صنع القرار، والأكثرية الشعبية التي تزعم أن الطريقة الوحيدة التي تمكن من تلافي اللامساواة في سلطتها هي عبر المطالبة بأولوية الأغلبية على أجزاء المجتمع الأخرى كافة. تمثل الطفرتان الأوليغارشية والشعبوية تحديين متطابقين. في كلتا الحالتين، المبدأ التنظيمي للانفتاح والحيادية (لجميع الناس) هو الذي تُبخس قيمته. ففي شرط "الحيادية الزائفة" والهيمنة الواقعية للأقوياء اجتماعياً، تتعرض شرعية الديمقراطية الدستورية لتآكل مهلك. إذا كانت الأقلية المتنفذة هي تحديداً ما يصنع القرارات (من أجل شخص)، فلماذا ينبغي أن يكون استرداد الأكثرية صنع القرار من أجل نفسها فضيحة؟ تتعرض المعركة بين الأكثرية والأقلية المتنفذة لخطر بلوغ النقطة التي حذر منها أرسطو معاصريه: مع انبثاق حكم فتوي يعمل كتعبير تعسفي عن رغبة القوة الحاكمة بالسلطة (أكانت الأقلية المتنفذة أم الأكثرية). المفارقة في الأمر أن الطموح الشعبي بتخطي انقسامات اليمين واليسار هو مؤثر مهم على سيرورة النزعة الفئوية هذه.

تدعي الحركات الشعبوية كافة أنها تمثل نقطة تحول في سياسة الأحزاب. تريد أن تمثل الشعب "الحقيقي" فحسب، بعيداً عن انقسامات اليمين واليسار. من المؤكد أنه بينما يقاوم الشعبويون التعرّف عليهم، وبينما يزعمون أنهم يقدمون رؤى عن المصالح الشعبية تشكل بديلاً - قومياً إقصائياً (الجناح اليميني) أو تشميلاً جذرياً (الجناح اليساري) - فإن الأسلوب الشعبي في نشاطهم السياسي يظل مشتركاً. تدعي الأنماط اليسارية من الشعبوية أنها تشميلية (للمهاجرين الجدد مثلاً) ومناهضة للحمائية؛ وبهذا المعنى هي النقيض للشعبيين القوميين اليمينيين. لكنها لا تقدم زعمها باسم الوعود الديمقراطية، بل تضعه في إطار حركة معارضة لمؤسسة الحكم، مثلما تفعل الشعبوية

١ يزداد عدد الإصدارات المتعلقة بمصير الديمقراطية؛ انظر تحليلاً مثيراً للاهتمام لأحدث الأعمال في:

Adam Tooze, "Notes on the Global Condition: Democracy's Twenty-First-Century Histories," Adam Tooze's website, February 9, 2018, <https://adamtooze.com/201809/02//notes-global-condition-democracys-twenty-first-century-histories-call-comments/>

اليمنية. ليس اليمين ولا اليسار أو ما بعد اليمين واليسار القاسم المشترك بين مختلف شعوبي اليوم<sup>١</sup>.

كتب آلان (Alain) ذات مرة وفقاً لريمون آرون (Raymond Aron): "حينما أسأل هل الانقسام بين الأحزاب اليمنية واليسارية، وبين رجال اليمين ورجال اليسار، لا يزال له معنى، الفكرة الأولى التي تتبادر إلى ذهني هي أنّ طارح السؤال ليس بالتأكيد رجلاً من اليسار"<sup>٢</sup>.

ما من شك في أنّ "القومي" و"الشعبي" نعتان مختلفتان؛ الشعبي وحده قد يكون فارغاً حقاً، وبذلك يمكن أن يكون أكثر شمولاً من القومي. وهذا من شأنه، وفقاً لأرنستو لا كلاو، أن يجعله مؤثراً للديموقراطية. لكنّ التأويل الشعبي للشعب ليس تشميلاً بالكامل، كما رأينا في هذا الكتاب. فهو محدّد بفعل قبلي من الاستبعاد (استبعاد مؤسسة الحكم)، يسعى إلى تجميد نفسه في الشعب "الصالح" بمعزلٍ عمّن يكونه هذا الشعب. وينتهي المطاف بالمعنى الاجتماعي الأساسي لشعبه التأسيسي إلى المساومة على طابع الشعبوية الديموقراطية التشميلي. سيكون المنطق متماثلاً سواء أكان منطقاً ديموقراطياً قومياً أم ديموقراطياً راديكالياً. في كلتا الحالتين ثمة حاجة إلى ثنائية "مؤسسة الحكم" مقابل "الشعب". فكلّ منهما خارجي بالنسبة إلى الآخر وبحاجة إليه، إذ إنّ كلاهما محدّد بأنه لا يتشابه مع الآخر. ويغدو هذا الأمر التعارض الوحيد المهم: تعارضٌ بسيطٌ وبديهي، ولا لون له، وبعيدٌ عن أيديولوجيات الأحزاب. بناءً على هذا التبسيط البنيوي المشترك، يستتبع ذلك أنّ الديموقراطية الشعبوية "تخطئ اليسار واليمين". هذا هو حالياً القاسم المشترك الذي تتقاطع فيه الشعبويات في تجاربها الجيوسياسية المختلفة.

هذا هو مصدر التشكيك المتعلق بالشعبوية الذي وجهني في كتابة هذا الكتاب. وكما هو متوقع، إنّ له معنى سياسياً (كالشعبوية نفسها التي لم تكن يوماً ولن تكون مجرد موقفٍ "أكاديمي").

١ انظر على سبيل المثال الأيديولوجي الأكثر تمثيلاً لليمين الفرنسي:

Alain de Benoist, *Le moment populiste: Droite-gauche, c'est fini!* (Paris: Pierre-Guillaume de Roux, 2017).

2 Raymond Aron, *The Opium of the Intellectuals*, trans. from the French by Terence Kilmartin (New York: Norton, 1962), p. 3.



بالنسبة إلى بعض الباحثين والمثقفين، يتوقف مصير الديمقراطية على قدرة اليسار على محاكاة اليمين، وعلى الأقل أن يصبح شعبوياً، ومن هنا "أهمية إعادة الاستحواذ على مصطلح شعبوية"<sup>1</sup>. فضلاً عن ذلك، الأمر الوحيد الذي يبدو قادراً على مقاومة شعبوية اليمين وهزيمتها هو الشعبوية اليسارية. ليست الأحزاب الاجتماعية الديمقراطية أو الإصلاحية التقليدية ضعيفة فحسب، بل إنها عاجزة بنيوياً عن الدفاع عن الديمقراطية في مواجهة الأعداء الفاشيين الجدد والقوميين، لأنها قائمة على تأمل لا يكاد يؤثر عاطفياً. ربما يبدو أن شعبوية راديكالية مضادة للشعبوية قادرة على وضع حدٍّ للمشكلات التي أحدثتها الحكومات النيولبرالية، وهي حكومات دعمتها الأحزاب الاحتكارية والتحالفات السائدة، ولديها مناضلون ومواطنون ساخطون، وولدت لامبالاة انتخابية وإحساساً ملموساً بالعجز عن الالتزام السياسي<sup>2</sup>. بعد عقود من الثقة بالإجراءات والاستراتيجيات القانونية والمؤسسات داخل ديمقراطيات تعهدت أن تحقق العدالة الاجتماعية، تبدو إعادة ضخ الإرادية في السياسة ضرورية، لأن الديمقراطية غيرت توجهها نحو معايير السوق في التوزيع، وأظهرت الإجراءات أنها بلا حول ولا قوة؛ أظهرت في الواقع أنها قادرة بكل رياء على أن تغدو حوامل للطبقات الأوليغارشية. تتطلب تعبئة الشعب للفعل السياسي طاقةً من "المظالم ومشاعر الاستياء" التي ولدتها وعودٌ غير محققة قدّمتها الحكومات الديمقراطية المتعاقبة<sup>3</sup>. هنا تكمن الثقة الجديدة بالشعبوية داخل المعسكر الديمقراطي واليساري. الافتراض هنا هو أن الشعبوية فارغة المحتوى: وسيلة محايدة، اسمٌ لإرادية صرف في السياسة، تعتمد على أسلوب خطابي وسياسة بوصفها حرفة. إن أسطورة زعيم يوحد الأكثرية بواسطة خطاب بسيط وقوي، أو كاريزما شخصية، توحى بروية للشعبوية بوصفها أداة محايدة وميكانيكية. وهذا بدوره يوحي بأن إستراتيجية شعبوية تستطيع في الوقت

1 Errejón and Mouffe, *Podemos*, p. 127.

2 Fraser, "Against Progressive Neo-liberalism"; Tatiana Llaguno, Krytyka Polityczna and European Alternatives, "Emancipatory Movements Must Have a Populist Dimension: An Interview with Nancy Fraser," Political Critique.org, September 7, 2017, <http://politicalcritique.org/opinion/2017/emancipatory-movements-must-have-a-populist-dimension-an-interview-with-nancy-fraser/>

3 Hans-Georg Betz, "Conditions Favoring the Success and Failure of Radical Right-Wing Populist Parties in Contemporary Democracy," in Mény and Surel, *Democracies and the Populist Challenge*, p. 196.

الحاضر فعل ما فعلته في الماضي أحزابٌ اجتماعية ديمقراطية أو تقدمية. تبدو هذه الصورة جذابةً لأنها تؤكد للديموقراطيين أنّ في وسعهم الاستيلاء على "أسلوب" السياسة الشعبية خدمةً لآمالهم في التجدد الاجتماعي والسياسي. زعمي الأساسي هنا أنّ هذا الأمل كاذب. فالآلة التي يستعدّ زعيمٌ شعبي في مسيره (en marche) نحو سلطة الدولة لتحريكها بعيدةً عن الحيادية. إنّ الافتراضات اليسارية المناصرة للشعبوية عن الشعبوية غير صحيحة، لأنّ الشعبوية ليست مجرد أداة يمكن تسخيرها لخطط إصلاحية أو محافظة. إنّها ليست مجرد "أسلوب في السياسة"؛ فكي تكون ناجحة، عليها أن تحوّل المبادئ والقواعد الأساسية للديموقراطية نفسها. وبذلك، تقود السياسة والدولة نحو نتائج لا يستطيع المواطنون التحكم فيها. تعمل الشعبوية حتماً على تمجيد دور وسلطة الزعيم المسيطرة وتأكيدهما. يحدث هذا الأمر لسبب بسيط هو أنّ نجاح السردية يعتمد على نجاح الزعيم، ويتوقف كلا الأمرين على سلطة الزعيم على الشعب وأجزائه. إنّ الشعب الشعبي يتخلى عن سلطته للزعيم (أو الزعيمة) لأنّه دونه (أو دونها) لا يوجد كذات جمعية تحكم الدولة. من غير الممكن تجنب هذا التخلي إن كان على السياسة الشعبية أن تكون ناجحة. وعلى هذا، الشعبوية محاطة بمفارقة لا تستطيع إيجاد حلّ لها. وبمعزل عن برنامجها الإصلاحي والرايديكالي، يعتمد تحقيقها ضمن دولة ومجتمع أساساً على تخويل الزعيم (أو الزعيمة) بالسلطة، وعلى مجموعة صغيرة من مؤيدي الزعيم (أو الزعيمة)، وإيمان الشعب به (أو بها). هنا يكمن تقليدياً سوء الظن اليساري بشخص زعيم ما ودوره. إنّ جعل الحزب زعيماً جمعياً مستوحى من نظرية مفادها أنّه ليس في وسع أيّ زعيم فردي تكوينه اعتبارياً، وكان هذا جواب أنطونيو غرامشي تحضيراً للعمل التدريجي من أجل التغيير المهيمن ولفعل ذلك عن طريق مواجهة خطر الشخصية، ولاسيما في حالة "حزب على المناصب"، كما الحال في الديمقراطية الانتخابية<sup>١</sup>. اعتقد غرامشي، على نحوٍ معقولٍ تماماً، أنّ توحيد

١ لكن كانت هنالك فرصة في أنظمة الحكم البرلمانية، وفق غرامشي، لوجود زعيم تسلطي قصري في حالات الحاجة الدراماتيكية للتغلب على الانقسامات الحزبية، وفي حالة إنكلترا البرلمانية أثناء وزارة رامسي ماكدونالد. كان الزعيم التمثيلي في الديمقراطية الانتخابية المعادل لدى غرامشي للزعيم الاستثنائي ضمن البرلمان لدى فيبر:



الشعب بالتماهي "الشبقي" أو "الوجداني" بزعيم لم يستطع ولم يكن بذاته ومن ذاته شرطاً كافياً لتحويل سياسة مهيمنة إلى تقدمية أو ديموقراطية<sup>١</sup>. في رأيه، يستطيع مشروع الهيمنة النجاح بقدر ما يحدد تنامي سياسة التفرد الشخصي. إذاً قد يقول المرء إن مشروع غرامشي المتعلق بالهيمنة هدف إلى منع أي زعيم فردي من النجاح في اكتساب السيطرة عن طريق التدخل في معنى الأيديولوجيا وتطبيقها الذرائعي<sup>٢</sup>. إن زعمي الأساسي هو أن الشعبوية لا تستطيع إيجاد حل للمشكلات التي يتصدى لها الشعبويون. صحيح أن العوامل التي توضح نجاحات وتأثيرات شعبية بعينها سياقية للغاية. صحيح أيضاً أن الشعبوية تتخذ أنماطاً عدة. لكن يمكننا الاتفاق على أن الشعبوية تتعلق بتصور شعبي عن تعطيل الحكم الدستوري، وكذلك عن قصور المؤسسات التمثيلية. تشير الشعبوية إلى فساد سياسي شامل عملت اللامساواة الاقتصادية على تيسيره. سيتطلب الرد على الانتقاد الشعبوي من الديموقراطيين التدخل في الحجج السياسية والدستورية الشعبوية بدلاً من شيطنتها. سيتطلب منهم مراجعة بعض القواعد الأساسية للعبة بطريقة تعيد سلطة صنع القرار المباشرة إلى المواطنين وتمنحهم أيضاً مزيداً من الرقابة الصارمة على ممثليهم. سيتطلب إعادة تشكيل الأحزاب السياسية في كل من تنظيماتها الداخلية والأدوار التي تؤديها في المؤسسات (قد يكون معقولاً أحياناً، كما الحال في بعض الديموقراطيات البرلمانية، جعلها دستورية)، أو فرض مزيد من الرقابة الصارمة على مواردها المالية، وإعادة كتابة ميثاق وهياكل الأحزاب لجعلها فعالة في تأويل المطالب الحزبية وتمثيلها (وتحريرها من المتنفيين الأوليغاركيين الذين يحكمونها ويجدون فائدة في التشديد على الانقسام الحزبي أو كبديل تأييد

Gramsci, *Quaderni del carcere*, pp. 1194-1195, 1619-1622.

حول القضية الشائكة لدور الزعيم في الحركات الاجتماعية اليسارية، انظر:

Dieter Groh, "The Dilemma of Unwanted Leadership in Social Movements: The German Example before 1914," in Graumann and Moscovici, *Changing Conceptions of Leadership*, pp. 33-52.

١ تكتب موف في ص ٧٠ من كتابها *For a Left Populism* [من أجل شعبية يسارية]: "يمكن أن تؤدي الروابط العاطفية مع زعيم كاريزمي دوراً مهماً... ليس هنالك سبب للمساواة بين الزعامة القوية والنزعة السلطوية". لكن على أي أساس نستطيع القول بأنه لا وجود لمثل هذا السبب؟

٢ ناقشت مفهوم غرامشي للزعامة وفقدان ثقته بالزعيم الكاريزمي للحركة المهيمنة في كتابي: Urbinati, *Democracy Disfigured*, pp. 153-157.

السياسة السائدة تبعاً لما يلائم خططهم ومانحيهم الأثرياء<sup>١</sup>. تمثل الحركات المناهضة للأحزاب خطراً، لكنها ليست غير مبررة أو عديمة الفائدة، ربما لأنه ليس ثمة شكل ثابت لوجود الأحزاب<sup>٢</sup>. إنها تكشف عن طفرات الديمقراطية التمثيلية التي تحتاج إلى تحليل وإجابات. يمثل التصور الدستوري مصدراً يعود إلى الديمقراطية. إن كان من غير الممكن فصل الديمقراطية عن عادة الاستكشاف الذاتي والتجريب، وإن كان من غير الممكن فصلها عن المعارضة والاحتجاج، فمهمتها الملحة اليوم هي الابتكارات الدستورية والإجرائية. أثبتت ديمقراطية الأحزاب، الناجحة والمهمة للغاية لبضعة عقود حاسمة، أنها ليست مناسبة لحكم مجتمع لم يعد يعتمد على تنظيمات هيكلية للعمال والمواطنين واكتسبت فيه، فضلاً عن ذلك، ديمقراطية شبكة الإنترنت صدقية بوصفها تعبيراً أكثر مباشرة عن الإرادة الشعبية. إنها تديم الفساد السياسي المتفشي الذي تعجز الضوابط المؤسسية وحدها عن احتوائه وتصحيحه. لقد وصلت ديمقراطيات الأحزاب إلى العتبة التي تفصلها عن السياسة الفئوية، ومن ضمنها الشعبوية التي هي تأكيد صريح لسياسة في خدمة الجزء. تُعدّ الشعبوية، من الجوانب كافة، نتاج أوجه قصور ديمقراطية الأحزاب<sup>٣</sup>. هنا يبدأ كتابي، وهنا ينتهي: تشريح وتفحص المخاطر التي تنشأ حين تتمدد الديمقراطية نحو الشعبوية.

١ تبقى الأحزاب "أساسية لتجنب الميول المناهضة للمساواة في حقبة ما بعد الديمقراطية. لكننا لا نستطيع الاكتفاء بالعمل لتحقيق أهدافنا السياسية عبر فعل ذلك عبر حزب":

Crouch, *Post-democracy*, pp. 111-112.

أخيراً قُدمت اقتراحات لإصلاح الأحزاب على جانبي المحيط الأطلسي؛ انظر على سبيل المثال: Ignazi, *Party and Democracy*, pp. 247-258; and Leib and Elmendorf, "Party Democrats Need Popular Democracy," particularly pp. 91-113.

٢ لذلك، أتفق مع موقف عندما تشير بالانتقاد إلى الأحزاب الاجتماعية الديمقراطية القائمة، أو الأحزاب التي هي ببساطة في يسار الوسط والتي كان لها بالتأكيد دور مهم في استقرار الديمقراطية وتوسيعها بعد الحرب العالمية الثانية، لكن تبدو الآن "سجينة عقاندها ما بعد السياسة":

*For a Left Populism*, p. 21.

٣ قد يتحدث المرء عمّا قاله مناهض لامع للفاشية حول نجاح الفاشية في إيطاليا: "ليس هنالك شك في أن أحد أسباب النجاح الفاشي يكمن في تدهور الحياة البرلمانية":

Carlo Rosselli, *Liberal Socialism* (1930), trans. from the Italian by William McCuaig (Princeton, NJ: Princeton University Press, 1994), p. 128.





## شكر وامتنان

حررت هذا الكتاب بين ٢٠١٦ و٢٠١٨ عندما انتُخب الزعماء الشعبويون والحركات الشعبوية لتولي الحكم في البلدين اللذين أنتمي إليهما، إيطاليا والولايات المتحدة. كانت تلك أيضاً أول انتخابات تكون فيها الأطراف الفعالة هي شبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي بدلاً من الأحزاب التقليدية. ذكرني تحرير هذا الكتاب بأن الديمقراطية واقع مرن؛ فهي تخضع لتحوّلات ليست دائماً سارة أو مرغوباً فيها، لكنها قادرة على تمثّل التغيرات وتغيير اتجاهات الأمم. وهذا لا يجعلها واهنة أو ضعيفة. الديمقراطية مفتوحة على الخطر، والشعبوية هي الظاهرة الخطيرة التي يدرسها هذا الكتاب.

يعود اهتمامي بالشعبوية إلى مطلع تسعينيات القرن العشرين عندما كانت آخذةً في التصاعد في بعض البلدان الأوروبية. منذ ذلك الوقت فصاعداً، احتلت الشعبوية المشهد السياسي على المستوى العالمي، لتصبح إحدى الكلمات الأكثر استخداماً لدى السياسيين والباحثين على حد سواء. على مدى السنوات، ازدادت الأدبيات حول الشعبوية مثلما ازدادت قائمة الزملاء والطلاب الذين ساهموا في فهمي لهذه الظاهرة. ثمة قائمة طويلة من الأشخاص الذين أود شكرهم على لفت انتباهي إلى الشعبوية عندما كانت لا تزال "قضية غير مهمة"، ومن ثمّ ساعدوني في دراستها على نحو أفضل. أدين بأعظم امتنان لجميع طلاب جامعة كولومبيا، الذين بات بعضهم في هذه الأثناء أساتذة وباحثين. أودّ بخاصة شكر كارلو إنفيرنيتزي أكستيني وشينيد كارولان وألكسندر دي لا باز وكزافيير وايتش فلوري وروب غودمان وبن مايليوس ونيكول بيساجوفيتش وديفيد راغاتسيوني وماريا بولا سافون وكاميليا



فيرغارا. كما أسجل شكري العميق ليزا ديش وببيرو إيغنازي وبرنار مانان وجون ماكورميك ويان فيرنر مولر ونانسي روزنبوم، وتشارلز سيبيل الذي يعود نقاشي معه عن الشعبوية والموضوعات المتصلة إلى سنوات عدة. لقد سنحت لي الفرصة لمناقشة فصول الكتاب في محاضرات وندوات وورشات عمل في جامعة أكسفورد وجامعة بوكوني في ميلانو وجامعة أوسلو ومؤسسة جانجاكومو فيلترينيلي في ميلانو و"معهد علوم الإنسان" في فيينا والمدرسة الجديدة للبحث الاجتماعي، وجامعة بيزا ودار المعلمين العليا في بيزا ومعهد سانت آنا العليا في بيزا وجامعة تشارلز في براغ وجامعة ستوكهولم و"مركز الثقافة المعاصرة" في برشلونة وجامعة فلورنسا وكلية ريز وجامعة لويس في روما وجامعة كامبردج وجامعة برنستون وجامعة فوسكاري في فينيسيا وكلية مدينة نيويورك وجامعة سيدني وجامعة براون وجامعة كولومبيا وجامعة كاليفورنيا في بيركلي ومعهد الخريجين في جامعة مدينة نيويورك وجامعة أيسلندا في ريكيافيك ومعهد الجامعة الأوروبية في فيزولي. أشكر رؤساء الجلسات والمشاركين في تلك الندوات والمحاضرات والحلقات الدراسية لتعليقاتهم، وأودّ بخاصة ذكر مانويل أنسيلمي وأندرو أراتو ولوكا بالديسيرا وميشيل باتيني ورتشارد بيلامي ويوجينيو بياجيني ويان بيبا وبول بلوكر وهوبرتوس بوشتاين وداريو كاستيليوني وجان ل. كوهين وغوستافو هيسمان دالاکوا وكارلوس دي لا توري ودوناتيل ديلابورتا وماتيا دي ببيرو وباولينا أوتشاوه إسبيغو وروبيرتو أسبوسيتو وديفيد إيستلوند وفدريكو فنشلستين وأنطونيو فلوريديا وماركو غيونا وكارلو غينزبورغ وألكس غوريفيتش وستاتيس غورغوريس وفالور إنغيموندارسون وأندرياس كالفاس وإيرا كاتزنلسون وجون كين وجيريمي كيسلر وهانسيتير كريسي وكريستينا لافون ومارتن ميچستريك وفولفغانغ ميركل وماسيمو موريلي وأليساندرو موليري وماريا فيكتوريا موريلو وجوشيا أوبر وجوليا أوسكيان وكينش أوسكرا ونيني بانورجيا وبابلو بيكاتو وديفيد رونسيمان وكيم لين شيبيله ولوكا سكو كسيمارا وبرونو سيتيس وإيان شابيرو وإيف سانتومير وآناسوسي وميشيل سوريس وماركو تارشي وأرنالدو تستي وآدم توز وسایمون تورمي وسلفاتور فيكا وميغيل فاتر وباتريك إ. فيل ولإيبي. فقد كانت المحادثات بيني وبين هؤلاء المفكرين حول مواضيع محددة في مختلف مراحل

تأليف هذا الكتاب ثمينة حقاً. كما أدين بالامتنان لقراء منشورات جامعة هارفرد الذين لم تُعرف هويتهم والذين كانت اقتراحاتهم وملاحظاتهم النقدية دليلاً ممتازاً للمراجعة النهائية للمخطوط. أخيراً أدين بامتنان خاص لجيمس إدوين براندت وجون دونوهيو اللذين كانت صراحتهما التحريرية لا تُقدّر بثمن.



## فهرس الأعلام

أ

- أوسكرا، كينش ٣٢٢  
 أوسكيان، جيوليا ٣٢٢  
 أوليفيتي، أدريانو ٢٨٠  
 أوربان، فيكتور ٢٨، ٢٣١، ٢٤٩  
 أوبر، جوسيا ١٣٠  
 أوبرادور، اندريس مانويل لوبيز ٨٩  
 أودونل، فيكتوريا ٢٧٦  
 إيبى، ليا ٣٢٢  
 إيستلوند، ديفيد ٣٢٢  
 إيغنازي، بيروت ٣٢٢
- ب
- باتيني، ميشيل ٣٢٢  
 باريتو، فيلفريدو ٥٥، ٢٣٥، ٢٦١  
 بالديسيرا، لوكا ٣٢٢  
 بانترا، فرانسيسكو ١٧٠  
 بانورجيا، نيني ٣٢٢  
 براندت، جيمس إدوين ٣٢٣  
 برزيفورسكي، آدم ١٤٨
- آدامز، جون ٢٦١  
 آرون، ريموند ٤٠، ٣١٥  
 أراتو، اندرو ٣٢٢  
 أرسطو ٢٢، ١٠٨، ١٢٨، ١٥١-٥٣، ١٥٥، ١٥٧-١٥٩، ١٦١، ١٦٢، ١٦٤-١٦٩، ٣١٤  
 أرندت، حنا ٢٢٩، ٢٤٥  
 إريخون، إنيغو ٢٨٦  
 اسبوسيتو، روبيرتو ٣٢٢  
 اسبيخو، باولينا اوتشوا ١٤٤، ٣٢٢  
 إغليسياس، بابلو ٢٧٦، ٢٨٥، ٢٨٦  
 أفلاطون ١٥١، ١٥٣، ٢٣٥، ٢٩٧  
 إفولا، يوليوس ٣٩  
 أكسيتي، كارلو إنفيريتزي ٣٢٢  
 أندرسون، بنديكت ١٣٩  
 أنسيلمي، مانويل ٣٢٢  
 إنغيموندارسون، فالور ٣٢٢  
 أوباما، باراك ١٠١  
 أوبر، جوشيا ٣٢٢

- برلين، أشعيا ٣٥، ٥٧، ١٤٦  
 بروبيكر، روجرز ٢٩  
 بسمارك ٢٤٠  
 بلوكر، بول ٣٢٢  
 بلونتشلي، يوهان كاسبار ٢١٧، ٢٤٠  
 بلير، طوني ٩٥  
 بنشام، جيرمي ١٥٥  
 بنيكس، تل ١٦  
 بوبيو، نوربيرتو ٩، ٢٣، ٧٤، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٥٢  
 بوتاي، جوزيبي ٢٨٨، ٢٤٢  
 بوركهارت، ياكوب ١٠٢  
 بوسي، أومبرتو ٢٠١  
 بوشتاين، خوبرتوس ٣٢٢  
 بوليفار، سيمون ٢٠١  
 بولين، رايموند ٧٤، ٢٣٦  
 بونابرت، نابليون ٢٤٩، ٢٥٠  
 بياجيني، يوجينو ٣٢٢  
 بيبا، يان ٣٢٢  
 بيتكن، فينيكل ١٨٠  
 بيرغاس، نيكولا ١٣٥  
 بيرك، إدموند ٢٣٨، ٢٩٧  
 بيرلسكوني، سيلفيو ١٧، ٦٨، ٦٩، ٨٣، ٩٤، ١٠١، ١٩٢، ٢٠١، ٢٠٤، ٢٦٠، ٢٦٧  
 بيرنشتاين، إدوارد ٢٠٨  
 بيروت، روس ٦٨، ٦٩، ٨٣، ٩٤، ٩٥  
 بيرون، خوان دومينغو ٢٥، ٤١، ١٩١  
 ١٩٥، ٢٠١، ٢٠٩  
 بيساجوفيتش، نيكول ٣٢١  
 بيسيستراتوس ١٥٢، ١٦٨  
 بيكاتو، بابلو ٣٢٢  
 بيكتي، توماس ٩٠  
 بيكر، وليام ر. ٢٥  
 بيلامي، ريتشارد ٣٢٢  
 بين، توماس ١٥٠  
 بينافيدس، أوسكار ١٧٤  
 ت  
 تارستي، ماركو ٣٢٢  
 تاركي، ماريو ٢٦٧  
 تاغارت، بول ٨٤  
 تراخيرسو، إنزو ٢٥٦  
 ترامب، دونالد ١٨، ٢١، ٢٨، ٣٨، ٦٧-٦٩، ٨٣، ٩٤، ١٤٤، ١٨٧، ١٩٢، ١٩٦، ٢٠١  
 ٢٠٤، ٢٦٠  
 ترونتي، ماريو ١٢٣، ٢٢٣، ٢٢٤  
 تستي، أرنالدو ٣٢٢  
 تودور، كورنيليو فاديم ١٩٢  
 تورمي، سايمون ٣٢٢  
 توريه، جاك غيوم ١٣٥



توريون، بابلو إغليسياس ٢٠٤، ٢٤٧  
توز، آدم ٣٢٢

## ث

ثراسيماخوس ٢٣٥  
ثوسيديديس ١٥٦

## ر

دي لا باز، الكسندر ٣٢١  
دي لا بورتا، دوناتيل ٣٢٢  
دي لا توري، كارلوس ٨٤، ٣٢٢  
دي ميلو، فيرناندو كولور ١٩٢  
ديش، ليزا ٣٢٢

## ج

جوديت، غارث إس. ٢٧٦  
جوفينال ١٣٤  
جيرباودو، بابلو ٢٤٧  
جيرماني، جينو ٤٩

## ح

حسين، صدام ٢٨٩

## د

دال، روبرت أ. ١٠٨، ١١٢  
دالاکو، غوستافو هيسمان ٣٢٢  
دان، جون ٢٩٨  
دو بنوا، آلان ٣١٥  
دوميستر، جوزيف ٢٩٧  
دونوهيو، جون ٣٢٣  
دي بيرو، ماتيا ٣٢٢  
دي تيلا، توركو اتو ٤٩  
دي كوسا، نيكولاس ١٩٧

## س

سارتوري، جيوفاني ٢٧، ١٥٨، ٢٦٤، ٢٦٥  
سافون، ماريا بولا ٣٢١

غ

غرامشي، أنطونيو ٤٢، ١٦٧، ٢٠٨، ٢٢٣،  
٢٢٤  
غريفين، روجر ٢٥٦  
غريلو، بيبي ١٢٠، ٢٤٧، ٢٧٢، ٢٧٦،  
٢٨٤-٢٧٩  
غرين، جيفري إدوارد ١٩٣  
غودمان، روب ٣٢١  
غورغوريس، ستايتس ٣٢٢  
غوريفيتش، ألكس ٣٢٢  
غيلنر، إرنست ٤٩  
غينزبورغ، كارلو ٣٢٢  
غينغريتش، نيوت ١٠١  
غيونا، ماركو ٣٢٢

ف

فاتر، ميغيل ٣٢٢  
فارخول، مارتشين ١٧١  
فاليسا، ليخ ٥٤  
فرانك، جايسون ١٤٣  
فرانكو، فرانثيسكو ٤١، ٢٨٩  
فرعون ٢٠١  
فلوري، كزافيير وايتش ٢١  
فلوريدا، أنطونيو ٣٢٢  
فنشلسيتين، فديريكو ٣٢٢

سالفيني، ماثيو ٢٨، ٢٩، ٣٨، ٧١، ٢٦٠  
سانتومير، إيف ١٩٦، ٣٢٢  
سانستين، كاس ر. ٢٧٤  
سبينوزا، باروخ ٢٠٢، ٢٠٠  
سكوكسيمارا، لوكا ٣٢٢  
سوريس، ميشيل ٣٢٢  
سوريل، جورج ٥٧، ٢٦١  
سوسي، آنا ٣٢٢  
سولون ١٢٢  
سييل، تشارلز ٣٢٢  
سيتيس، برونو ٣٢٢  
سييس ايمانويل جوزيف ١٣٥

ش

شابيرو، إيان ٢٨٨، ٣٢٢  
شاتشنايدر، إلموت إريك ٢١١، ٢٣٩  
شافيز، هوغو ١٧، ٧٢، ٧٨، ٨٢، ١٤٤، ١٩٦،  
١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٣٠، ٢٦٠  
شميت، كارل ٧٩، ١١٢، ١٦٨، ١٨٦، ١٩٧،  
١٩٨  
شوارتز، جوزيف م. ١٦٩  
شومبيتر، جوزيف ٦١، ١١٢، ١٩٣، ٢٢٠،  
٢٢١، ٢٢٣، ٢٦١  
شيبيله، كيم لين ٣٢٢  
شيدلر، أندرياس ٧٩

فوجيموري، البيرتو ٥٤، ٦٨، ٦٩، ٧٨، ٨٢، كانوفان، مارغريت ١٦، ٤٩، ٥٠، ٧١، ٧٧،  
١٩١، ٩٦، ١٠٤، ١٠٩، ١٢٠، ١٧٨، ١٨٣، ١٩٨

٢٨٥، ٢٨٣، ٢٥٦

فوكو، ميشيل ٨٧

كراكسي، بيتينو ٩٤، ٢٦٧

فيبر، ماكس ١٨٥، ١٨٦، ١٩٠، ٢٦٦

كريسي، هانسبيتر ٣٢٢

فيرغارا، كامبلا ٣٢٢

كلنتون، بيل ٩٥

فيكا، سلفاتورى ٣٢٢

كليشنيش ١٥٢

فيكو، جيامباتيستا ٣٠٠

كورتيس، سيباستيان ٢٩

فيل، باتريك ٣٢٢

كوريا، رافائيل ٧٨، ١٧٣

فيلدرز، خيرت ١٩٢

كوهين، جان ل. ٣٢٢

فينشلسستين، فيديريكو ١٩٨، ٢٠٩، ٢٥٦

كيرشنير، كريستينا ١٨٨

فيي، سيمون ٢٨١

كيركهايمر ٢٢٢

## ك

كينرين، مايكل ٥٠، ٥٢

كاتزنلسون، إيرا ٣٢٢

كيسلر، جيريمي ٣٢٢

كارتليدج، بول ١٣٢

كيلسن، هانز ١٠٨، ١١٠، ١١٦، ١٤٢، ٢٣٩

كارولان، شينيد ٣٢١

كين، جون ٢٧٧، ٣٢٢

كازاليجيو، جانرو بيرتو ٢٧٢، ٢٧٩، ٢٨٠

## ل

كازاليجيو، دافيد ٢٨٤

لافون، كريستينا ٣٢٢

كازين، مايكل ٩٥

لاكلاو، إرنستو ١٦، ٥٦، ٥٧، ٥٩-٦١، ٨٠

كاستيلنر، مانويل ٢٤٦

٨٤، ٨٦، ١٠٣، ١٤١، ١٦٠، ١٦٢، ١٨٣

كاستيليوني، داريو ٣٢٢

١٨٧، ١٨٨، ٢٠٨، ٢٢٠، ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٢٧

كاليسي، ماورو ٢٦٧

٢٣٣-٢٣٦، ١٤١، ٢٤٢، ٣١٥

كالفاس، أندرياس ١٩٠، ٣٢٢

لوبون، غوستاف ٢٢٤، ٢٧٤

كاميرون، ديفيد ٢٤٩

لوبين، مارين ٢٩، ١٨٩

كانط، إيمانويل ١٣٧



- لوفور، كلود ١٤٩، ٢٣٢-٢٣٤، ٢٤١  
 لوك، جون ١٢٧  
 لوكتون، جيمس ٧٨  
 لولا داسيلفا، لويس إيناسيو ١٨١  
 لويس الرابع عشر (الملك) ١٦٩، ١٩٧  
 ليفيتسكي، ستيفن ٧٨  
 لينين، فلاديمير أ. ٥٧
- ٣٠٥
- م
- مادورو ١٨٢  
 ماديسون، جيمس ١٥٤، ١٥٥  
 مارادونا، دييغو ١٨٨  
 ماركس، كارل ١٠٥، ١٦٧، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٥٠  
 ماكورميك، جون ي. ٩٧، ١٣٣، ٣٢٢  
 مانان، برنار ٤٤، ٤٧، ١٠٧، ٢٦٢، ٢٦٥، ٣١٢، ٣٢٢  
 ماير، بيتر ٧٣، ٧٤، ٧٩، ٩٠، ٢٢١  
 مايليوس، بن ٣٢١  
 مكيفيلي، نيكولو ٥٢، ٩٧، ٩٩، ١٧٤  
 ١٧٧، ١٨٥، ٢٣٧  
 مل، ستewart ٨٩  
 منعم، كارلوس ٥٤  
 موديه، كاس ٥٠، ٥١، ٥٣، ٧٦، ٨١، ٨٢  
 ١٩٠-١٩٢، ٢٠٦  
 مورافيتسكي، ماتويش ١٧١
- موراليس، غيفو ١٧١، ١٩١  
 مورغان، إدموند إس. ١٢٤  
 موريلو، ماريا فكتوريا ٣٢٢  
 موريلي، ماسيمو ٣٢٢  
 موسكا، غايتانو ٥٥  
 موسى (النبي) ١٨٥، ٢٠١، ٢٠٢  
 موسوليني، بينيتو ١٦٧، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٢٨، ٢٢٨
- ٣٠٥
- موف، شانتال ٦٠، ٦١، ٨٥، ٢٢١-٢٢٣، ٢٢١  
 ٢٢٦، ٢٢٥  
 موفيت، بنجامين ٥٠، ٥٢، ٢٥٦، ٢٥٩  
 ٢٧١، ٢٧٢  
 مولر، جان فيرنر ٩١، ٣٢٢  
 موليري، أليساندرو ٣٢٢  
 مومسن، ثيودور ١٨٦  
 مونتسكيو ٧٥، ١٣٥، ١٩٤  
 مونيه، جان جوزيف ١٣٦  
 ميرابو ١٣٥  
 ميغستريك، مارتن ٣٢٢  
 ميركل، فولفغانغ ٣٢٢  
 ميشيلس، روبرت ٥٥، ٨٠، ١١٢، ٢١٠  
 ٢٤٨، ٢٦١، ٢٨٩، ٢٩٠  
 ميل، جون ستewart ١٥٤  
 ميل، جيمس ١٥٥  
 ميلانشون، جان لوك ١٨٩، ٢٠٤، ٢٢١

- میلر، فیرغوس ۱۳۲  
هوفستاتر، ریتشارد ۲۳۷، ۲۳۹  
میلز، تشارلز رایت ۵۵، ۶۷، ۱۰۲، ۱۰۷،  
هولمز، شرلوك ۲۸۴  
هیوم، ديفيد ۲۳۸ ۱۰۸

و

ن

- نابليون الأول (انظر: بوناپرت، نابليون)  
وايت، جوناثان ۲۱۵  
نابليون الثالث ۱۹۶، ۲۵۰  
ویلاندا، كورت ۵۰، ۵۴، ۱۷۵  
نايت، آلان ۵۱  
نيستور ۱۸۸

ي

- يوي، ليا ۲۱۵، ۲۱۶  
يوليوس قيصر ۱۸۱  
يونيسكو، جيتا ۴۹

هـ

- هابرماس، يورغن ۱۱۹، ۲۹۳، ۳۰۳  
هايدر، يورغ ۹۵، ۱۹۲  
هوبز، توماس ۱۲۷، ۱۵۳، ۱۸۳



## فهرس الأماكن

أ	ب
أثينا ١٣٠-١٣٢، ١٥٩، ١٦٣	بادانيا (منطقة) ٢٠١
الأرجنتين ١٨٨	باريس ٢٥٠، ٣٠٣
إسبارطة ١٥٦	براغ ٣٢٢
إسبانيا ٣٣، ٤١، ١٨٩	برشلونة ٣٢٢
الإكوادور ١٧٣	بريطانيا ٣٠٣
أميركا (انظر: الولايات المتحدة الأمريكية)	بودابست ٩
أميركا اللاتينية ٩، (١١، ١٧، ٣٣، ٣٤، ٣٧، ٣٨، ٥٤، ٧٢، ١٢٦، ١٧١، ١٧٣، ١٩١، ١٩٨، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٤٦، ٢٦٠، ٢٧٠، ٣٠٠، إنكلترا ١٢٧	بولونيا ٣٣، ٢٥٠
أوروبا ١٠، (١٨، ٣٤، ٣٧، ٣٨، ٥٤، ٨٠، ١٢٧، ٢٤٦، ٢٧٠، ٣٠٥، أوروبا الشرقية ٥٤	بوليفيا ١٩١
أوروبا الغربية ٣٧، ٣٨	بيركلي ٣٢٢
إيطاليا ٣٣، ٤٩، ٩٠، ١٨٩، ٢٤٩، ٢٦٧، ٢٧٩، ٢٨٦، ٣٠٢، ٣٢١	بيرو ٨٢، ١٧٤
	بيزا ٣٢٢
	ت
	تشيلي ١٩١
	ر
	روسيا ٣٦، ٣٧
	روما ٩، ٩٤، ١٣٠، ١٣٢، ١٣٣، ٢٠٤، ٢٧٨

٣٢٢

ريكيافيك ٣٢٢

س

ستراسبورغ ٢٥٠

سويسرا ١٣٥

ف

فرنسا ١٣٥، ١٨٩، ٢٠٤، ٣٠٣

فينسيا ٣٥٢

فيينا ٣٢٢

ك

كراكاس ٩

كندا ٣٧

م

المحيط الأطلسي ٣٠٢

المملكة المتحدة ١٢، ١٦٩

ميلانو ٢٥٠، ٣٢٢

ن

النمسا ٣٣، ٩٥، ١٩٢

هـ

هنغاريا ٨٢، ٩٣، ٢٣١، ٢٤٩

و

واشنطن ٦٧، ٩

الولايات المتحدة الأمريكية ١١، ٣٣، ٣٤،

٣٦، ٣٧، ١١٩، ١٣٥، ١٦٩، ١٨٩، ٢٣٧، ٣٢١







## ‘أفضل تحليلٍ للشعبوية’

جون كين، مؤلف *The Life and Death of Democracy*

## ‘يتفرد هذا الكتاب بأصالته البديعة’

جان ويرنر مولر، مؤلف *What Is Populism?*

ما الذي يميّز الشعبوية عن السياسات الديمقراطية الاعتيادية؟ ولماذا ينبغي أن نشعر بالقلق إزاء صعودها؟

تحتاج المؤلفة بأنّه لا بدّ من اعتبار الشعبوية نمطاً جديداً من الحكم التمثيلي، يقوم على علاقة مباشرة بين الزعيم وأولئك الذين يرى أنهم ‘صالحون’. يدّعي الزعماء الشعبويون أنهم يتحدثون إلى الناس ومن أجلهم من دون حاجةٍ إلى وسطاء، ولاسيّما الأحزاب السياسية ووسائل الإعلام المستقلة.

يقدم هذا الكتاب، بالجمع بين التحليل النظري وتاريخ الفكر السياسي والأوضاع الحالية، عرضاً أصيلاً ومتألفاً للشعبوية وعلاقتها بالديموقراطية.

ناديا أوربيناتي أستاذة كرسي للنظرية السياسية في جامعة كولومبيا. لها كتب منها *Mill on Democracy* الحائز جائزة *David and Elaine Spitz Prize* لأفضل كتاب في النظرية الديمقراطية.



www.daralsaqi.com

ISBN 978-614-03-2134-2



9 786140 321342 >

